جمهورية الســـــــودان
وزارة الزراعة والغابات
الهيئة القومية للغابات
برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات
منحة مرفـــــق الشراكـــــة للحـــد من انبعاث كربون الغابات

التقرير النهائي

إشراك القطاع الخاص في عمليات برنامج الرد+ (REDD+)

Engagement of Private Sector in REDD+ Processes in Sudan

السودان

التقرير النهائي

إعداد

Renuka Srinivasan (UNIQUE forestry and Land Use, Germany)
Duncan Gromko (UNIQUE forestry and Land Use, Germany)
Omer Awad (Independent Consultant, Sudan)

15.5.2020

فهرس المحتويات

Contents

فهرس الجداول v

فهرس الأشكال v

قائمة الاختصارات vi

الملخص التنفيذي 7

1 : مقدمة 11

1.1 خلفية 11

1.2 أهداف التقرير 13

1.3 الوضع الراهن 14

2 المنهجية 15

2.1 نهج المشروع 15

2.2 مجالات التركيز وأصحاب المصلحة 17

2.3 أدوات التشاور: المقابلات ومناقشات مجموعة الاتصال والاستبيانات 17

2.4 تحديات المشاورات 18

3 : النتائج الرئيسية للمشاورات 19

3.1 لمحة عامة 19

3.2 برنامج الرد+ (REDD+) في السودان 19

3.2.1 أنشطة برنامج الرد+ (REDD+) 19

3.2.2 أمثلة على أفضل الممارسات لحوافز مشاركة القطاع الخاص 21

3.3 سياق القطاع الخاص في برنامج الرد+ (REDD+) 22

3.4 السياسة الإطارية لمشاركة القطاع الخاص في برنامج الرد+ (REDD+) 27

3.5 أنشطة الاتجاهات القطاعية 30

3.5.1 اتجاهات القطاع الخاص 30

3.5.2 المجتمعات المحلية 35

3.5.3 المنظمات غير الحكومية 36

3.5.4 المؤسسات المالية 36

3.6 التحديات والعقبات التي تواجه استثمار القطاع الخاص في برنامج الرد+ (REDD+) 38

4 استراتيجية مشاركة القطاع الخاص 40

4.1 لمحة عامة 40

4.2 اهتمامات واحتياجات القطاع الخاص 40

4.3 استراتيجية إشراك القطاع الخاص في برنامج الرد+ (REDD+) 43

4.3.1 الحوافز المالية 46

4.3.2 السياسة العامة والبيئة التمكينية 48
4.3.3 الشراكات بين القطاعين العام والخاص 50
4.4 التمويل وأفضل الممارسات 54
4.4.1 معايير ومتطلبات/شروط التمويل 54
4.4.2 مصادر التمويل الداعمة برنامج الرد+ (REDD+) 55
5 الاستنتاجات 56
6 المراجـــع 60
7 المرافق 61

فهرس الجداول

الجدول 1: مدى أهمية أنشطة برنامج الرد+ (REDD+) للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة 21
الجدول 2: ملخص الشركات 24
الجدول 3: مجالات المبادرات الرئيسية الرامية لتشجيع برنامج الرد+ (REDD+) في السودان 41
الجدول 4: الخيارات الاستراتيجية لمشاركة القطاع الخاص في برنامج الرد+ (REDD+) 45

فهرس الأشكال

الشكل 1: منهجية المشروع..... 15
الشكل 2: استخدام الأراضي وخريطة الغطاء الأرضي في السودان 17
الشكل 3: القضايا التي أُستشير أصحاب المصلحة فيها أثناء المقابلات..... 18
الشكل 4: الدور المحتمل للتقانات الجديدة في برنامج الرد+ (REDD+)..... 33
الشكل 5:موقع الشركات في جميع المشاريع الولائية..... 38
الشكل 6:الاهتمام بمجالات الاستثمار المختلفة 42
الشكل 7: الركائز الأربع لاستراتيجية مشاركة القطاع الخاص في برنامج الرد+(REDD+) 43
الشكل 8: المشاركة المرحلية والمنظمة للقطاع الخاص..... 53
الشكل 9: لمحة عامة عن مُسرِّع وتيرة الاستثمار 53

قائمة الاختصارات

	English	Arabic
ADB	African Development Bank	بنك التنمية الأفريقي
CDM	Clean Development Mechanism	آلية التنمية النظيفة
CSOs	Civil Society Organizations	منظمات المجتمع المدني
CSR	Corporate Social Responsibility	المسؤولية الاجتماعية للشركات
ESMF	Environmental and Social Management Framework	إطار الإدارة البيئية والاجتماعية
FAO	Food and Agriculture Organization	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)
FCPF	Forest Carbon Partnership Facility	مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات
FIB	Faisal Islamic Bank	آلية رد المظالم وجبر الضرر
FLR	Forest and Landscape Restoration	استعادة الغابات والمناظر الطبيعية إلى هيئتها
GRM	Grievance Redress Mechanism	آلية رد المظالم وجبر الضرر
IT	Information Technology	تقنية المعلومات
NDCs	Nationally determined contributions (NDCs)	المساهمات المحددة وطنياً
NFP	National Forest Policy	سياسة الغابات القومية
NGOs	Non-Governmental Organizations	منظمات غير حكومية
NWFP	Non-Wood Forest Products	منتجات الغابات غير الخشبية
PMU	Project Management Unit	وحدة إدارة المشروع
PPP	Private-Public Partnerships	الشراكات بين القطاعين العام والخاص
REDD+	Reducing Emissions from Deforestation and Forest Degradation	برنامج الرد+ (REDD+)
SDG	Sudanese Pounds	جنيه سوداني
SESA	Strategic Environmental and Social Assessment	التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي
SSDB	Savings Social Development Bank	بنك الإدخار والتنمية الاجتماعية
TMC	Transitional Military Council	المجلس العسكري الانتقالي

الملخص التنفيذي

على الرغم من أن جمهورية السودان تتمتع بموارد طبيعية كبيرة، إلا أنها تواجه مشكلة إزالة وتدهور الغابات والنظم البيئية الطبيعية؛ المراعي والغابات والأراضي العشبية إلخ. يكثف السودان جهوده للحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات والحفاظ على مخزونات كربون الغابات وتعزيزه وإدارة الغابات على نحو مستدام من خلال برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرد+ (REDD+) أعدت الهيئة القومية للغابات السودانية مقترح الاستعداد والتأهب "الجاهزية(R-PP)" فهي تعكف حالياً على وضع اللمسات النهائية لحزمة الجاهزية.

تم التعاقد مع المكتب الاستشاري يُونيك المختص في الغابات واستخدام الأراضي (UNIQUE forestry and land use GmbH) لإعداد استراتيجية لإشراك القطاع الخاص في أنشطة برنامج الرد+ (REDD+).

جرى تحديد القطاع الخاص بدءاً من الشركات العائلية الصغيرة إلى تكتل الشركات الزراعية التجارية الدولية على أنها مجموعة أصحاب المصلحة الرئيسيين برنامج الرد+ (REDD+) في السودان. تُعدُ هذه الجهات الفاعلة ذات تأثير كبير على استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي وإزالة الغابات من خلال سلسلة الإمداد وقرارات التمويل حيث بوسع القطاع الخاص على وجه التحديد المساهمة في ثلاثة مجالات رئيسية لبرنامج الرد+ (REDD+):

- الابتكار (تطوير ونشر التقانات ونماذج الأعمال التجارية الجديدة).
- الاستثمار (تمويل الأنشطة التي تقلل الانبعاثات).
- التنفيذ (اختبار على الأرض وتكرار نماذج الأعمال الزراعية والغابية والأنشطة الأرضية).

من شأن الاستراتيجية الشاملة تمكين القطاع الخاص من المشاركة بسلاسة في برامج خفض الانبعاثات في السودان وفي المنطقة ككل. إن إجراء حوار بين القطاعين العام والخاص بشأن برنامج الرد+ (REDD+) لأمر بالغ الأهمية لتحديد العوائق التي تواجه استثمارات القطاع الخاص وما يجنيه من حوافز.

لتحديد أصحاب المصلحة المعنيين بمبادرات برنامج الرد+ (REDD+) في السودان، قام المكتب الاستشاري يُونيك المختص في الغابات واستخدام الأراضي (UNIQUE Forestry and Land Use GmbH) بما يلي:

- تحليل العقبات التي تواجه القطاع الخاص في الاستثمار في أنشطة الحد من إزالة الغابات وتشجيع إعادة التشجير.
- حدد الأدوار المحتملة للقطاع الخاص في تحقيق أهداف برنامج الرد+ (REDD+).
- تحديد الأنشطة والمبادرات الناجحة لبرنامج الرد+ (REDD+) أجل رفع المستوى وتوسيع نطاقها.
- وضع حوافز ومقترحات لتنفيذ أنشطة برنامج الرد+ (REDD+)

تستند العملية المقترحة إلى مراجعة الدراسات السابقة، وتحليل مكاني لاستخدام الأراضي وإزالة الغابات في السودان، ومشاورات مستفيضة مع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص والقطاع العام والمجتمع المدني والقطاع المالي. استُخدمت الاستبيانات والمقابلات والمناقشات الجماعية المركزة وورش عمل أصحاب المصلحة المتعددين لجمع البيانات المطلوبة.

تركز هذه الدراسة على ولايات سنار وشمال كردفان والنيل الأبيض والنيل الأزرق والقضارف والخرطوم.

النتائج الرئيسية للاستشارات

القطاع الخاص مقتنع بالدور الرئيسي الذي يمكنه القيام بـه فـي التخفيف من تغير المنـاخ وبرنـامج الرد+ (REDD+) علـى وجه الخصوص.

- كشـفت الاستشـارات أن قـانون الغابـات والمـوارد الطبيعيـة المتجـددة وقـانون التعـدين وقـانون الاسـتثمار وسياسـة الغابات الجديدة وخطة العمل للزراعة وقانون الشركات والزكاة وقانون الضرائب وقانون المراعي والأعلاف وقانون تنظيم المراعي والموارد الطبيعية هي ذات الصلة الأوثق بـالقطاع الخاص بسبب استخدام الغابـات وإدارتهـا. كمـا حـدد أصحاب المصلحة التحديات الرئيسية المرتبطة بالقوانين المذكورة أعلاه وأشـاروا إلـى مثبطـات محـددة لمشـاركتهم فـي برنامج الرد+ (REDD+) وتشمل هذه:
- الاختلافات في القوانين الإقليمية لإدارة الغابات
- عدم إنفاذ القواعد الرسمية لإدارة الغابات والأراضي
- عدم فعالية القوانين
- عدم الوعي العام بالقوانين المعمول بها والتي تحظى بالأولوية وكيفية اتباع هذه اللوائح.
- تشمل عقبات الاستثمار المحددة عدم وجود خرائط موحدة لاستخدامات الأراضي وحيازتها على مستوى الولائي.
- حالات التكرار وعدم وضوح المسؤوليات بين إدارات الزراعة والغابات والمراعي والتخطيط
- سياسات إقليمية وقطاعية متناقضة
- عدم اليقين
- عدم الوضوح والمعلومات بشأن سياسات الائتمان

بالنسـبة لجميـع الجهـات الفاعلـة التـي تمـت استشـارتها تقريبـاً، يشـكل الحصـول علـى التمويـل عائقـاً حاسـماً أمـام نجـاح الاستثمارات في برنامج الرد+ (REDD+) وذلك للأسباب التالية:

- التعقيدات البيروقراطية المصاحبة لإجراءات التطبيق
- عدم وجود ضمانات إضافية
- مشاكل السيولة
- العقوبات
- ارتفاع أسعار الفائدة مقارنة بالعائدات المعدلة للمخاطر التي يمكن تحقيقها في القطاع.

بالإضافة إلى هذه العوامل، أثيرت مسائل أخرى منها:

- نقص البحث والتطوير
- عدم وضوح حيازة الأراضي
- معوقات التصدير.

يبدو أن التمويل المتاح للغابات محدود للغاية.

للتغلب على هذه العقبات التي تعترض استثمارات برنـامج الرد+ (REDD+)، أبدت الشركات اهتمامها بتلقي المشورة والدعم التقنيين لتطوير وتنفيذ نماذج الأعمال ببرنامج الرد+ (REDD+). وكجزء من المشاورات، أُبلغت هذه البلدان بـأن بناء قدرات القطاع الخاص مدرج في المرحلة التالية من المشروع.

بناءً على تحليل دوافع إزالة الغابات وخيارات الاستراتيجية لمعالجة تلك العوامل، تم تحديد عدد من أنشطة برنامج الرد+ (REDD+) لصالح مختلف الجهات الفاعلة الخاصة. الجدول (1)

الجدول رقم (1): أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لأنشطة برنامج الرد+ (REDD+)

الأنشطة	المشاريع الصغيرة والمتوسطة	الشركات المتوسطة والكبيرة
الزراعية الذكية مناخياً (المتكيفة مع تقلبات المناخ) والماشية	الأكثر أهمية بالنسبة لتوفير الخدمات والتقانة لدعم الإنتاج اللازمة لدعم الإنتاج	**من شأن تحسين ممارساتهم أن تلعب دوراً مهماً في دعم موردیهم لتبني الممارسات الزراعة الذكية مناخياً (المتكيفة مع تقلبات المناخ)**
النظم الزراعية القائمة على الأشجار	يمكن دعمها لزيادة الإنتاج والإنتاجية	**تلعب دوراً بالغ الأهمية كمتعهدين ومجهزين للمنتجات القائمة على الأشجار وخاصة الصمغ العربي**
الحد من استخدام حطب الوقود	تلعب دوراً بالغ الأهمية في إنتاج وتوزيع مواقد الطهي والتقانات الأخرى	**تبدو أقل جدوى من حيث الأنشطة المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات**
كفاءة سلاسل الإمداد	توفر من خلال سلسلة الإمداد التقانات التي من شأنها تقليل الخسائر وكذلك للجهات الفاعلة المشاركة فيها بشكل مباشر	**بوسع الشركات الكبيرة الاستثمار في سلسلة الإمداد الخاصة بها من أجل تحسين موثوقية التوريد**

استراتيجية إشراك القطاع الخاص

بالنظر إلى احتياجات ومصالح وقدرات القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والقطاعات المالية التي تم التشاور معها، تم اقتراح استراتيجية مشاركة من أربعة محاور لتمكين جمهورية السودان من تحفيز استثمارات القطاع الخاص في أنشطة برنامج الرد+ (REDD+). الجدول (2).

الجدول رقم (2) الخيارات الاستراتيجية لمشاركة القطاع الخاص في برنامج الرد+ (REDD+

الفئة	الخيارات الاستراتيجية	تفاصيل العناصر المكونة
الحوافز المالية	تقديم أسعار فائدة أقل من السوق، أو خفض رسوم الإقراض، أو خيارات التمويل الأخرى الجذابة	خفض تكاليف تمويل أنشطة برنامج الرد+ (REDD+) (يجب أن تعود الإعانات وأسعار الفائدة المنخفضة بالنفع بشكل خاص على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ومُلاك المواشي)
	توفير خيارات ضمان مرنة	على سبيل المثال استخدام اتفاقيات الشراء مع الوسطاء بين المنتج والمشتري كضمانات في حالة عدم سداد المستحقات؛ ضمانات جزئية تحمي المؤسسات المالية من خسائر بنسبة 25-50٪
	تسريع الاستثمار	دعم مؤسسات الإقراض والمقترضين لتلبية متطلبات التمويل (مثل إعداد خطط العمل وتحسين ممارسات المحاسبة/الإبلاغ)
	منح قروض بشروط سداد ميسرة	توفير فترات سماح طويلة أو فترات سداد طويلة

الفئة	الخيارات الاستراتيجية	تفاصيل العناصر المكونة
	ومواتية	للقرض، لاسيما للاستثمارات والمشاريع المتعلقة بالغابات في المحميات الطبيعية
الحوافز غير المالية	بناء قدرات القطاع الخاص (المنتجون والشركات)	بناء الوعي (المعرفة) وتدريب الشركات على تحسين الممارسات (أو توسيع نطاق أنشطة برنامج الرد+ (+REDD) الحالي و"تسويقه" وتنفيذ الاستثمارات "الخضراء" والوصول إلى التمويل المستهدف ودعم نقل التكنولوجيا.
	بناء القدرات القطاع المالي	تدريب المصارف والدائنين على تطوير حدود التمويل الأخضر وربطها بمصادر التمويل الدولية وتطوير متطلبات الاستشارات (وضمان متابعة الشركات لها).
	طريقة مواتية لاحتساب الضرائب	الإعفاءات الضريبية الممنوحة (أو بأسعار مواتية) للشركات التي تنفذ مشاريع أو تستثمر في تمويل أنشطة برنامج الرد+ (+REDD).
	البنى التحتية	تحسين الأوضاع في سلاسل الإمداد بالقطاعات الرئيسية، ولا سيما تلك التي تدعم تجهيز/تصنيع الصمغ العربي، على سبيل المثال من خلال تحسين البنية التحتية العامة، لجعل سلاسل الإمداد أقل تكلفة.
البيئة التمكينية المواتية	توضيح القوانين واللوائح	تبسيط عملية التصديق على الاستثمار والترخيص بين المستويين الاتحادي والولائي والإدارات المختلفة وتنظيم ورش العمل حول السياسات وتحسين قنوات الاتصال.
	إضفاء الطابع الرسمي على متطلبات الرصد والتقييم وآلية رد المظالم وجبر الضرر	توفير الدعم للرصد والتقييم (على سبيل المثال من خلال وحدة الضمانات أو تحمل تكاليف فرق الرصد والتقييم الخارجية)، بما في ذلك استخدام آلية رد المظالم وجبر الضرر للامتثال لمتطلبات الإبلاغ البيئي والاجتماعي وللحصول على التمويل الدولي.
	إنفاذ القانون بفعالية	ضمان الاعتراف بالقوانين السارية وإنفاذها لخلق فرص متكافئة للقطاع الخاص.
الشراكات بين القطاعين العام والخاص	المشاركة مع أبطال القطاع الخاص الناشئ والمحتمل في مجال أنشطة برنامج الرد+ (+REDD)	المشاركة مع كنانة ومجموعة سي تي سي ومجموعة دال ومجموعة حجار وأفريكورب العالمية وآخرين لتسهيل الوصول إلى التمويل وتوسيع نطاق الاستثمارات الجارية والمخططة والقابلة للتمويل والغابات الذكية.
	برنامج الاستثمار المرحلي والمنظم	دمج المشاريع والشركات الفردية في منصة استثمارية كبيرة لتحقيق التمويل المتعلق بالمناخ على نطاق واسع والوصول إليه من خلال: • **المرحلة (الأولى)**: تسريع الاستثمار (دعم الأعمال لتصبح جاهزة للاستثمار)

الفئة	الخيارات الاستراتيجية	تفاصيل العناصر المكونة
		• **المرحلة (الثانية):** الحصول على المساعدة الفنية لتمويل المناخ لتوسيع نطاق مسرعات الاستثمار (المساعدة في الوصول إلى مصادر التمويل الميسرة التي تقبل المخاطر المرتبطة بالاستثمارات المبتكرة لبرنامج الرد+ (REDD+) • **(المرحلة (الثالثة):** تطوير وسائل الاستثمار مع الشركاء الماليين مثل الصناديق أو حد الائتمان الأخضر أو السندات الخضراء لتمويل الشركات الناجحة والأكثر نضجًا من مسرّع الاستثمار (تُستخدم مصادر التمويل التجارية لتحقيق المستوى المطلوب) (تُستخدم مصادر التمويل التجارية لتوسيع نطاق برنامج الرد+ (REDD+)

في هذا السياق، بوسع القطاع العام الاضطلاع بدور الميسر وذلك بتوضيح الإطار القانوني والسياساتي لبرنامج الرد+ (REDD+) وخلق الظروف المواتية لتطوير القدرات ودعم "أبطال برنامج الرد+(REDD+)" في الحصول على التمويل. يلعب القطاع الخاص دور المستثمر والمبتكر والمنفذ لأنشطة خفض الانبعاثات مما يخلق شراكات استراتيجية وطويلة الأمد مع المجتمع المدني والوسطاء الماليين.

تبويب الدراسة:

الفصل الأول: المقدمة. تُعنى بالتعريف ببرنامج الرد+(REDD+) في سياق سوداني.

الفصل الثاني: يعرض المنهجية الشاملة للمشروع والنهج ومجالات التركيز والمواضيع والأدوات التشاورية المستخدمة

الفصل الثالث: يلخص النتائج الرئيسية للمشاورات ومكونات القطاع الخاص في السودان وإطار السياسات وقيودها والاتجاهات بين مختلف الجهات الفاعلة والتحديات والعقبات التي تواجه تنفيذ أنشطة برنامج الرد+(REDD+).

الفصل الرابع: يعرض استراتيجية مشاركة القطاع الخاص الموصي بها ومصادر التمويل ومتطلبات التأهل للتمويل الدولي والممارسات الزراعية المحسنة.

الفصل الخامس: دور القطاع الخاص في أنشطة برنامج الرد+ (REDD+) في السودان.

1 مقدمة

1.1 خلفية

يتمتع السودان بقاعدة موارد طبيعية كبيرة بما في ذلك الأراضي الزراعية والغابات والمياه والمعادن غير النفطية والنفط. أدت إزالة الغابات في السودان إلى تدهور مساحات شاسعة من المراعي والغابات والأراضي العشبية ومكونات

أخرى للنظم البيئية الطبيعية. حيث يتمثل هذه معظم هذا التدهور الاستخدام التجاري واسع النطاق للأراضي الزراعية والقطع الجائر للأشجار القيمة من الغابات الطبيعية والحماية المؤسسية الضعيفة وتحويل المحاصيل القائمة على الأشجار إلى مشاريع زراعية مكثفة وإزالة الأشجار لتطوير قطاع النفط وقطع الأشجار التجاري غير القانوني لصناعة الطوب وحطب الوقود وإنتاج الفحم (Etifor & Lavola 2018،Eco Act UK). وفقاً لدراسة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، فإن ما لا يقل عن 10 ملايين شخص يتأثر بشكل سلبي من جراء إزالة الغابات في السودان (FAO 2006).

تلعب الشركات الصغيرة والعائلية والأعمال التجارية الزراعية العالمية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص دوراً حاسماً في قطاعي الزراعة والغابات إلى جانب إدارة الموارد الطبيعية وحمايتها. بوسع القطاع الخاص المساهمة في برنامج الرد+ (+REDD) من خلال ثلاثة مجالات رئيسية: الابتكار والاستثمار والتنفيذ.

إحدى السمات الرئيسية للقطاع الخاص هي نشر التقانات والابتكارات الجديدة. يجري هؤلاء الفاعلون اختبارات على النماذج الجديدة للأعمال التجارية الزراعية والغابية وإدخال الابتكارات في القطاع وتمكين التحول نحو الاستخدام المستدام للأراضي. يُعد القطاع الخاص عنصراً بالغ الأهمية للاستثمار وذلك نظراً لندرة التمويل من القطاع العام وفي ظل العديد من الأولويات المتنافسة. إذا ما تم توجيه استثمارات القطاع الخاص بشكل صحيح، يمكنها أن تشجع القطاع العام على مضاعفة استثماراته. وأخيراً، فإن المزارعين وأصحاب العمل هم الفاعلون الذين ينفذون بالفعل جزءاً كبيراً من عملية صنع القرار بشأن استخدام الأراضي. تشارك بعض الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في السودان حالياً في أنشطة المسؤولية الاجتماعية، مثل عملية تخضير المواقع (تحويل المواقع إلى نسخ أكثر صداقة للبيئة) وتخطيط المناظر الطبيعية والاستثمار في المرافق الاجتماعية حول مؤسساتهم في هذه المناطق والمساعدة في التوعية البيئية ورفع الوعي في المجتمعات والتقيد بتعليمات النسبة المحددة للمساحة المخصصة لزراعة الأشجار. (Hassan and Tag 2018)

كانت مشاركة القطاع الخاص المباشرة في برنامج الرد+ (+REDD) على الصعيد الدولي محدودة بشكل عام حتى الآن. يرتبط القطاع الخاص إلى حد كبير بسلاسل الإمداد ضمن السياسة الصفرية لإزالة الغابات والأسواق الطوعية لتداول الكربون والأنشطة ذات الصلة مثل مبادرات إصدار الشهادات والمائدة المستديرة للسلع الأساسية والوقف الاختياري، حيث جميعها يمكن أن تساعد في الحد من إزالة وتدهور الغابات. ومع ذلك، من خلال استثماراتهم وقرارات سلاسل الإمداد والسياسات العامة، يكون للجهات الفاعلة في القطاع الخاص تأثير كبير على استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي وإزالة الغابات. وعليه، فمن أجل طرح موضوع إزالة الغابات عبر برنامج الرد+ (+REDD) وأطر السياسات الأخرى، من الأهمية بمكان إشراك القطاع الخاص من خلال آليات السياسات والحوكمة التي يمكن أن تغير سلوكهم. إن أكبر استثمار محتمل هو استثمار المزارعين الأفراد والكيانات التجارية المتوسطة والكبيرة الحجم في الإنتاج الزراعي وتحقيق قيمة مضافة للأسواق المحلية والتصدير.

حدد بنك التنمية الأفريقي التصنيع الزراعي واستخراج المعادن غير النفطية (بما في ذلك مجموعة واسعة من الأنشطة الصناعية متوسطة وطويلة الأجل) كقطاعات رئيسية في تنويع الاقتصاد (ADB 2016). كلاهما يتسبب حتماً، أو يحتمل أن يتسبب في إزالة الغابات على نطاق واسع والتي يجب تعويض آثارها عن طريق تغيير الأنشطة في قطاعات استخدام الأراضي. لذلك، فإن الطلب على أنشطة برنامج الرد+ (+REDD) وإمكانية نجاحها كبيرة.

تستأثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السودان بمعظم الأنشطة التجارية في الزراعة والتصنيع والتجارة والتمويل، بالإضافة إلى الشركات العاملة في مقاولات البناء والنقل والخدمات المهنية. يتسم القطاع الخاص بالتنوع، بما في ذلك

القاعدة التقليدية للفاعلين في المجال الزراعي وعدد متزايد من الشركات في قطاع الخدمات علماً بأن العديد من هذه شركات عائلية. **يجب إيلاء المزيد من الاهتمام لتهيئة بيئة مواتية لاستثمارات القطاع الخاص مقابل العمليات التجارية في الوقت المناسب والفعالة من حيث التكلفة والإشراف التنظيمي المناسب على النشاط التجاري وتحسين الترتيبات لوصول القطاع الخاص إلى الأراضي للاستخدام الزراعي والصناعي**. يمكن أن يكون للقطاع الخاص دور إيجابي إلى حد كبير في سياق الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لاستراتيجيات برامج الرد+ (REDD+)، ولكن إذا لم تتم إدارتها بشكل صحيح، فقد تكون آثارها سلبية لأن نمو القطاع الخاص وتوسعه سيكون على حساب موارد الغابات.

1.2 أهداف التقرير

تلقت جمهورية السودان منحة من خلال برنامج البنك الدولي المعني بالشراكة للحد من انبعاث كربون الغابات لدعم إعداد وتنفيذ برنامج الرد+ (REDD+). وستسهم المنحة في إرساء الأسس اللازمة للإدارة الأكثر استدامة لأراضيه وغاباته كما تمكن السودان من الاستفادة من النظم المحتملة في المستقبل للتمويل الدولي لخدمات النظم الإيكولوجية لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات.

يشمل الدعم المقدم في إطار صندوق الاستعداد والتأهب "الجاهزية" ما يلي:

(1) وضع سيناريو مرجعي وطني لبرنامج الرد+ (REDD+)

(2) اعتماد استراتيجية وطنية سليمة اجتماعيًا وبيئيًا لبرنامج الرد+ (REDD+) من شأنها أن خفض الانبعاثات والمحافظة على التنوع البيولوجي في نفس الوقت، وتعزز سبل كسب عيش الشعوب المعتمدة على الغابات وغيرهم من سكان الغابات.

(3) وضع إطار إداري تنفيذي من شأنه ضمان فعالية وكفاءة التنفيذ.

(4) تصميم وتنفيذ نظم دقيقة للقياس والرصد والتحقق لتمكين البلدان من الإبلاغ عن الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات.

ومن أجل المساهمة في تحقيق هذه الأهداف العامة، **تعاقدت جمهورية السودان مع المكتب الاستشاري يُونيك المختص في الغابات واستخدام الأراضي (UNIQUE forestry and land use GmbH) لوضع استراتيجية لإشراك القطاع الخاص في برنامج الرد+ (REDD+).** ويمكن للقطاع الخاص أن يؤدي دوراً رئيسياً وحافزاً في خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات إذا ما شارك على النحو المناسب في الوقت المناسب. من شأن الاستراتيجية الشاملة تمكين القطاع الخاص من المشاركة في برامج الرد+(REDD+) في السودان وفي المنطقة ككل. ومع تحسن قنوات الاتصال بين القطاعات ومستويات الحكم، يمكن للقطاع الخاص أن يدعم القطاع العام بتعزيز مجال السياسات العامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن التحليل الدقيق لاتجاهات القطاع الخاص وأدواره سيمكنه من المشاركة المبكرة والتشاور والمشاركة كمجموعة من أصحاب المصلحة الرئيسيين في عملية خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات في السودان.

أهداف المشروع ونطاقه

النتائج المتوقعة لعملية التشاور والمشاركة هي كما يلي:

- تحديد أصحاب المصلحة ذوي الصلة بمبادرات برنامج الرد+ (REDD+) في السودان، أي أولئك الذين يشكلون القوة الدافعة والمحفزة لقطاع الغابات واستخدام الأراضي أو المتضررين منها والمهتمين الذين يتمتعون بالقدرة على المشاركة في أنشطة برنامج الرد+ (REDD+).

- فهم العقبات التي تواجه القطاع الخاص في الاستثمار في الأنشطة الرامية للحد من إزالة وتدهور الغابات وتعزيز إعادة التشجير.
- تحديد الأدوار المحتملة للقطاع الخاص في تحقيق أهداف أنشطة برنامج الرد+ (+REDD).
- تحديد الأنشطة والمبادرات الناجحة لبرنامج الرد+ (+REDD).
- تحديد التحديات والحوافز الماثلة أمام لتنفيذ أنشطة برنامج الرد+ (+REDD).

1.3 الوضع الراهن

أجرى المكتب الاستشاري يُونيك المختص في الغابات واستخدام الأراضي (UNIQUE forestry and land use GmbH) حتى يومنا هذا مراجعة الدراسات السابقة والتحليل المكاني لاستخدام الأراضي وإزالة الغابات والتشاور مع أصحاب المصلحة من القطاعين الخاص العام والمجتمع المدني.

أجريت المشاورات بناءً على خطة التشاور التي وضعت في مارس 2019، والتي حددت هياكل وعمليات التشاور على المستويين الوطني والمحلي. ومن ثم استخدام الخطة لتشجيع أصحاب المصلحة والقطاع الخاص على المشاركة في "البؤر الساخنة الست لإزالة الغابات" في السودان.

المنهجية والخطوات المحددة لعملية التشاور والمشاركة هي كما يلي:

(1) تحديد النتائج المتوقعة لعملية التشاور والمشاركة

(2) تصميم خطة استشارية:

- تحديد مكونات الخطة والإطار الزمني لكل منها.
- تطوير أدوات/صكوك التشاور.

(3) إشراك أصحاب المصلحة:

- التواصل مع أصحاب المصلحة مباشرة أو عبر القنوات / الشبكات الموجودة.
- التماس الدعم من وحدة إدارة المشروع (PMU) / البنك الدولي للوصول إلى أصحاب المصلحة.
- التأكد من أن أصحاب المصلحة لديهم القدرة والفرصة الكافية للمشاركة بشكل كامل وفعال في المشاورات.

إجراء المشاورات.

(4) تحليل العملية ونشر النتائج من خلال التقارير وورشة العمل والمواد المعرفية.

(5) تلقي ردود الفعل (التغذية الراجعة) و/ أو التحقق من صحة المخرجات.

يلخص هذا التقرير النتائج المستخلصة من المشاورات والتي تم النظر في العديد منها خلال ورشة أصحاب المصلحة المعنية بالمصادقة على التقرير والتي عقدت في الخرطوم في 18 ديسمبر 2019. بناءً على الملاحظات التي أسفرت عنها الورشة ، فقد تمت مراجعة النتائج وتضمينها في التقرير النهائي سلمت إلى مشروع برنامج الرد+ (+REDD) في السودان.

2 المنهجية

2.1 نهج المشروع

كفل نهج المشروع عملية شاملة ومتماسكة، مع مراعاة الاستخدامات والقطاعات المختلفة للأراضي الموجودة في ولايات المشروع ودمجها في السياق الأوسع للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والروابط المشتركة بين القطاعات في السودان.

تم إعداد جدول انسياب سير العمل تدفق العمل التالي (الجدول 1) لتنفيذ المهمة وفقًا للأهداف المذكورة أعلاه. شهدت العديد من الأنشطة التالية تداخلاً أثناء التنفيذ وتوسع نطاقها ليشمل مراحل المشروع المختلفة لتصبح عملية متكررة.

الشكل **1**: منهجية المشروع

إعداد التقرير التمهيدي	
جمع بيانات السياسات والاستراتيجيات والوثائق الأخرى ذات الصلة المطلوبة للتحليل.	الاجتماع الأول مع المستشار الوطني

↓

تقييم القطاع الخاص في السودان		
تعريف "القطاع الخاص" في	تحديد الفجوات والتوصيات بشأن	تحليل السياسات والقوانين والأنظمة التي

السياق السوداني	السياسات والقوانين واللوائح الخاصة بالقطاعات الغابية والزراعية والنفطية والغاز والتعدين	تحكم دور القطاع الخاص في القطاعات ذات الصلة

↓

تحديد أصحاب المصلحة للجهات الفاعلة من القطاع الخاص ذات الصلة ببرنامج الرد+ (REDD+) في السودان		
ورشة لأصحاب المصلحة المتعددين	رسم الخرائط المكانية للجهات الفاعلة في القطاع الخاص وأنشطته	إعداد الاستبيانات وقائمة المقابلات والأدوات الأخرى

↓

ترتيب أولويات الجهات الفاعلة وأنشطة المشاركة في برنامج الرد+ (REDD+)		
وضع إطار عمل مشاركة القطاع الخاص	تحديد مبادرات القطاع الخاص الناجحة	تقييم الأدوار المحتملة لكيانات القطاع الخاص في أهداف مقترح الاستعداد والتأهب " الجاهزية" لبرنامج الرد+ (REDD+)

↓

إعداد ونشر إطار عمل مشاركة القطاع الخاص		
إعداد إيجاز السياسات/ مذكرة المعلومات	التقرير النهائي	تبادل المعارف

المناطق المستهدفة

زار خبير الغابات الوطني النقاط الساخنة لإزالة الغابات في ست ولايات لتحديد وإشراك أصحاب المصلحة من القطاع الخاص مدعوماً عن بعد من قبل الخبراء الدوليين. الولايات التي كانت موضع اهتمامه الخاص هي: سنار وشمال كردفان والنيل الأبيض والنيل الأزرق والقضارف والخرطوم (الشكل 2). ترتبط هذه الولايات الست ارتباطاً مباشراً بنتائج الدراسة التي أجرتها شركة حسن وتاج للاستشارات عام 2018 بشأن أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات. باستثناء ولاية النيل الأزرق التي تقع على الحدود مع دولة جنوب السودان، تتميز جميع ولايات المشروع بمساحات واسعة ومتنامية من الأراضي الزراعية وبعض الشجيرات مع بقاء الحد الأدنى من الغطاء الشجري. الولايات التي تواجه أكبر تهديد من

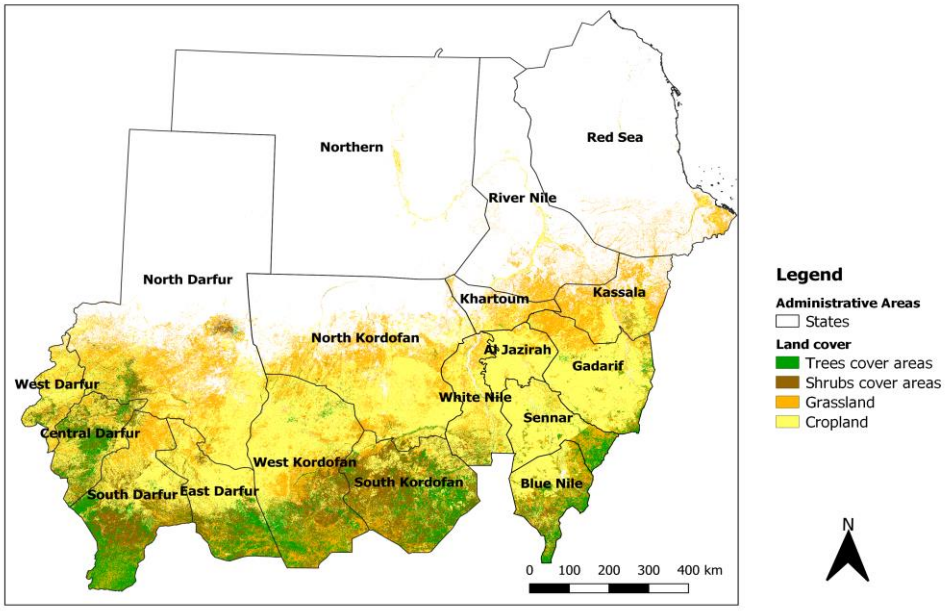

الزراعة المعيشية هي النيل الأزرق والقضارف والنيل الأبيض وسنار.

الشكل **2**: استخدام الأراضي وخريطة الغطاء الأرضي في السودان

Source: UNIQUE, based on consultations led by the national consultant

تحليل نفس مجموعة الولايات في إطار التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي للسودان (SESA) لضمان معالجة القضايا والمخاطر البيئية والاجتماعية في مرحلة مبكرة من عملية صياغة استراتيجيات برنامج الرد+ (+REDD). وقد حددت نتائج هذه الدراسات ولايات النيل الأزرق وسنار والقضارف كولايات مستهدفة لبرنامج الحد من الانبعاثات. بالإضافة إلى ذلك، فإن معظم هذه الدول جزء من حزام الصمغ العربي وتستضيف غالبية سلاسل الإمداد التابعة للقطاع الخاص ذات الصلة. تُعد ولاية الخرطوم ولاية أخرى مستهدفة حاسمة لهذه الدراسة، حيث توجد معظم الوزارات واتحادات أصحاب العمل والصناعات والمقار الرئيسية للشركات الخاصة ذات الصلة.

2.2 مجالات التركيز وأصحاب المصلحة

تم تصنيف أصحاب المصلحة بشكل عام إلى ثلاث مجموعات؛ القطاع الخاص والقطاع العام والمجتمع المدني. (المرفق). بالإضافة إلى هذا التصنيف العريض، قام الفريق الاستشاري أيضاً بدراسة القطاعات ذات الأولوية للتشاور بعناية. فقد أعطيت الأولوية للقطاعات ذات التأثير الأكبر على استخدام الأراضي والقدرة على الحد من إزالة الغابات أو المساهمة في إعادة التشجير؛ بما في ذلك الزراعة والثروة الحيوانية ومنتجات الغابات والتعدين والنفط والغاز والتمويل. تتنوع منتجات الغابات غير الخشبية في السودان ولها تأثير كبير على استخدام الأراضي وسبل كسب العيش والاقتصاد الوطني. لذلك، في مجال الزراعة، تم تضمين منتجات الغابات غير الخشبية مثل الصمغ العربي مع إعطاء الأولوية. تشمل منتجات الغابات غير الخشبية الأخرى التي يُحتمل أن تساهم في برنامج الرد+ (+REDD) في السودان ما يلي:

- عسل النحل والشمع.
- النباتات الطبية مثل السَّنَا (السنمكة) والقرض.
- مشتقات الأوراق واللحاء مثل مواد الدباغة.
- الفواكه والمكسرات والبذور مثل القونقليس (التبلدي) والقضيم والعرديب واللالوب والدوم والدليب والنبق.

2.3 أدوات التشاور: المقابلات ومناقشات مجموعة الاتصال والاستبيانات

أعد الفريق الاستشاري خطة مشاورات تتألف من الاجتماعات والمقابلات ومناقشة مجموعات الاتصال/الارتكاز وإدارة الاستبيانات والرسائل الدعائية وورشة عمل لأصحاب المصلحة المتعددين على الصعيدين الإقليمي والوطني. تم إشراك أصحاب المصلحة من خلال التواصل المباشر مع المستشار الوطني ومن خلال القنوات والشبكات الموجودة بدعم من وحدة إدارة المشروع. وقد تم تصميم الاستشارات لتجيب على الأسئلة التالية:

- ما هي القطاعات ذات الأولوية؟
- من هم أصحاب المصلحة المعنيين بمبادرات برنامج الرد+ (+REDD) في السودان؟
- ما هي العقبات التي تواجه الجهات الفاعلة في القطاع الخاص المنخرطة في أنشطة إزالة الغابات وإعادة التشجير؟
- ما هي الأدوار المحتملة للقطاع الخاص فيما يتعلق بأهداف برنامج الرد+ (+REDD)؟
- ما هي التدخلات المفضلة والتي من المحتمل أن تكون ناجحة بين الجهات الفاعلة؟

- ما هي التحديات والحوافز لتنفيذ أنشطة برنامج الرد+ (+REDD)؟

تم اختيار أصحاب المصلحة من القطاع الخاص بناءً على ارتباطهم بإزالة وتدهور الغابات وتدهور الأراضي في جميع أنحاء السودان. بما في ذلك أولئك الذين يتسببون في إزالة وتدهور الغابات والذين سيستفيدون من الأنشطة المتعلقة بالغابات. الأفراد والجماعات والمؤسسات والممارسون الفنيون لديهم شواغل وآراء متباينة بشأن الغابات وبرنامج الرد+ (+REDD). لذلك، تضمنت المشاورات العديد من مجموعات أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والقطاع المالي واتحاد أصحاب العمل والخبراء الفنيين والبيروقراطيين والسياسيين من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني والمؤسسات الأكاديمية والبحثية.

شكلت قائمة القضايا التالية أساس التفاعلات الفردية (المقابلات والاستبيانات):

في البداية، تم تخصيص أربعين يوماً خلال الفترة من مايو إلى يوليو 2019 لعملية التشاور وفقاً لتواجد مختلف أصحاب المصلحة. ومع ذلك، بسبب المفاوضات السياسية الجارية وإنشاء مجلس السيادة الانتقالي، تعطلت العملية في منتصف الطريق ثم استؤنفت في منتصف أكتوبر. كان لا بد من تكرار العديد من المقابلات أو إعادة برمجتها لمراعاة التغييرات المؤسسية ذات الصلة بمشاركة القطاع الخاص في برنامج الرد+ (+REDD).

الشكل **3**: القضايا التي أُستشير أصحاب المصلحة فيها أثناء المقابلات

- طبيعة الأعمال التجارية (الحجم، الملكية، السلع، إلخ.)
- الوصول إلى الأسواق
- الآثار البيئية للأعمال التجارية
- سلسلة الإمداد وتحديد مصادر الإمداد
- الامتيازات والإعانات والحوافز لصالح البيئية
- الصمغ العربي ومنتجات الغابات غير الخشبية الأخرى
- الحصول على التمويل
- المدفوعات البيئية
- بيئة السياسات
- البيئة المواتية للأعمال التجارية
- حيازة الأراضي
- عقبات الاستثمار
- المسؤولية الاجتماعية
- الابتكارات والتقانات الجديدة

2.4 تحديات المشاورات

خاطب الفريق الاستشاري أصحاب المصلحة المحددين بشأن طلب الحصول المعلومات حيث قدم شرحًا وافياً عن برنامج الرد+ (+REDD) متضمناً الأسباب المنطقية للتواصل مع القطاع الخاص. كان الهدف من العملية هو توعية القطاع الخاص بالبرنامج وكيفية مشاركتهم فيه. بناءً على مدى توافر أصحاب المصلحة واهتمامهم تم الحصول على المعلومات من خلال الاستبيان أو المقابلات الموجهة أو مجموعات الاتصال/الارتكاز أو ورش لأصحاب المصلحة المتعددين.

جرى تصميم الاستبيانات وفقاً لانتماءات أصحاب المصلحة سواء كانوا من القطاع الخاص أو القطاع العام أو المجتمع المدني أو القطاع المالي. في بعض الحالات كان من الضروري تذكير أصحاب المصلحة لتقديم المعلومات المطلوبة.

واجه الفريق تحديات كبيرة في إجراء المشاورات لا سيما الفريق الوطني بسبب الوضع السياسي والذي انعكس على تعطيل العديد من الاجتماعات المقررة وجعل المشاورات بشكل عام أقل أولوية لأصحاب المصلحة. تمت إعادة هيكلة بعض الوزارات التي تم التشاور معها ونقل مهامها إلى جهات أخرى. وهذا يعني إعادة تحديد أصحاب المصلحة بعد تحسن الوضع السياسي والسفر مرة أخرى إلى بعض الولايات المعينة. تم عقد ورشة لأصحاب المصلحة المتعددين في 18 ديسمبر 2019 (المرفق).

3 : النتائج الرئيسية للمشاورات

3.1 لمحة عامة

تتمثل النتائج الرئيسية للمشاورات فيما يلي:

- خلاصة أنشطة برنامج الرد+ (+REDD)
- التعريف الشامل للقطاع الخاص في سياق برنامج الرد+ (+REDD)
- الإطار السياساتي / القانوني للأعمال التجارية والاستثمار في السودان (المتعلق بإدارة الغابات واستخدام وحيازة الأراضي والزراعة والضرائب والتمويل).
- الاتجاهات الملحوظة في أنشطة استخدام الأراضي وفقاً للقطاع الخاص والقطاع العام والمجتمع المدني والمؤسسات المالية.
- خلاصة تحديات القطاع الخاص والعقبات التي تعترض الاستثمار في برنامج الرد+ (+REDD).

3.2 برنامج الرد+ (+REDD) في السودان

3.2.1 أنشطة برنامج الرد+ (+REDD)

تم إعداد استراتيجية مشاركة برنامج الرد+ (+REDD) فيما يتعلق بالحوافز والتغييرات المنهجية في السياسات والدعم المناسب المقدم من قبل القطاع الخاص في إطار السياق الوطني. بالنظر إلى أن الزراعة التجارية هي أكبر الدوافع لإزالة الغابات في السودان، فمن الأهمية بمكان تحسين الممارسات الزراعية بوصفها عنصراً أساسياً لاستدامة إنتاجية الأراضي الزراعية في السودان كما بوسعها توجيه المساهمات والتي بدورها تفضي بشكل مباشر إلى نتائج برنامج الرد+ (+REDD). بمقدور القطاع الخاص أن يطبق مبادئ الزراعة الذكية مناخياً (المتكيفة مع تقلبات المناخ) والنظم الزراعية القائمة على الأشجار وممارسات إدارة التربة والأراضي والمياه. على الرغم من أن هذا يقع خارج نطاق هذا التقرير، إلا أن بعض التوصيات حول كيفية قيام الجهات الفاعلة الزراعية الصغيرة والمتوسطة وكبيرة الحجم بتأمين إنتاجية الأراضي

والمساهمة في نتائج برنامج الرد+ (+REDD) في السودان من خلال تحسين الممارسات (FAO 2013، FAO 2004، FAO 2020). يمكن تطبيق الممارسات الفردية على أي نطاق من قبل الفاعلين الزراعيين؛ بدءاً من المزرعة الفردية إلى المستوى الوطني. استنادًا إلى دافع الربح القوي السائد لدى الجهات الفاعلة الزراعية والنتائج المثبتة لهذه الممارسات، فإن تبني مثل هذه الأساليب من شأنه المساهمة بشكل فاعل في الخطة (الأجندة) العامة لبرنامج الرد+ (+REDD). سيتطلب بذل جهود واضحة لتوسيع فرص الوصول إلى المساهمات الأساسية، مثل البذور المحسنة والأسمدة والتقانة والتمويل إلى جانب تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية.

الزراعة الذكية مناخياً (المتكيفة مع تقلبات المناخ)

تُعدُ الزراعة الذكية مناخياً نهجاً واسعاً يشمل مجموعة واسعة من السياسات الملائمة والممارسات الثقافية الزراعية المحسنة التي تستهدف الإنتاجية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي والدخل وتمكين التكيف مع تغير المناخ والصمود وترويضه والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (غازات الدفيئة). يشجع نهج الزراعة الذكية مناخياً (المتكيفة مع تقلبات المناخ) على استخدام تقييمات مخاطر المناخ وقابلية التأثر ونهج واسع النطاق للمناظر الطبيعية لإبلاغ قرارات إدارة الأراضي إن استعادة المناظر الطبيعية للغابات واستعادة مستجمعات المياه وإعادة تأهيل المراعي وإنتاج الغذاء الذكي للطاقة هي بعض الأمثلة العديدة على الزراعة الذكية مناخياً. تشمل الزراعة الذكية مناخيا التربة والمياه والحيوانات والنباتات لإنتاج السلع لتلبية الاحتياجات البشرية المتغيرة باستمرار مع ضمان استدامة الموارد.

نظم الزراعة القائمة على الأشجار (TBFS)

أثبتت الزراعة القائمة على الأشجار (أي دمج زراعة الأشجار واستدامتها والحصاد المنظم ضمن نظام زراعي) أنها تخفف من حدة الفقر وتحد من تدهور الأراضي الجافة في جميع أنحاء العالم. تشمل الممارسات معالجة مناطق مستجمعات المياه ذات الغطاء النباتي والنظم الفلاحة الغابية والرعوية (silvopastoral systems) والتشجير الزراعي (agroforestry). التجديد الطبيعي الذي يديره المزارعون (FMNR) هو أسلوب آخر منخفض التكلفة لاستصلاح الأراضي مع إمكانات نجاح عالية في السودان، حيث يقوم المزارعون بحماية وإدارة التجديد الطبيعي للأشجار والشجيرات في حقولهم. تتمثل فوائد الممارسات القائمة على الأشجار في وقود الطبخ وعلف الماشية والكتلة الحيوية لإنتاج الأسمدة العضوية.

الحد من استخدام حطب الوقود

حطب الوقود هو مصدر رئيسي للطاقة في البلاد، ويستخدم بشكل مباشر أو كفحم ومصادر أخرى للطاقة. من شأن أي تدابير تقلل الطلب على حطب الوقود أن تقلل بشكل غير مباشر الضغط على الغابات. تعتبر مواقد الطهي المحسنة أو أفران الفحم الفعالة إحدى الاستراتيجيات المهمة إلى جانب استبدال حطب الوقود بالغاز. يمكن لهذه الاستراتيجيات بالإضافة إلى المنافع البيئية أن توفر أيضًا فوائد للصحة العامة تتمثل في تعرض الأسر المنزلية لدخان أقل ضررًا من حرق حطب الوقود

كفاءة سلسلة الإمداد

في حين أن الكثير من أنشطة برنامج الرد+ (+REDD) تركز على التأثيرات المباشرة على استخدام الأراضي مثل الزراعة والغابات والمواشي والتعدين، فإن سلاسل الإمداد ترتبط بهذه القطاعات ارتباطاً وثيقًا بالانبعاثات وإزالة الغابات. يُعد هدر الطعام وغيره من الخسائر في المنتجات أمراً شائعاً في سلاسل الإمداد مما يؤدي إلى فقدان الفوائد الاقتصادية والاستخدام غير الفعال لموارد الأراضي وبالتالي إزالة الغابات. تشمل استثمارات سلاسل الإمداد تدابير استخدام الطاقة المتجددة وتحسين تقنيات التبريد وسلاسل التبريد وتطبيق ممارسات المناولة الآمنة (الجدول 1)

الجدول **1**: مدى أهمية أنشطة برنامج الرد+ **(REDD+)** للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة

الفئة	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبيرة
الزراعة الذكية مناخياً (المتكيفة مع تقلبات المناخ) والثروة الحيوانية	أكثر ملاءمة لتقديم الخدمات والتقانات لدعم الإنتاج.	بالإضافة إلى تحسين ممارساتها الخاصة، يجب أن تلعب دوراً مهماً في دعم مورديها لاعتماد ممارسات الزراعة الذكية مناخياً (المتكيفة مع تقلبات المناخ).
النظم الزراعية القائمة على الأشجار	يمكن دعمها لزيادة الإنتاج والإنتاجية	تلعب دوراً بالغ الأهمية كجهات متعهدة ومجهزة للمنتجات القائمة على الأشجار وخاصة الصمغ العربي.
الحد من استخدام حطب الوقود	تلعب دورًا مهمًا في إنتاج وتوزيع مواقد الطهي والتقانات الأخرى	في المقام الأول هي أقل أهمية من حيث أنشطتها المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية
كفاءة سلاسل الإمداد	تقدم التقانات التي تقلل من الخسائر ضمن سلسلة الإمداد، فضلاً عن كونها جهات فاعلة مشاركة بشكل مباشر	بوسعها لاستثمار في سلسلة الإمداد الخاصة بها لتحسين موثوقية التوريد.

3.2.2 أمثلة على أفضل الممارسات لحوافز مشاركة القطاع الخاص

صناديق البيئة العامة

بموجب صندوق الأمازون البرازيلي، فإن المشاريع التي تقلل من إزالة الغابات مؤهلة لتلقي التمويل على أساس المنح إذا كانت تستوفي معايير معينة وتعمل في المناطق المستهدفة للصندوق. وتشمل هذه المشاريع التي تدعم إدارة الغابات العامة والمناطق المحمية أو الرقابة البيئية والرصد من بين أنواع أخرى من الدعم.

صكوك الاستدانة الخضراء لتمويل الدين

لدى مؤسسة التمويل الدولية (IFC) سندات للغابات بقيمة 152 مليون دولار أمريكي مصممة لحماية الغابات وتعميق أسواق ائتمان الكربون. أحد المستفيدين منه هو مشروع Kasigau Corridor للرد+ (REDD+) في كينيا (تتم إدارته في إطار آلية الأمم المتحدة للتخفيف من تغير المناخ وتنفذها شركة Wildlife Works وهي شركة تساعد مُلاك الأراضي المحليين على تحويل أصول الغابات والتنوع البيولوجي إلى نقود). تمنح سندات مؤسسة التمويل الدولية المستثمرين الاختيار بين قسائم نقدية أو قسائم ائتمان الكربون المرتبطة بالمشروع والتي يجنونها نظير تجنب إزالة الغابات ويتم صرفها بموجب معيار الكربون المعتمد. كما يدعم الصندوق تدريب وتوظيف النساء في المنطقة ويساهم في البنى التحتية التعليمية وإقامة شراكة لجمع مياه الأمطار وتخزينها.

تطوير برنامج البنوك للتمويل الأخضر

هناك بعض البنوك السودانية التي لديها برامج إقراض لاستخدامات الأراضي وقطاعات الطاقة حيث تولي اهتماماً كبيراً ببناء القدرات لتبسيط هذه البرامج وإجراء استثمارات جيدة بأقل قدر من المخاطر. يمتلك بنك أمريكا اللاتينية للتنمية (CAF) برنامجاً للغابات يهدف إلى تمويل الحفاظ على الغابات من خلال مبادرات الاقتصاد الأخضر للبلدان ويحظى بدعم مالي من الشركات الخاصة والحكومات. طور بنك أمريكا اللاتينية للتنمية (CAF) آلية ضمان جزئية للمخاطر من شأنها توفير تغطية المخاطر التي تتعرض لها صناديق الاستثمار المؤثر على الأسهم الخاصة المشاركة في المبادرة الإقليمية

x2020 ، بناءً على الشهادات المعتمدة لمختلف المشاريع والمبادرة وإجراءات العناية الواجبة لبنك أمريكا اللاتينية للتنمية (CAF).

أنشأ بنك كريدي أجريكول المغربي (Crédit du Maroc) بالتعاون مع الحكومة المغربية شركة تمويل (تمويل الفلاح) فهي تتيح لأصحاب الحيازات الصغيرة والتعاونيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستبعدة عموماً من التمويل التقليدي (بسبب نقص الضمانات) للحصول على التمويل لإنتاج منتجات الغابات غير الخشبية بطريقة مستدامة وخاضعة للرقابة. يغطي صندوق الضمان جزئياً المخاطر (تأمين ضد الغير بشأن السلع المرهونة)، ويخضع تجديد العقد لدفع الأرصدة المتأخرة والربحية واستدامة الموارد والحوكمة الرشيدة.

إنشاء حدود الائتمان للمشاريع الاستثمارية

وافق بنك التنمية للبلدان الأمريكية (IDB) على حدود الائتمان المشروطة للمشاريع الاستثمارية (CCLIP) وأول برنامج في إطار حد الائتمان من أجل زيادة إنتاجية القطاع الزراعي وتمكين الشمول المالي الريفي وزيادة الاستدامة البيئية والقدرة على التكيف مع المناخ في المكسيك. يروج شركاء التنفيذ الوطنيون لمشاريع الابتكار التكنولوجي ذات التأثيرات الإيجابية على الإنتاجية والاستدامة البيئية وتساعد في تسهيل الوصول إلى التمويل لوحدات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة في البلاد. تمويل حد الائتمان الجديد المالي الوطني لتنمية الزراعة والريف والغابات والثروة السمكية لإدارة مخاطر الأطراف المقابلة للوسطاء الماليين الريفيين لدعم تمويل الاستثمارات في القطاع الزراعي والريفي. تساعد أداة إدارة المخاطر هذه في حل المشكلة العامة المتمثلة في تمويل الوحدات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تواجه صعوبات في تقديم ضمانات كافية.

الحوافز الضريبية

قامت الهند منذ عام 2014 بتعديل آلية التحويل الضريبي لتعزيز إدارة الغابات، وتحويل الضرائب إلى 29 ولاية وفقاً لمؤشرات مختلفة (على سبيل المثال عدد السكان، المنطقة، الدخل، الغطاء الغابي).

المدفوعات مقابل خدمات النظام البيئي أو البيئية(PES)

أنشأت فيتنام نظاماً ناجحاً للمدفوعات البيئية منذ عام 2007، حيث تساهم مرافق الطاقة الكهرومائية وشركات المياه والفعاليات السياحية بجزء من إيراداتها في صندوق تنمية قطاع الغابات في فيتنام الذي يجمع حوالي 80 مليون دولار أمريكي سنوياً للجهود المبذولة على مستوى المقاطعات في الإدارة المستدامة للغابات (*Source: FAO 2017, IFC 2016, FAO 2016, IDB 2019*)

3.3 سياق القطاع الخاص في برنامج الرد+ (REDD+)

استنادًا إلى الاستشارات ومراجعة الدراسات السابقة، فإن الأنشطة التجارية ذات الصلة ببرنامج الرد+ (REDD+) والمتمثلة في الزراعة والتصنيع والتجارة والتمويل والبناء والنقل والخدمات المهنية تُدار من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك من قبل عدد قليل من التكتلات الكبيرة متعددة القطاعات. يتألف القطاع الخاص الرسمي إلى حد كبير من الشركات الصغيرة الخاصة ذات مسؤولية محدودة (60%) وشركات فردية (37%) موزعة على مجموعة واسعة من القطاعات. معظم هذه الشركات ذات طبيعة عائلية(ADB 2016) .

بالنظر إلى الأعمال التجارية التي أخضعت لعملية التشاور، يتسم القطاع الخاص بالتنوع ويظهر اتجاهًا متزايدًا للتنويع والدمج بين نمطي الإنتاج المعيشي والتجاري. هناك أسس تقليدية تتبعها الجهات الفاعلة في الزراعة وعدد متنامي من الشركات التي تنشط في مجال الخدمات. يعمل عدد صغير من التكتلات الكبيرة في التجارة والتجهيز الصناعي والزراعة.

ويلاحظ أيضاً نمو مجمع صناعي كبير في الاتصالات. في الوقت نفسه، توسعت أنشطة الأعمال غير الرسمية في مختلف المراكز الحضرية في البلاد وتشكل الآن شريحة كبيرة من أنشطة القطاع الخاص .

قبيل تنفيذ السياسة القومية للغابات، اقتصرت مشاركة القطاع الخاص في قطاع الغابات في البلاد على المناشر الصغيرة الحجم وورش النجارة وجنائن الصمغ. وقد تشعبت هذه الأنشطة الآن بشكل أكبر في مجال الغابات التقليدية مع التركيز المستمر على زراعة أشجار الصمغ العربي وجمع الصمغ العربي وتجهيزه للتسويق. وفقًا لمقترح الاستعداد والتأهب "الجاهزية" بالسودان منذ إنشاء السياسة القومية للغابات، توسعت شراكة القطاع الخاص في قطاع الغابات لتشمل من بين أمور أخرى:

- مشاريع إنتاج السكر مثل كنانة وعسلاية وسنار والجنيد وحلفا الجديدة الذين قاموا بإنشاء مشاريع مروية.
- تنشط شركة قنديل (Gandil) في زراعة الأشجار لإنتاج الصمغ العربي.
- قيام العديد من صغار المزارعين في: كردفان الجزيرة ومشروع الرهد وجبل مرة، إلخ ... بإنشاء مشاريع مروية.
- يشارك الآن أصحاب المشاريع الآلية في القضارف في غرس أحزمة من أشجار الصمغ العربي كسياج لهذه المشاريع وذلك بغرض إنتاج الصمغ وإعادة التأهيل البيئي.
- يلخص الجدول رقم (2) بعض الأعمال الرئيسية التي تم التشاور حولها مع مؤشرات على وحجم عملياتها لتكملة فهم القطاع الخاص في السودان، حسب أهميتها للمشروع.

الجدول **2**: ملخص الشركات .....

الاسم	القطاع	الوصف	أهمية برنامج الرد+ (REDD+)
محجوب وأولاده	الزراعة والصناعة	شركة كبيرة تعمل في الزراعة المطرية. المحاصيل الرئيسية هي السمسم والذرة الرفيعة لأغراض التصدير. مقر أنشطتها ولايتي القضارف وسنار	التركيز بشكل كبير على دعم وتمكين صغار المزارعين والرعاة. من بين عدد قليل من الشركات المشاركة في مناقشات الشراكة بين القطاعين العام والخاص ولديها في طور الإعداد مشروع كبير لزراعة القطن في شمال كردفان.
مجموعة معاوية البرير	الزراعة والصناعة	من أكبر التجمعات الصناعية في السودان. خلال السنوات القليلة الماضية توسعت في الإنتاج الزراعي وتحديداً في ولايتي سنار والقضارف وبدأت في التوسع في إنتاج الأعلاف.	لديها مهمة خيرية عظيمة، ولكن التركيز ليس على وجه التحديد في المجالات التشغيلية. تقوم الشركة بتمويل كبير لصغار المزارعين من خلال الزراعة التعاقدية.
الشركة السودانية للموارد المعدنية	التعدين لعدة معادن من بينها الذهب	شركة خاصة تمتلك الحكومة فيها غالبية الأسهم	شاركت بقوة في مبادرة كبيرة تستهدف توفير مياه الشرب مدينة بورتسودان والمناطق الريفية المحيطة. تتمثل خطتها في جمع 400 مليون دولار أمريكي لحل مشكلة المياه. كما أنهم يشاركون في الأنشطة البيئية المتعلقة بعمليات التعدين والحالة الصحية للعمال.
شركة أرياب للتعدين	تعدين الذهب	النشاط الرئيسي هو تعدين الذهب. من أعرق الشركات بشرق السودان	لا توجد معلومات متاحة بشأن مبادراتها الاجتماعية.
مجموعة النفيدي	قطاعات النقل والزراعة والثروة الحيوانية	شركة نقل البضائع الرئيسية في منطقة شرق إفريقيا بأكملها. لديها أكبر منشأة تصدير في صادرات الدواجن من خلال شركاتها التابعة	لديها ذراع خيري مستقل في شكل مؤسسة. وقد وقعت مؤخرًا اتفاقية قرض مع بنك التنمية الأفريقي بقيمة 65 مليون دولار أمريكي للاستثمار في قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية.
مجموعة حجار	الزراعة والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	تكتل مع مشاريع متعددة في الزراعة والطاقة؛ إنهم يسعون جاهدين لتحقيق بصمة بيئية صفرية طوال دورة حياة الأنشطة التجارية.	تتمتع بصفة مراقب لدى صندوق المناخ الأخضر (GCF) وتضع حاليًا مقترحًا لمسؤولية القطاع الخاص في صندوق المناخ الأخضر. محاولتها لتنفيذ مشروع الرد+ (REDD+) مع الهيئة القومية للغابات تعود إلى عام 2014.

الاسم	القطاع	الوصف	أهمية برنامج الرد+ (REDD+)
أفريكورب (ACI)	المنتجات الزراعية والغابية	العمل في مجال تصدير المنتجات الزراعية ومنتجات الغابات والمنتجات الحيوانية من السودان إلى جميع أنحاء العالم.	شركة أفريكورب إنترناشونال شركة سودانية متخصصة في توريد المنتجات الغذائية الزراعية العضوية. حائزة على شهادات من BCS التجارة العادلة (fair-trade) في الكركديه وبذور السمسم والسنمكة والصمغ العربي (الهشاب والطلح) ولبان الصمغ.
مجموعة دال	المنتجات الزراعية والخدمات	منتجو البرسيم والذرة (لتغذية الحيوانات) والقمح المحلي (لصناعة المكرونة)؛ هي في طور اختبار عدد من المحاصيل الأخرى للتنويع في المستقبل	واحدة من أكبر الشركات التجارية في السودان مع اهتمام قوي بالاستدامة وأنشطة البيئة. لديها روابط سابقة مع صندوق المناخ الأخضر. لقد حصلت على قرض من البنك الأفريقي للتنمية بقيمة 75 مليون دولار أمريكي للاستثمارات الزراعية والصناعات الغذائية.
مجموعة أراك	الصناعات الغذائية	الوكيل الوحيد لشركة البيبسي ولديها مطاحن دقيق القمح وتعبئته بالإضافة إلى أعمال إعادة التدوير	من عمالقة صناعة المواد الغذائية في السودان ولديها ذراع خيري قوي. إن اهتمامهم بالصمغ العربي جعلهم مستثمرين محتملين في مشاريع برنامج الرد+ (REDD+) ذات الصلة.
مجموعة سعيد	الأغذية والزراعة	الأغذية والتعدين والزراعة	نشطة جداً في خلق الشراكات والابتكار. لديها روابط قوية مع برنامج الأغذية العالمي ومصرف التنمية الأفريقي واليونيسيف.
مجموعة سي تي سي	سي تسي للكيماويات الزراعية مزارع سي تي سي سي تي سي الهندسية	رائدة في مجال توفير المدخلات الزراعية في السودان ومنتجة المحاصيل الطازجة عالية الجودة للأسواق المحلية وللتصدير. العمل على تحسين الممارسات الزراعية وتطوير المعرفة الفنية ذات الصلة لمساعدة الصناعة الزراعية المحلية	لديه ذراع قوي في مجال المسؤولية الاجتماعية. نشطة للغاية في المشاريع المجتمعية وعضو في الشبكة المحلية للاتفاق العالمي للأمم المتحدة في السودان مع مجموعات حجار ودال. لديها روابط قوية بنقل التكنولوجيا وبناء القدرات في القطاع الزراعي. تمتلك سبعة مراكز متقدمة لنقل التكنولوجيا.
مجموعة يعقوب (SAY)	قطاع الإنشاءات الزراعية والمدنية والصناعية والتجارة وتجارة التجزئة الصناعية والتصنيع	تكتل متعدد القطاعات مع عدد من الشركات التابعة: -أفريتيك -دارفوود	مؤسس المجموعة هو السيد صالح عبد الرحمن يعقوب وهو رائد في مجتمع الأعمال وركيزة في النهج المجتمعي. لديه ذراع قوي للمسؤولية الاجتماعية للشركات / العمل الخيري. نشط في الحوار بين القطاعين العام والخاص مع روابط قوية للغاية مع برنامج الأغذية العالمي واليونيسف في السودان.

الاسم	القطاع	الوصف	أهمية برنامج الرد+ (REDD+)
	والخدمات	- ترانس أفريقيا - النخيل	
شركة سكر كنانة	زراعة قصب السكر والإنتاج الحيواني	إنتاج السكر ومنتجات الألبان المصنعة وعلف الماشية؛ تقدم الاستشارات والخدمات الهندسية للقطاع الزراعي والصناعي	تركز الخطة الاستراتيجية على توسيع أعمال شركة سكر كنانة من خلال اتباع استراتيجية التنويع التي تركز على الأعمال ذات الصلة وتحويل المنتجات الثانوية ذات الصلة إلى مصادر دخل وتعظيم الأعمال الأساسية للشركة من خلال برامج التطوير التشغيلية وتحديد الفرص واغتنامها باستمرار. وتشمل المشاريع الأخرى في مراحل مختلفة من التطوير الإيثانول وزراعة الأزهار والخميرة والكحول الصناعي والورق. أدت الأبحاث إلى الإنتاج التجاري لمحاصيل مثل بذور زهرة الشمس وبذور السمسم والذرة الرفيعة والذرة والفول السوداني.
شركة النيل للبترول المحدودة	الطاقة/ الصناعة النفطية	الوكيل الحصري في السودان لزيوت فوكس	نشطة في المشاريع المجتمعية والمبادرات البيئية. بدأ العمل في مشروع تطوير منتجات الطاقة النظيفة نايل ألترا (Nile Ultra) بالإضافة إلى إنتاج وتوزيع غاز الطهي. الموزع الرئيسي لغاز الطهي في جميع أنحاء السودان ولديها القدرة على أن تكون المورد الرئيسي للمناطق النائية.
مجموعة الاتجاهات	تربية الماشية وتصديرها وإنتاج الأعلاف	أكبر شركة في السودان متخصصة في تصدير المواشي.	دعم المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة وإقامة شراكات استراتيجية مع القطاعين الخاص والعام.
شركة النصر الصناعية التجارية	توفير المنتجات الغذائية	أول مصنع في السودان لتصنيع المحاصيل السودانية مثل الكركديه والتمر الهندي والقونقليس (التبلدي) والصمغ العربي والتمور السودانية والتوابل وزيوت السمسم والفول السوداني.	تطوير عبوات حديثة من منتجات الغابات غير الخشبية لسوق التصدير ولها مرافق في شمال كردفان.

3.4 السياسة الإطارية لمشاركة القطاع الخاص في برنامج الرد+ (+REDD)

تم وضع سياسة مفصلة شاملة وإجراء مراجعة للدراسات السابقة ذات الصلة بمشاركة القطاع الخاص في عمليات برامج الرد+ (+REDD) من قبل Carbon Clear وEtifor وLavola في 2018، كجزء من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA). تم استخدام تقرير التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي(SESA) كقاعدة معلوماتية أو سياقية لتحليل السياسات بناءً على المشاورات التي أجريت مع مختلف أصحاب المصلحة. بشكل عام، كشفت الاستشارات عن تباين جوهري في الردود الواردة من مختلف الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. يشير هذا إلى مستوى عالٍ من عدم اليقين بشأن فهم الجهات الفاعلة للإطار التشريعي والسياساتي الذي يحكم قطاع الموارد الطبيعية والاستثمار، فضلاً عن الآراء المتباينة فيما يتعلق بمدى قبول السياسات وإنفاذها.

يمثل القسم أدناه تحليل المؤلفين لهذه المراجعة، بالإضافة إلى الإجابات التي قدمها أصحاب المصلحة في المشاورات.

إدارة الغابات

يعتبر قانون الغابات والموارد الطبيعية المتجددة لسنة 2002 من أهم سياسات حوكمة الغابات في السودان له امتدادات وطنية تغطي البلاد برمتها. قد توجد تباينات ولائية في كيفية إدارة الغابات بسبب اللوائح المحلية الصادرة عن الجهات المناط بها حماية الموارد الطبيعية في بعض الولايات. ومع ذلك، أجمعت 11جهة فاعلة في القطاع العام من أصل 15جهة تم التشاور معها على أن تطبيق القواعد الرسمية لإدارة الغابات والأراضي بموجب هذا القانون وغيره ليست فعالًا دائماً، مما يقتضي إعادة النظر فيه حتى يتسنى وضع استراتيجية برنامج الرد+ (+REDD). وفي هذا السياق، أصبح دور القواعد وأنظمة الحوكمة غير الرسمية أكثر أهمية، حيث اتفق معظم أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم على أن هذه الترتيبات فعالة في الحفاظ على الغابات.

بالنسبة لأنشطة التعدين، ينص القانون على استخدام آلية تعويض عندما تتعدى أنشطة التعدين على أراضي الغابات. ومع ذلك، فإن تنفيذ هذه الآلية غير فعال نظراً لعدم توافقها مع قانون الاستثمار التعديني نفسه.

استخدام الأراضي وحيازتها

أشار أصحاب المصلحة إلى عدم وجود خريطة أو خطة موحدة لاستخدام الأراضي وحيازتها على المستوى الولائي، لقطاعات الزراعة والغابات والمراعي والتخطيط. كما توجد سياسات إقليمية وقطاعية متناقضة مما تؤدي إلى نزاعات على الأراضي وعدم اليقين يعيق الاستثمارات التجارية وأنشطة إعادة تأهيل الغابات المحتملة من قبل القطاع الخاص. في الوقت نفسه، غالبًا ما تُترك الأعداد الصغيرة نسبيًا من الشركات التي تعمل في هذه المناطق حرة لتوسيع أنشطتها بشكل عشوائي على حساب الموارد الطبيعية. أحد الأمثلة التي تم طرحها هو مشروع سابينا الزراعي الذي تمدد حاليًا لتبلغ مساحته 265000 فدان.

كما توجد قوانين لإدارة المراعي. بموجب قانون المراعي والأعلاف لعام 1998 ولائحة المراعي والموارد الطبيعية لعام 2015، هناك حدود لمسار الرعي حول الغابات والمناطق المحمية الأخرى، مع فرض غرامات على المخالفات. ومع ذلك، لا يتم تطبيق هذه القوانين بصرامة حيث عادة ما يدخل الرعاة مناطق الغابات مما يؤدي في النهاية إلى تلف الغطاء النباتي.

بالإضافة إلى ذلك، هناك نظام التونجيا (Taungya) المطبق حول وداخل غابة النبق في جنوب كردفان وفي المناطق المحيطة بولاية النيل الأبيض. توصلت إحدى الدراسات إلى أن ما يقرب من 10% من التونجيا يمارسه حراس الغابات في حين أن ال 90% المتبقية من التونجيا يمارسها المزارعون المحليون. أظهرت نتائج ممارسات نظام التونجيا انخفاضاً وتوفيراً في تكاليف إنشاء المزارع (أي ما يصل إلى 40 يوم عمل/هكتار/ موسم، والتي تبلغ تقريبًا 17 يوم عمل/ فدان/موسم.

الزراعة والري

تسمح اللوائح الزراعية الحالية بالتوسع غير المخطط له في الزراعة الآلية، والتي لها تأثير سلبي على الغابات والأراضي الرعوية وتؤدي إلى نزاعات بين المزارعين والرعاة. اللائحة الرئيسية المتعلقة بالغابات في هذا القطاع هي قاعدة حزام الأشجار بنسبة 10% في المشاريع الزراعية المطرية، و5% قاعدة الحزام الشجري الواقي في المشاريع المروية. أثناء سريان القانون، أبلغت غالبية الشركات التي تمت استشارتها عن التزامها بهذه القاعدة إلا أن ثلاثة من أصحاب المصلحة في القطاع العام ذكروا أن القاعدة غير مطبقة.

السياسات ذات الصلة بالاستثمار

اعتبر 16 من أصل 24 من أصحاب المصلحة من القطاعين الخاص والعام أن قانون الاستثمار في غاية الأهمية. فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن تقوم به وزارة الاستثمار في سياق برنامج الرد+ (+REDD)، فقد تبين أنها غير قادرة على تقديم الدعم للقطاع الخاص في إعادة توجيه التوسع الزراعي إلى مناطق خالية من الغابات. السبب الذي سيق هو أن هناك نقصاً في الأراضي غير المستغلة والخصبة والخالية من النزاعات حيث أصبحت الأراضي الأكثر ملاءمة للزراعة في أيدي المزارعين والشركات على نطاق واسع.

في الوقت الحالي، تقع مسؤولية تنظيم الاستثمارات الأجنبية وكذلك الموافقات والتخطيط للاستثمارات المحلية على عاتق المفوضية العليا للاستثمار جنباً إلى جنب مع بنك السودان المركزي. لقد ورد ما يفيد عدم سعي هذه المفوضية الاتحادية للإسهام بشأن قرارات الاستثمار من الوزارات المختصة (بقطاع الموارد الطبيعية). تتمثل إحدى المشكلات الرئيسية التي تهدد نجاح أنشطة برنامج الرد+ (+REDD) في أنه لا يبدو أن هناك إجماعًا حول ما إذا كانت اللوائح الاتحادية أو الولائية أكثر قابلية للتطبيق في هذه الأمور. ثم تقوم وزارة الإنتاج حيث إدارة الاستثمار جزء منها بتنفيذ القرارات على أرض الواقع على المستوى الولائي. عدم تبسيط الإجراءات بين مستويي السياسة العامة والذي غالبًا ما يؤدي إلى نزاعات. كان امتداد شركة سكر كنانة في النيل الأبيض والشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الأزرق (أقدي)، وسابينا ثلاثة أمثلة مدرجة حيث أدت هذه التناقضات إلى عدم الكفاءة والنزاعات بين الشركات والمجتمعات. تم تصنيف أنشطة هذه الشركات الثلاث مبدئياً على أنها "مشاريع استراتيجية" تصل قيمتها إلى أكثر من 250 مليون دولار أمريكي من قبل الهيئة العليا

للاستثمار بموجب قانون الاستثمار لعام 2013. وبالتالي تم منحهم الموافقة على توسيع العمليات على مستوى الولاية وشراء الأرض المطلوبة.

تعكف حالياً بعض الولايات، مثل سنار لوضع خطط جديدة لاستخدام الأراضي مع إصلاحات حوافز تشجيع الاستثمار. سيتم إجراء المزيد من المتابعة للتطبيق والخطط المستقبلية لقانون الاستثمار والخطط الاستثمارية الحكومية في السنوات القادمة.

القوانين المتعلقة بالضرائب

كما ذكرت الجهات الفاعلة في القطاع الخاص أنه نظراً لقوانين الضرائب الاتحادية الحالية والقضايا المختلفة المتعلقة بالتمويل، فإن النظام الضريبي لا يفضي إلى الاستثمارات. وقد أثيرت بعض القضايا الخاصة وهي قانون الضرائب غير العادل وزيادة المخاطر وانخفاض هوامش الربح وضعف الهياكل الضريبية والإعفاءات الضريبية المخصصة بشكل أساسي للمستثمرين الأجانب ومشاكل الحصول على التمويل.

ومع ذلك، يجري التخطيط لبعض السياسات الضريبية الملائمة لبرنامج الرد+ (REDD+) وتنفيذها على سبيل المثال معدلات ضرائب تفضيلية لدعم أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية في جميع أنحاء السودان. توجد استثناءات جمركية أيضاً لجميع مشاريع التنمية بما في ذلك الطاقة المتجددة. من المتوقع أن تقلل الاستثمارات في الطاقة المتجددة الضغط على الغابات والموارد الخشبية. لم يكن لمثل هذه السياسات تأثير كبير لأن امتصاص الطاقة الشمسية والمتجددة الأخرى كان محدودًا. بالإضافة إلى ذلك، ينص قانون الضرائب على أن الاستثمارات في مجال الزراعة والثروة الحيوانية والإنتاج الصناعي هي استثمارات استراتيجية وبالتالي فهي تخضع للإعفاءات الضريبية والرسوم. كما خفضت وزارة المالية الضرائب على إنتاج وتسويق الصمغ العربي.

القوانين المتلقة بالتمويل والتجارة

أشار أصحاب المصلحة أيضاً إلى أن سياسات الائتمان غير واضحة (نقص المعلومات أو الوضوح للمستفيدين المحتملين) وأنها منظمة من وجهة نظر مالية بحتة. في حين أن اتخاذ قرارات الائتمان على أساس الاعتبارات المالية فقط هو حافز جيد للشركات للاستثمار واتخاذ القرارات التجارية، فإن نقص فرص الائتمان المرتبطة بالعوامل البيئية المتاحة حالياً (على سبيل المثال؛ الأنشطة ذات الآثار البيئية الإيجابية مثل التشجير الجديد وطرق الحفاظ الأخرى على الغابات) يعني ذلك لا تزال إمكانية المشاركة في برنامج الرد+ (REDD+) غير مستغلة.

أخيراً، تخضع اللوائح المتعلقة بالاستيراد والتجارة للإشراف من قبل وزارة التجارة والاستثمار ومع ذلك فقد أثرت العقوبات سلبًا بشكل عام على الجهود المبذولة لتحسين ظروف تمكين الأعمال لسنوات عديدة. هناك شعور بأن هذا قد يتغير في المستقبل بسبب البيئة السياسية المتغيرة.

دور الأعراف وأنظمة الحوكمة غير الرسمية

كشفت المشاورات أن الترتيبات غير الرسمية مع الإدارات الأهلية أو الجهات الفاعلة؛ العُمد أو الشيوخ والمجتمعات تلعب دوراً مهماً في إدارة الغابات والموارد الطبيعية. وقد أثيرت بعض الأمثلة على هذه الترتيبات أثناء المشاورات على سبيل المثال: اللجان المشتركة بين المجتمعات المحلية ووزارة البيئة السابقة ومجلس الاستثمار واتحاد المزارعين. شاركت المجتمعات المحلية ولا تزال في كثير من الأحيان في أنشطة ناجحة لحماية الغابات بما في ذلك التسجيل وإعادة التشجير. لذلك، فإن تأييدهم ودعمهم لهذه الأنشطة من خلال آليات الحكم المحلي سيلعب دوراً في أي نشاط لبرنامج الرد+

(+REDD) يتم تنفيذه على هذا المستوى في المستقبل. كما تم الاتفاق على أن القواعد غير الرسمية تسهم في الإدارة المستدامة للموارد والحد من النزاعات وضمان المساءلة والتنمية التشاركية وتوفير الدخل للمجتمعات التي تعيش حول مناطق الغابات. هذا بدوره ينتج حافزاً لحماية الغابات على المدى الطويل. يعتقد خمسة عشر من 17 مجيباً من القطاع العام بقوة أن مثل هذه الترتيبات فعالة في التعهد بإعادة تأهيل الغابات واستعادة الأراضي إلى هيئتها الأصلية والحفاظ عليها.

3.5 أنشطة الاتجاهات القطاعية

3.5.1 اتجاهات القطاع الخاص

لمحة عامة

كان أصحاب المصلحة من أصحاب العمل الذين تمت استشارتهم في هذا المشروع في الغالب شركات زراعية متنوعة وكبيرة الحجم والصمغ العربي. تضمنت 13 شركة زراعية تعمل على المدخلات والإنتاج منها:

- ستة مشاركين في قطاع الصمغ العربي
- ست شركات منخرطة في قطاع الصمغ العربي
- شركتان صغيرتان تعملان في الأسواق المحلية في مجال تجارة الأخشاب
- شركة متخصصة في تجارة الفحم النباتي وحطب الوقود
- شركة واحدة تعمل في الصناعات الاستخراجية
- بعض الجهات الفاعلة المتنوعة المشاركة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والمعدات.

أعرب أصحاب المصلحة عن إيمانهم القوي بقدرتهم على لعب دور رئيسي في التنمية الشاملة للبلاد ليس فقط في مضمار الاقتصاد فحسب، بل أيضاً في مجال القضايا المتعلقة بالبيئة والتبعات المترتبة على تغير المناخ وآثاره. الموارد البشرية والمادية المتاحة لهذه الجهات الفاعلة، بالإضافة إلى استعدادهم للتعامل مع الموارد الطبيعية بشكل أخلاقي ومسؤول يؤهلهم للعب دور مهم في التخفيف من تأثيرات تغير المناخ وبرنامج الرد+ (+REDD) على وجه الخصوص. من بين 24 شركة تم التشاور معها، أبدت 22 شركة اهتمامًا كبيرًا بنهج برنامج الرد+ (+REDD) وتبادلوا المعلومات التفصيلية حول استثماراتها ومشاريعها الجارية في قطاعي الطاقة والزراعة. بعض هذه الشركات ذات إمكانات هائلة بوسعها تحويلها إلى مشاريع التخفيف والتكيف مع المناخ. أبدت الشركات التي تم التشاور معها اهتمامًا بتلقي النصح والمشورة الفنية والدعم الفني بالإضافة إلى مزيد من التوضيح حول أدوات ومعايير الاستثمار في عملية برنامج الرد+ (+REDD). وكجزء من المشاورات، تم إبلاغهم بأن بناء القدرات للقطاع الخاص مدرج في المراحل التالية من المشروع. فيما يتعلق ببرنامج الرد+ (+REDD). كما أبدت الشركات اهتماماً بتطوير نماذج الأعمال التي تساهم في استعادة الغابات والمناظر الطبيعية إلى هيئتها الأصلية .(FLR) هناك العديد من الفرص في مجال البستنة والثروة الحيوانية والمدخلات الزراعية والقيمة المضافة في سلسلة الإمداد الزراعي (World Resource Institute, 2019)، حيث طورت الشركات وسائل مربحة لاستعادة الأراضي المتدهورة.

Source: Salih 2020; own findings

إطار معلومات: التعدين في السودان

تشمل صناعة التعدين في السودان الذهب والكروم والنحاس والحديد والمنغنيز والجبس والمايكا والحجر الجيري والرخام. ازدهر تعدين الذهب في العقد الماضي بأكثر من 80 شركة تعمل في أجزاء مختلفة من السودان (بشكل عام في المناطق الجبلية) مع عمليات مكثفة جارية في ولايات نهر النيل والنيل الأزرق والقضارف سواء بشكل رسمي أو غير رسمي. لقد كشفت المشاورات عن بدء عمليات التعدين في الآونة الأخيرة في الجزء الشمالي من ولاية سنار. يتم التحكم في العمليات من قبل قوات الأمن الاتحادية والتي لا تتعاون مباشرة مع الهيئة القومية للغابات أو الوزارات الأخرى المرتبطة باستعادة المصادر الطبيعية. بينما تنشر وزارة البترول والغاز والمعادن بيانات وتقارير رسمية عن صناعة التعدين، فإنه حتى الآن لم يتم رصد الآثار البيئية لهذه الأنشطة رسمياً أو الإبلاغ عنها من قبل مؤسسات التعدين نفسها. تم إجراء تقييم الأثر البيئي لتعدين الذهب مؤخرًا لصالح برنامج الرد+ (+REDD) في السودان. عبرت المجتمعات المحلية في المواقع التي تمت زيارتها عن أن إزالة الغابات الناتجة عن ذلك وخفض كثافة الأشجار كانت مدمرة. النتائج الأخرى تشمل:

- استخدام المُعدِنين موارد الغابات كمصدر للطاقة كما أنهم ينخرطون في صناعة الفحم وجمع الحطب من قبل العاطلين عن العمل.
- استخدام كمية كبيرة من الخشب أيضاً لبناء قطاطي مؤقتة ودعم المناجم في باطن الأرض
- اختفاء أنواع كثيرة أنواع الأشجار في منطقة بلغاوة مثل الطلح والصهب والهبيل والأبنوس والهشاب أو نادرًا ما تشاهد حول مواقع التعدين. من بين 10000 فدان قيد الدراسة تمت إزالة حوالي 310 فدان بالكامل وانخفضت كثافة الأشجار بشكل كبير في حوالي 4170 فدانًا. ومع ذلك، فقد أظهرت بعض المناطق التي يتعذر الوصول إليها بعض الزيادة في الغطاء النباتي.
- لوحظت اتجاهات مماثلة في أم سقاطة. أظهرت 17% من المساحة: تراجعاً في الغطاء النباتي. 64% منها لم يشهد تغيراً وحوالي 19% زيادة طفيفة في الغطاء النباتي. ويلاحظ أن الزراعة لا تزال العامل المهيمن في إزالة الغابات في كلا المنطقتين.
- لاحظت المجتمعات انخفاضًا في مساحة ونوعية المراعي حول مناطق التعدين كما أن الأنواع منخفضة التغذية تتفوق على الأنواع الأكثر ملاءمة.
- تقلل أنشطة التعدين من مساحة الأرض (الخصبة) المناسبة للزراعة مع زيادة تأثير نفايات التعدين على جودة الأرض كما تتعرض مصادر المياه للتلوث.
- معظم شركات التعدين ليس لديها أي خطط استصلاح لاستعادة جودة الأرض إلى هيئتها الأصلية وخدمات النظام البيئي إلى مستويات ما قبل التعدين في نهاية عملياتها في منطقة معينة.

توصي الدراسة في نهاية المطاف بتوفير أموال كافية للاستصلاح وزيادة التعاون بين شركات التعدين والشركة السودانية للموارد المعدنية والحكومة والمنظمات المعنية بحماية البيئة وتطبيق القوانين والتشريعات بما في ذلك ترسيم حدود المواقع "المحمية/المحظورة". بينما تحدث إزالة الغابات على نطاق واسع وتدهور الأراضي بصورة خطيرة ولا رجعة فيها في بعض الولايات، لم تبلغ ولايات أخرى مثل شمال كردفان عن أي آثار على الغابات. ظهر مثال إيجابي في القضارف، حيث خلفت عمليات التعدين المدني في البطانة برك لتجميع المياه مما شجع نمو الأشجار في هذه المناطق. نظرًا لعدم الوصول إلى ممثلين من قطاع التعدين خلال المشاورات، فإن دور هذا القطاع في برنامج الرد+ (+REDD)) بحاجة إلى المزيد من المناقشة مع الهيئة القومية للغابات في المستقبل. يُعد التعدين قطاعاً ينطوي على تأثير كبير في سياق الغابات ومع ذلك، فإن أنشطة التخطيط والإدارة والإبلاغ لقطاع التعدين تجعل التنسيق مع المشروع من الصعوبة بمكان تنفيذه.

الممارسات الجارية المفضية إلى برنامج الرد+ (+REDD)

الفوائد البيئية والاجتماعية للأنشطة التجارية

من أصل 24 شركة مجيبة، أفادت 15 شركة منها بوجود: تأثيرات إيجابية على الغابات والبيئة و4 تأثيرات سلبية. أفادت عشر شركات عن دعمها لأنشطة إعادة التنظيم كجزء من أنشطتها في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات. تشمل الحوافز المقدمة لهذا الوضع الاستراتيجي (ممارسات التوريد المستدامة لتلبية متطلبات السوق) والامتثال والالتزامات الطوعية. ضمن هذه المجموعة المكونة من 24 شركة، 6 فقط لديها أنظمة العناية الواجبة المعمول بها (مع مراقبة الجودة وتوفير المصادر المستدامة وأنظمة التتبع) على سبيل المثال، كأعضاء في اتحاد أخلاقيات التجارة البيولوجية (UEBT).

أفادت جميع الشركات التي تم التشاور معها أنها تدير أنشطة المسؤولية الاجتماعية المختلفة على الرغم من أن جميع المجيبين لم يصفوها على هذا النحو. أفادت خمس شركات عن قيامها بأنشطة توعية اجتماعية للمزارعين على سبيل المثال، التدريب على تحسين الإنتاجية أو الحفاظ على المياه أو نهج الزراعة العضوية (الشركات). تشمل التغييرات الاجتماعية الإيجابية الأخرى التي أدخلت على المجتمعات خلق الفرص الاقتصادية والوظائف (10 شركات) والسلع والخدمات مثل الصحة والتعليم وآبار المياه والأعلاف الحيوانية (10 شركات). بعض الأمثلة على أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات تشمل:

- **شركة أقدي**: تحت مظلة الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، أفادت الشركة بوجود سياسة استدامة سليمة تضع البيئة والمجتمعات والاقتصاد في قلب استراتيجية أعمالها لأغراض المسؤولية الاجتماعية للشركات والامتثال. إنهم يدعمون خدمات الصحة والتعليم والمياه في المناطق المحيطة بعملياتهم.
- **أفريكورب**: تتفاعل الشركة مع 4000 مزارع وتشجع ممارسات الزراعة العضوية. بموجب هذا المشروع، تم اعتماد 76450 هكتارًا من الأراضي كمزارع عضوية تنتج 18000 طن متري من المحاصيل.

أفادت ثلاث شركات على الأقل أنها تحصل على امتيازات بيئية -أي منافع أو بدلات أو حوافز من الحكومة لتنفيذ استثمارات محددة لاستخدام الأراضي من مشاريع النمو غير الصديق للبيئة (brown growth projects) مثل العقارات إلى الخيارات الخضراء مثل إعادة التشجير -علماً بأن غالبيتها لم تفعل ذلك. هذا يشير إلى اتجاهين؛ الأول هو أنه بناءً على الحافز قد تقلل الشركات من الانبعاثات من خلال القيام بأنشطة مواتية لبرنامج الرد+ (REDD+) (التواصل الاجتماعي وإعادة التشجير). الاتجاه الثاني هو عدم وجود حوافز أو امتيازات كافية في الوقت الحالي معروضة أو في متناول الشركات. في كلتا الحالتين، يصبح من الواضح أنه يجب مراجعة الامتيازات المتاحة والمحتملة مراجعة شاملة وتقييم آثارها على برنامج الرد+ (REDD+) لضمان اتباع نهج عدم الإضرار باستثمارات الأراضي.

الابتكارات والتقانات

أفادت الشركات أنها تقوم حالياً بالعديد من الأنشطة الاجتماعية والبيئية المسؤولة. ومع ذلك، وبغض النظر عن بعض حالات الدعم لأنشطة إعادة التشجير وممارسات الزراعة العضوية، فإن هذه في الغالب تتعلق بشكل أكبر بأنشطة التواصل الاجتماعي مثل التعليم والخدمات الصحية والتوعية. ويعكس هذا الفهم المحدود للجهات الفاعلة في القطاع الخاص حول الاستثمارات الذكية في الغابات وخيارات برنامج الرد+ (REDD+) بشكل عام. للمضي قدماً، أبدت الشركات اهتمامها بالمشاركة في استراتيجيات برنامج الرد+ (REDD+) التالية.

استنادًا إلى استراتيجية خيارات برنامج الرد+ (REDD+) والمشاورات مع الشركات، ظهرت المجالات التالية حيث يمكن أن يلعب دعم برنامج الرد+ (REDD+) والتكنولوجيا دوراً قوياً. وشملت هذه (حسب الأهمية) نظم المعلومات الجغرافية والطاقة المتجددة وغاز الطهي وخطط الاعتماد والتقانات المختلفة لتحقيق منافع الإنتاجية (الري الفعال والبذور المحسنة إلخ.) وقطاع البناء والتشييد الأخضر (الشكل 4). ومع ذلك، فإن العقبات مثل ارتفاع التكاليف المترتبة على الامتثال بالمعايير البيئية ونقص المعرفة والتساؤل حول مدى قابلية الاستخدام وإعاقته لتبني هذه التقانات.

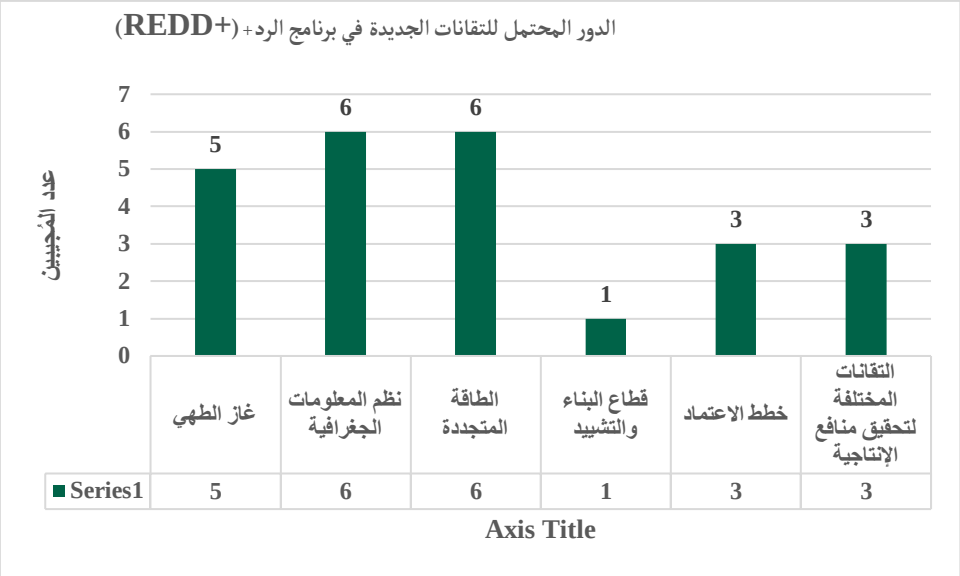

الشكل **4**: الدور المحتمل للتقانات الجديدة في برنامج الرد+ (**REDD+**)

آليات رد المظالم وجبر الضرر

يشتمل إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF) الذي يُعد جزءًا من عملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) ويشتمل على إجراءات لآلية رد المظالم وجبر الضرر، وهي ضرورية لإدارة ملاحظات أصحاب المصلحة ومخاوفهم بشأن تأثير السياسات ذات الصلة والبرنامج والعمليات. يُطلب من جميع المشاركين في برنامج الرد+ (REDD+) تقديم مثل هذه الآلية لخطة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية. تم إنشاء مجموعة عمل فنية لهذا المكون ويمكن أن توفر جنباً إلى جنب مع وحدة الإجراءات الوقائية الدعم لمقدمي المشروع والأطراف المعنية بشأن إنشاء وتفعيل رد المظالم وجبر الضرر.

أبلغت سبع شركات فقط عن أنه لديها حالياً أنظمة رد المظالم وجبر الضرر ومعظمها لديها أنظمة ضعيفة نوعاً ما لم يتم إضفاء الطابع الرسمي عليها أو تبسيطها بالكامل مع متطلبات برنامج الرد+ (REDD+). بالنظر إلى أن العديد من أصحاب المصلحة في برنامج الرد+ (REDD+) ولا سيما المجتمعات المتأثرة بفقدان الغابات وموارد الغابات، قد لا يتمكنون من الوصول إلى الآليات القضائية والإدارية القائمة لحل النزاعات. يمكن لآليات معالجة المظالم المخصصة أن تعمل على جمع الشكاوى ومعالجة النزاعات الصغيرة وإعادة توجيه ودعم أصحاب المصلحة في الوصول إلى الآليات القضائية والإدارية الجاهزة في السودان. لذلك يوصى بدعم أصحاب المصلحة في برنامج الرد+ (REDD+) لتضمين هذه القدرات في استراتيجية المشاركة.

كما أن هناك بشكل عام نقص في آليات الإبلاغ العامة والشفافية فيما يتعلق بتأثير أنشطة القطاع الخاص المختلفة على أراضي الغابات والموارد الطبيعية. قد يكون هذا بسبب نقص الوعي أو المعرفة فيما يتعلق بالآثار المحتملة للممارسات السلبية، ونقص المتطلبات القانونية واهتمام الجمهور الأوسع بنشر مثل هذه المعلومات. حتى في حالة وجود مثل هذه القوانين، فإن المراقبة لن تكون ممكنة أو موثوقة. ومع ذلك، أفيد أيضاً أن بعض الشركات تجعل هذه المعلومات متاحة، على سبيل المثال شركة سكر كنانة والنيل الأبيض.

اتجاهات التمويل والتحديات

يُعد الوصول إلى التمويل تحدياً بالغ الأهمية بالنسبة لـ 22 جهة فاعلة من أصل 24 جهة فاعلة تمت استشارتهم والأسباب الأساسية المذكورة هي:

- الصعوبات البيروقراطية (12)
- عدم وجود ضمانات (9)
- قضايا السيولة (8)
- العقوبات (6)
- معدلات الاقتراض الضعيفة (6)

أشارت الشركات إلى أن الحوافز من خلال تحسين ظروف الائتمان ستوفر تشجيعاً قوياً لدعم أنشطة برنامج الرد+ (REDD+). قد يكون هذا في شكل قروض منخفضة الفائدة أو ضمانات تقاسم المخاطر لمؤسسات الإقراض أو غيرها من أشكال الإقراض الميسر. أفاد عدد قليل من الشركات أنها تحصل على إعفاءات ضريبية. المدفوعات البيئية أو المزايا الضريبية غير متاحة للشركات، بات التذمر بأن "الضرائب غير العادلة" شكوى شائعة جدًا عبر معظم الشركات.

كما لوحظ أن أنظمة الإقراض غير الرسمية موجودة ويقال إنها فعالة. وذلك لأن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ليس لديهم الضمانات للوصول إلى قنوات الإقراض الرسمية. هذه الجهات الفاعلة قادرة بعد ذلك على التغلب على عقبات التمويل إلى حد ما. ومع ذلك، أثارت بعض الجهات الفاعلة أيضاً احتمال أن تترك مشاريع الإقراض غير الرسمية صغار المزارعين أكثر هشاشة.

السياسات والعقبات الأخرى

تم تحديد غياب البحث والتطوير وعدم وضوح حيازة الأراضي وعقبات التصدير باعتبارها عقبات كبيرة تواجه استثمارات برنامج الرد+ (REDD+). تم تحديد السياسات الرئيسية التالية باعتبارها حيوية لعمليات القطاع الخاص:

- قانون الاستثمار (12)
- سياسة الغابات الجديدة (9)
- خطة العمل الزراعية) (6)
- قانون الضرائب (6)
- قانون الشركات (5)
- الزكاة (2)

هذا هو الأساس التأسيسي الرئيسي لأي استراتيجية محتملة للبرنامج الرد+ (REDD+)، حيث إن معظم القوانين لا تطبق بشكل كامل من قبل السلطات ولا يفهمها القطاع الخاص جيدًا. نتيجة لذلك، يتم إعاقة الاستثمارات والأنشطة التجارية.

برزت بعض مجالات التحسين. كشفت المناقشة حول الدروس المستفادة من المشاريع السابقة مثل آلية التنمية النظيفة أن مثل هذه الخبرات السابقة يمكن أن يكون لها تأثير على مستوى ثقة القطاع الخاص في النظام وعلى الدافعية المطلوبة

لمتابعة هذه المشاريع. كما تم الإبلاغ عن خيبة أمل على مستوى الشروط البيروقراطية التي تمت مواجهتها أثناء تنفيذ الإجراءات العامة مثل التصديقات وعدم الممانعة.

اتجاهات المجتمع المدني

- تمت استشارة عشرة فاعلين في المجتمع المدني كجزء من هذه العملية وهم:
- تعامل اثنان مع القضايا الاجتماعية مثل المياه والصحة والتعليم
- ستة مشاركين في سلسلة القيمة (الإنتاج والتسويق والعلاقات بين الجهات الفاعلة في الحطب / الفحم والصمغ العربي)
- تعامل اثنان مع حماية البيئة.

إن مجموعة الأساليب المتنوعة التي تستخدمها هذه الجهات الفاعلة تجعلها مجموعة جذابة لتطوير استراتيجيات فنية ومالية وسياساتية من أجل الحد من إزالة وتدهور الغابات. تسع منظمات من أصل عشر تعمل ببعض القدرات مع الشركات وأصحاب الحيازات الصغيرة على سبيل المثال للتعاقد مع موردين خارجيين للمعدات ودعم أنشطة التنفيذ والقضايا المصرفية. وهذا ينطوي على إمكانية تطوير التآزر في سياق برنامج الرد+ (+REDD). هناك حاجة لمزيد من التقييم لمدى إدارة هذه العلاقات أو تنفيذها بشكل جيد والنظر في تصور ربط الجهات الفاعلة بأنشطة البحث والمشروعات والبرامج الجارية. في الوقت الحالي. لا يوجد لدى تجار الحطب والفحم واتحادات أصحاب العمل والمنظمات الداعمة للصمغ العربي استراتيجيات لرصد أو نقل الآثار البيئية لأنشطتهم. ومع ذلك، فإن الإبلاغ عن الجوانب والآثار الاجتماعية أقوى بكثير بين هذه الجهات الفاعلة. باستثناء الفاعلين في مجال الفحم والحطب، ترى جميع منظمات المجتمع المدني عموماً أن تأثيرها على الغابات إيجابي. هذا صحيح لحد ما ويُعزى هذا الأمر في جزء إلى عدم فهم مكونات تدهور الغابات. تساهم الجهات الفاعلة في الصمغ العربي في إعادة التشجير بشكل أساسي لتحقيق الأرباح، في حين يبدو أن الدافع الآخر هو تحديد المواقع الاستراتيجية. يتفق تسعة من كل عشرة فاعلين على أن المجتمعات المجاورة للغابات تنظر إلى إزالة الغابات على أنها قضية مهمة. هذا المستوى من الوعي مهم لربط القطاع الخاص بالأنشطة التدريبية والفرص التعليمية ومشاريع البحث والتطوير. تساهم المبادرات النابعة من المجتمعات المحلية إلى حد ما في خلق شعور عام بين هذه الجهات الفاعلة مفاده الاستفادة من المزيد من الدعم المقدم من القطاعين الخاص والعام في مجال أنشطة إعادة التشجير والحصول على التمويل.

3.5.2 المجتمعات المحلية

توجد عقود بين المجتمعات المحلية أو المزارعين وإدارات الوزارة للإنتاج الزراعي في مختلف المناطق على نطاق صغير. ففي شمال كردفان على سبيل المثال، تقوم المجتمعات بزراعة المحاصيل النقدية بين أشجار الهشاب وقد يشتري مكتب الغابات بذور الهشاب من المزارعين. وفي سنار، تساعد العقود الولاية في تنفيذ سياساتها الزراعية ومشاريعها البيئية بالتعاون مع المزارعين. يبدو أنه لا وجود لمنظمات مجتمعية رسمية أو غير رسمية لتسهيل هذه العقود بطريقة منظمة. لا توجد مثل هذه ترتيبات تعاقدية من هذا القبيل في ولاية النيل الأزرق.

من الواضح عموماً أن مشاركة المجتمعات المحلية في تنفيذ الأنشطة ذات الصلة ببرنامج الرد+ (REDD+) في القطاع الخاص والمجتمعات المدنية ستسفر عن أرباح كبيرة من شأنها التشجيع على الاستقرار، وتؤدي في النهاية إلى استعادة وإعادة تأهيل الغابات إلى هيئتها الأصلية من خلال خلق شعور قوي بالملكية لدى القيمين على الأراضي.

3.5.3 المنظمات غير الحكومية

على الرغم من الافتقار إلى الوعي بشأن بدائل الطاقة لحطب الوقود، إلا أنه يتم الإبلاغ عن النجاح في هذا المجال من قبل المنظمات غير الحكومية. فقد أسهمت بعض المنظمات، بالتعاون مع المشاريع الإنمائية، في زيادة الوعي بفوائد استخدام غاز الطهي وتحسين مواقد الطهي، مما أدى إلى انخفاض الطلب على الفحم النباتي والحطب في بعض المناطق في سنار. من العوائق التي تواجه التوسع في استخدام غاز الطهي أنه لا يتوفر بانتظام خارج الخرطوم والمدن الكبرى الأخرى (بسبب نقص أسطوانات الغاز ومراكز التوزيع، فضلاً عن ارتفاع الأسعار وعدم نجاح الحكومة حتى الآن في بدء دعم الوقود البديل). لا توجد خطة شاملة حتى الآن لتسهيل التوزيع الأكثر كفاءة.

3.5.4 المؤسسات المالية

تمثيل القطاع المالي مثل البنوك واستشارتها لأول مرة في مجموعة اتصال/ارتكاز ومن خلال استبيانات أدارها المستشار الوطني. كما تمت مناقشة دور الأنظمة المالية والمصرفية في تنفيذ مشاريع برنامج الرد+ (REDD+) والمبادرات البيئية في السودان مع الأخذ بعين الاعتبار المشاكل التي يواجهها القطاع مثل العقوبات الاقتصادية المفروضة على مدى السنوات العشرين الماضية والتضخم لعدة سنوات. فقد استشيرت ثلاث مؤسسات هي بنك الثروة الحيوانية (ARB) وبنك فيصل الإسلامي (FIB) وبنك الادخار والتنمية الاجتماعية (SSDB).

العمليات المصرفية

قام بنك الثروة الحيوانية في السابق بتمويل مشاريع بيئية مثل آبار المياه (في كل من أم درمان وكردفان ودارفور) وغيرها في جنوب دارفور. بالنسبة للاستثمارات العادية من سنتين إلى خمس سنوات، يشترط بنك الثروة الحيوانية احتجاز 45% من قيمة الاستثمار كضمان. يتم اتخاذ قرارات التمويل هذه على أساس الربحية فقط؛ لا توجد أية ضمانات أو اعتبارات بيئية. ومع ذلك، فهم يستخدمون موقعًا استراتيجيًا للعمل في شراكة مع أصحاب المصلحة في الغابات على إعادة التشجير وتدريب المجتمعات المحلية على الحد من استهلاك الفحم والحطب. يمول بنك فيصل الإسلامي مقترحات الغابات والبيئية وهو حاليًا عضو في اللجنة الوطنية لاختيار واعتماد مشروع صندوق المناخ الأخضر. وهم يسعون حاليًا إلى تطوير منتجات وخدمات مالية إسلامية مبتكرة من شأنها دعم تطوير الطاقة المتجددة ومشاريع الأعمال المستدامة. أخيرًا، أشار وبنك التنمية الاجتماعية للادخار أيضًا إلى أنهم يمولون مشاريع الغابات والمشاريع البيئية بالتنسيق مع الجهات الحكومية المحلية مع معدلات استرداد عالية للمبالغ (تصل لغاية 95%). وهي تستهدف بشكل أساسي جمعيات المنتجين وتقدم سلفيات نقدية لشراء المدخلات الزراعية وتعمل كشركاء في رأس المال في حسابات مع المودعين ورجال الأعمال. كما يحظر البنك قطع الأشجار بموجب عقوده.

تمويل مشاريع الغابات

بصورة عامة يبدو أن هناك تمويلًا محدودًا للغاية لأنشطة الغابات في جميع المجالات. حيث كشفت المشاورات أن التشجير الجديد على نطاق واسع ليس مجالاً واقعياً للاستثمار، نظراً لعدم استقرار سعر صرف النقد الأجنبي وقضايا حيازة الأراضي وجداول السداد طويلة الأجل. على سبيل المثال، يجب أن تنتظر البنوك عادة من 5 إلى 7 سنوات

للحصول على عائدات الاستثمار في أشجار الهشاب (الصمغ العربي). لا تزال الاستثمارات الزراعية التقليدية وقطاعات الثروة الحيوانية تهيمن على استثمارات استخدام الأراضي.

سياسات الائتمان والقروض

أكدت المؤسسات المالية التي تم التشاور معها أنها تقدم قروضاً مرتبطة بإثبات تحسين الإنتاجية (مثل تمويل الآلات للشركات الكبيرة) مع توفر بعض القروض حتى للشركات الصغيرة والمتوسطة على سبيل المثال 100,000 جنيه سوداني بمعدل عائد رأس مال من 1.5 إلى 2 سنة. كما تمت استشارة الجهات الفاعلة بشأن منتجاتهم الائتمانية والعقبات التي يوجهونها. تم الاستشهاد بهيمنة القطاع غير الرسمي وأسعار الفائدة على أنها أكبر التحديات تليها القضايا المتعلقة بالمخاطر السياسية وحقوق الملكية. وتشمل التحديات الأخرى عدم وجود شبكات أمان في الاستثمارات الزراعية بسبب ارتفاع مخاطر مواسم النمو الضعيفة. الائتمان متاح بشكل أساسي فقط للشركات الكبرى أو المزارعين التجاريين على نطاق واسع، مما يدفع هؤلاء المزارعين إلى الخروج من السوق. بينما تعمل العديد من شركات التأمين على تأمين الزراعة المطرية، لا يوجد توافق في الآراء حول ما إذا كانت هذه المشاريع تعمل في نهاية الأمر خلال سنوات أو مواسم في ظل تدني هطول الأمطار وانخفاض الغلة الزراعية. الشروط والأحكام المنصوص بشأن منتجات الائتمان تشمل ضمان القرض (في شكل أصول) والتي لا يمكن أن يقدمها إلا كبار المنتجين. تضطلع بعض البنوك أيضاً باستثمارات زراعية مباشرة في مجال (المحاصيل والثروة الحيوانية ومنتجات الأشجار) لتشمل كل من مدخلات الإنتاج والمنتجات. وتشمل المتطلبات الأخرى للحصول على القروض: شهادة سكن وحساب مصرفي وشهادات مهنية موثقة وهي طلبات يمكن الحصول عليها بسهولة.

أجمع العديد من الجهات الفاعلة بأن البنك الزراعي السوداني يُعد أهم مؤسسة مالية في هذا السياق. ومع ذلك، لا يمكن متابعة برنامج الإقراض الخاص به أثناء المشاورات حيث يخضع البنك حالياً لعملية إعادة هيكلة واسعة. يُوصى بتوسيع نطاق المشاركة مع هذه الجهة الفاعلة المهمة (البنك الزراعي السوداني) في إطار برنامج الرد+ (REDD+) في المرحلة التالية.

المسح الطبوغرافي

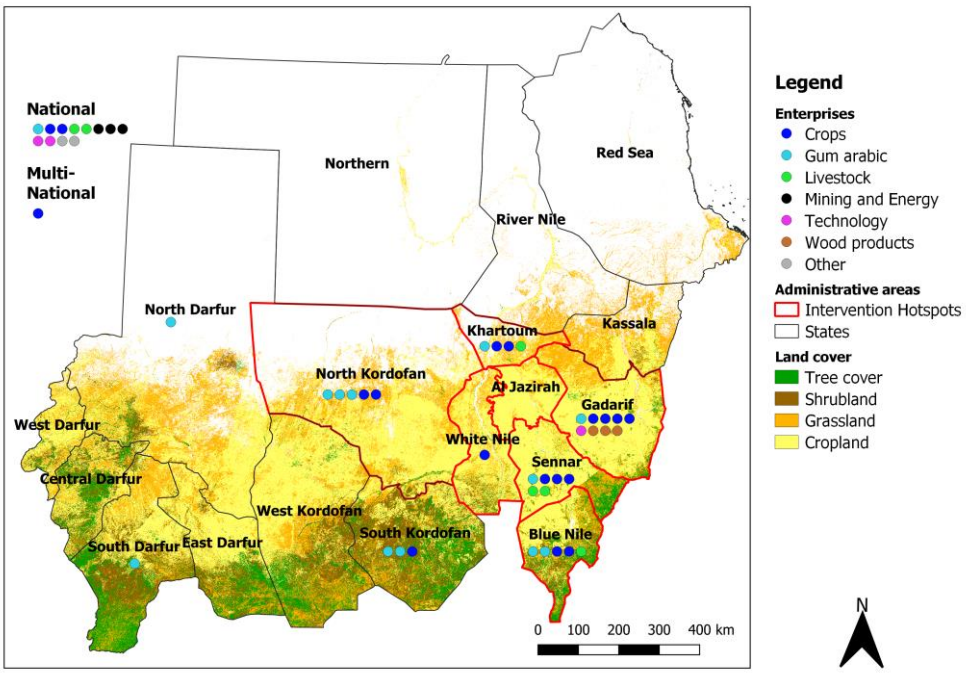

الشكل **5**:موقع الشركات في جميع المشاريع الولائية

Source: UNIQUE, based on consultations led by the national consultant

تم عرض نتائج عملية المسح الخرائطي التي أجراها الاستشاري أعلاه. يعرض الشكل رقم (2) في القسم 1.2 مواقع المشروع والغطاء الأرضي في السودان حيث يُظهِر الغابات والشجيرات تتركز على طول الحزام الجنوبي للبلاد مع توسع مساحات المحاصيل في جميع أنحاء المنطقة والزحف على أراضي الغابات في العديد من الولايات. يوضح الشكل رقم (5) نشاط القطاع الخاص (في فئات المنتجات / الفئات) على نفس الخريطة. من بين الجهات الفاعلة في القطاع الخاص التي تم التشاور معها حيث ينشط معظم فئات المؤسسات في ولايات القضارف وسنار والنيل الأزرق وشمال كردفان، أي تتركز حول المناطق الجنوبية الشرقية والوسطى من السودان.

3.6 التحديات والعقبات التي تواجه استثمار القطاع الخاص في برنامج الرد+ (REDD+)

أشارت المشاورات والمناقشات مع أصحاب المصلحة من قطاع الأعمال بوضوح إلى أن القطاع الخاص يشعر "بالإهمال" و"التمثيل الناقص" بالنظر إلى الجهود التي يبذلها القطاع العام والمنظمات الدولية النشطة في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ في السودان. أعرب القطاع الخاص عن اهتمامه بالمشاركة من خلال اللجان الوطنية ومؤسسات الاتصال المحورية في الأنشطة ذات الصلة ببرنامج الرد+ (REDD+) التي تتناول قضايا تغير المناخ والأدوار والحلول المحتملة على المستوى الإقليمي من خلال عملياتها الخاصة.

إن البيئة التمكينية اللازمة لمشاركة القطاع الخاص في برنامج الرد+ (REDD+) غير متوفرة حالياً. حيث يمكن تحسين ذلك بتقديم مزيد من التوضيح بشأن محتويات قوانين الغابات والاستثمار وإنفاذها. إن الوضوح بشأن خيارات التمويل ولوائح الاستثمار ودعم القطاع الخاص للحصول على التمويل من شأنه أن يزود أصحاب المصلحة بالمعلومات والوسائل العملية للمشاركة بفعالية في برنامج الرد+ (REDD+). كما أن قطاع الامتياز مفتوح أمام العديد من الحوافز غير المالية.

بشكل عام، فإن التنمية والخدمات والحصول على الكهرباء للجميع والتقانات المطورة إلخ.. والحد من اعتماد المجتمعات على الموارد الطبيعية إذا تم تنفيذها بشكل صحيح ستخلق علاوة على ذلك بيئة داعمة لأنشطة الغابات. يمكن أن يؤدي الحد من كثرة المتطلبات والإجراءات البيروقراطية إلى تحفيز الاستثمارات وبناء القدرات في مجال التأثيرات البيئية والغابات والوصول إلى مدخلات الإنتاج إلخ. ومشاركة المجتمعات المحلية والمزارعين في مشاريع إعادة التشجير، من شأنها بناء المعارف ورفع الوعي بشكل مباشر بين الجهات الفاعلة الصغيرة وتمكينهم من المساهمة في برنامج الرد+ (+REDD).

4 استراتيجية مشاركة القطاع الخاص

4.1 لمحة عامة

يمثل التعامل مع القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات في الاستخدام المستدام للأراضي تحدياً لأسباب عديدة، بما في ذلك قضايا حيازة الأراضي ومخاطر المناخ والطقس وفترة استعادة رأس المال المستثمر طويلة الأجل. ومع ذلك، توفر قطاعات استخدام الأراضي فرصة كبيرة في السودان لمعالجة إزالة الغابات بطريقة مربحة. وهذا يتطلب استراتيجية مشاركة للقطاع الخاص منظمة على النحو التالي:

- خلاصة احتياجات واهتمامات القطاع الخاص
- لمحة عامة عن الركائز الأربع لاستراتيجية مشاركة القطاع الخاص في برنامج الرد+ (REDD+) في السودان ووصف لكل مكون:
  - الحوافز المالية
  - الحوافز غير المالية
  - الظروف المواتية لتشجيع استثمارات القطاع الخاص في برنامج الرد+ (REDD+)
  - توصيات للشراكات بين القطاعين العام والخاص
- قائمة بخيارات التمويل العام والخاص وأفضل الممارسات

4.2 اهتمامات واحتياجات القطاع الخاص

أظهر تحليل الاستبيانات والمقابلات وورشة أصحاب المصلحة أن هناك درجة كبيرة من الاهتمام داخل القطاع الخاص للمشاركة في أنشطة برنامج الرد+ (REDD+) وقد تلقى شتى أنواع الدعم لتيسير مشاركتهم. بالنسبة للقطاع العام، تعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة والتكتلات الكبيرة في السوق المحلية هدفًا واضحًا للمشاركة في استراتيجيات برنامج الرد+ (REDD+). تتمتع الجهات الفاعلة في القطاع العام بنطاق واسع من حيث التسبب في إزالة الغابات ولكن لديها أيضاً إمكانات قوية لعكس ذلك والقدرة والموارد لدفع عجلة المشاريع المبتكرة. يحتاج المستثمرون الإقليميون والوطنيون إلى الوصول إلى الاستثمارات الذكية في مجال الغابات، لكن لا يمكنهم الوصول بشكل مباشر إلى مصادر كبيرة ومعقدة لتمويل المناخ. لذلك، هناك حاجة ماسة إلى الهياكل المؤسسية وبناء القدرات والدعم في البنوك بشكل خاص، ومصادر التمويل الدولية مثل صندوق المناخ الأخضر، بما في ذلك صندوق تمويل استثمار فعال من شأنه تمكين المستثمرين المحليين من الحصول على تمويل أنشطة مكافحة نغير المناخ وتعلم كيفية الإبلاغ عن أدائهم والامتثال لشروط التمويل الميسر لصندوق المناخ. يمكن للشركات المنتجة أن تساهم في برنامج الرد+ (REDD+) من خلال تحسين استدامة أنشطتها الحالية وزيادة الاستثمار في الأنشطة التي تساهم في برنامج الرد+ (REDD+) وتحترم ضمانات برنامج الرد+ (REDD+).

يمكن للمؤسسات المالية بدورها المساهمة من خلال تغيير ممارساتها الاستثمارية لتلبية معايير الاستدامة المختلفة أو الاستثمار في المشتقات البيئية مثل أرصدة الكربون والسندات الخضراء ومنتجات التأمين وحدود الائتمان "الخضراء" إلخ... لتصنيف الطيف الواسع الممكن من المبادرات. يقدم الفصل التالي خيارات استراتيجية مشاركة القطاع الخاص مع

التمييز بين الأنشطة التي يمكن تحقيقها على المدى القصير وكذلك الأنشطة الضرورية منها التي لا يمكن تحقيقها إلا على المدى الطويل (الجدول 3).

الجدول **3**: مجالات المبادرات الرئيسية الرامية لتشجيع برنامج الرد+ (**REDD+**) في السودان

الإطار الزمني	المبادرة
قصير الأجل	▪ رفع مستوى الوعي حول فرص الأعمال الخاصة ببرنامج الرد+ (REDD+) لصالح القطاع الخاص
متوسط الأجل	▪ تبادل المعلومات بين القطاعين العام والخاص لفهم الاستثمارات ذات الصلة ببرنامج الرد+ (REDD+REDD+)، نوع الدعم المالي والتمكيني للقطاع الخاص وكيفية تقديمه. ▪ استيعاب التكنولوجيا على سبيل المثال الحلول الرقمية لنماذج الأعمال الجديدة لبرنامج الرد+ (REDD+) ذات الصلة ▪ بناء القدرات في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وإدارة سلسلة الإمداد وصياغة المقترحات لجميع القطاعات ▪ الإعفاءات الضريبية (على سبيل المثال للقائمة الخضراء الإيجابية لأنشطة برنامج الرد+ (REDD+) المؤهلة) ▪ مراجعة الإعانات التي تنطوي على مخاطر عالية غير متحكم فيها ومن شأنها التصدي لأهداف برنامج الرد+ (REDD+) ▪ خيارات التمويل الميسر (تحتاج إلى مزيد من الإسهامات من المؤسسات المالية لمعرفة ما يمكن تحقيقه)
طويل الأجل	▪ تقديم ضمانات برنامج الرد+ (REDD+) الرئيسية في أطر الإدارة البيئية والاجتماعية ومعايير الشراء ▪ إصلاحات حيازة الأراضي؛ تعديل السياسات والتشريعات ▪ إصلاحات قانون الاستثمار ▪ تقليل العقبات التي تحول دون تبني التكنولوجيا والاستثمارات

يوضح الشكل رقم (6) أن قطاعي الطاقة والبناء، لديهما أكبر اهتمام للاستثمار في غاز البترول المسال والطاقات الشمسية وطاقة الرياح. على الرغم من أن جدوى الطاقة الشمسية وطاقة الرياح موضع تساؤل في سياق السودان، بسبب التحديات المتعلقة باستيراد المواد المطلوبة إلا أن هناك مجالًا للتحسين في قطاع غاز البترول المسال. يمكن أن يتعلق هذا بالتحسينات في السياسات والتوزيع .

يهتم القطاع الخاص بشدة بالمشاركة في المجالات المتعلقة بالرعي أو تحسين بنوك العلف وزرع الأنواع الملائمة واستخراج الأخشاب على الوجه الأمثل. يمكن للقطاع العام بالأحرى تحسين البيئة التمكينية لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات من خلال تيسير تحسين حيازة الأراضي وترسيم مسارات الرعي. يبدي القطاع الزراعي مستوى عالٍ من الاهتمام بزيادة إنتاجية الزراعة التجارية باستخدام ممارسات زراعية محسنة وفعالة. لذلك توصي الدراسة بأنه بالإضافة إلى الجهود المستمرة والرامية لاستخدام أصناف البذور المحسنة وسلالات الثروة الحيوانية المحسنة وأساليب الري الفعال والطاقات النظيفة للإنتاج، فإن الجهات الفاعلة الزراعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة تدمج الزراعة القائمة على الأشجار والنهج الذكية مناخياً لإدارة الأراضي، بما في ذلك الإدارة المستدامة للتربة والمياه. بوسع هذه الأساليب

تمكين الجهات الفاعلة من تحقيق أهدافها الإنتاجية والربحية بينما تدفع في نفس الوقت من عجلة إعادة التشجير وعكس مسار تدهور الأراضي.

الشكل رقم (6) :الاهتمام بمجالات الاستثمار المختلفة

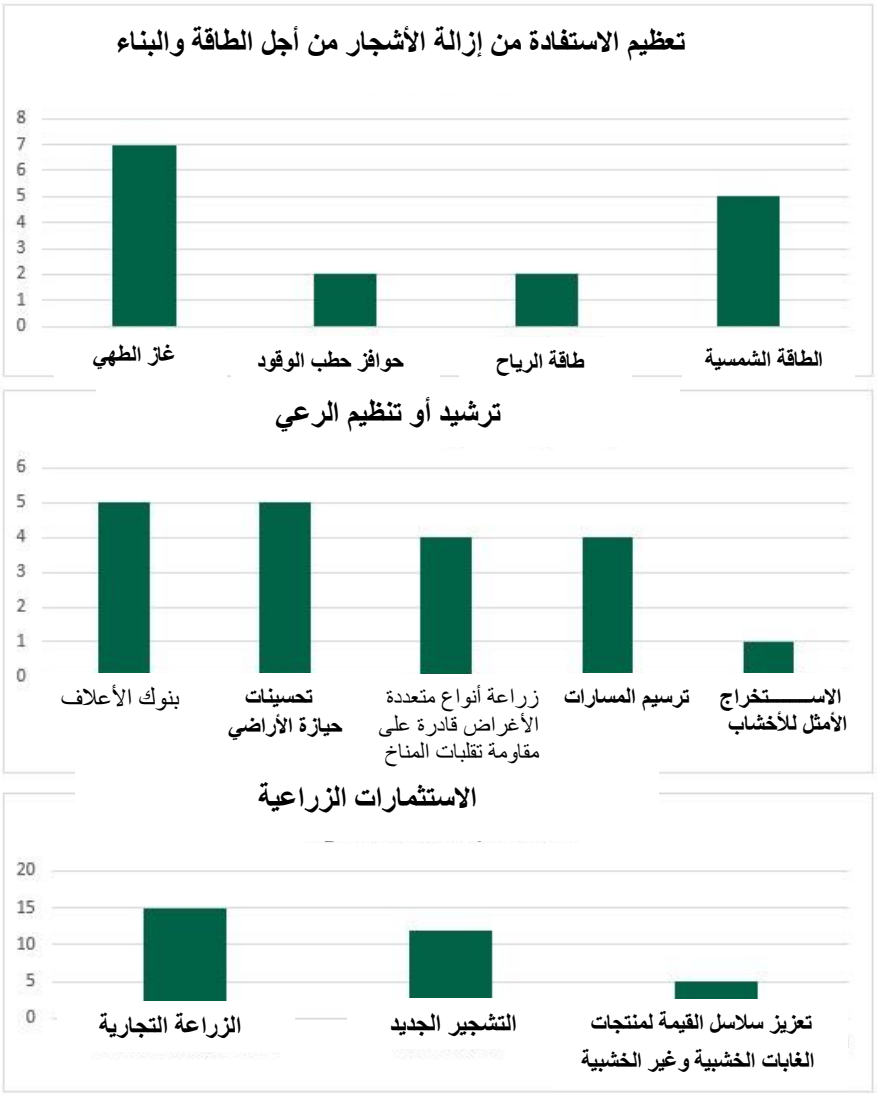

الشكل **6**: الاهتمام بمجالات الاستثمار المختلفة

تركز الشركات التي تعمل في هذا المجال بشكل كبير أيضًا على المسؤولية الاجتماعية للشركات والحاجة إلى ممارسة الأعمال بصورة أخلاقية. سيكون من المناسب إدخال هذه الشركات في برنامج الرد+ (REDD+) من خلال التوعية وبناء القدرات والحوافز المالية الأخرى لا سيما تحفيز المكاسب المحرزة في مجال كفاءة توسع المساحات. قد يتم تشجيع توسيع المساحة فقط في الأراضي المستخدمة والمتدهورة سابقًا بدلاً من السماح للشركات بتوسيع عملياتها على الأراضي غير المستخدمة من قبل أو الأراضي غير الزراعية. كما أعرب أصحاب المصلحة عن اهتمامهم بمشاريع التشجير الجديد

وتعزيز سلسلة القيمة للأخشاب ومنتجات الغابات غير الخشبية. يحظى القطاع الخاص بشكل خاص بوضع جيد للاستفادة من فرص تصنيع منتجات الغابات غير الخشبية في مناطق الإنتاج والتي من شأنها تحقيق أرباح مجزية جداً لأصحاب الأعمال التجارية وتخلق منافع مشتركة تتمثل في فرص عمل للمجتمع المحلي ورفد الاقتصاد الوطني وتخزين البذور المحلية وزرعها لدعم استعادة الغابات إلأى هيئتها الأصلية.

4.3 استراتيجية إشراك القطاع الخاص في برنامج الرد+ (REDD+)

بناءً على نتائج المشاورات ومجالات التدخلات المحددة ومراجعة الدراسات السابقة وأفضل الممارسات ، تم اقتراح الفئات الأربع التالية لتدخلات/مبادرات برنامج الرد+ (REDD+) المحتملة لتسهيل مشاركة القطاع الخاص. على الرغم من أن الخيارات مقدمة بشكل فردي، الجدير بالملاحظة أنها متكاملة ومترابطة مع بعضها البعض. لن تنجح بعض الخيارات إذا لم يتم تنفيذ البعض الآخر، حيث أن فعالية الحوافز المالية رهين بتحسن البيئة التمكينية. لذلك، يُوصى بتنفيذ الخيارات كحزمة واحدة.

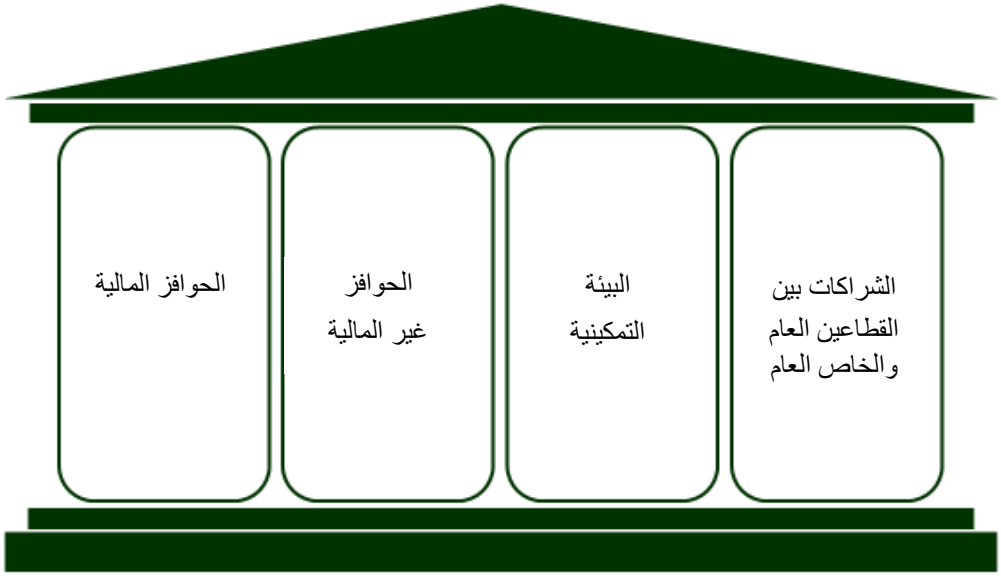

الشكل **7**: الركائز الأربع لاستراتيجية مشاركة القطاع الخاص في برنامج الرد**+(REDD+)**

يتم تلخيص الخيارات الأربعة (الجدول 4) على النحو التالي:

1. **الحوافز المالية**: بالإضافة إلى الحوافز المتعلقة بالاعتبارات المالية، هناك جانب واحد وهو صك التشجيع الذي يساعد في تخفيف المخاطر بما في ذلك الضمانات أو التأمين على المخاطر المالية والتجارية والسياسية
2. **الحوافز غير المالية**: جميع الحوافز غير المالية التي تشجع الشركات والجهات الفاعلة على اعتماد مبادرات برنامج الرد(REDD+) +.
3. **البيئة التمكينية**: وتشمل جميع أنواع التغييرات التشريعية والمنهجية مثل الهياكل السياسية والقانونية والاقتصادية والمجتمعية والمتطلبات الرسمية.

4. **الشراكات بين القطاعين العام والخاص**: مجموعة من الخيارات والفرص لحكومة السودان لتحفيز تمويل واستثمارات القطاع الخاص الداعمة للاقتصاد وبرنامج الرد+ (REDD+) في مجال قطاع الغابات واستخدام الأراضي

الجدول **4**: الخيارات الاستراتيجية لمشاركة القطاع الخاص في برنامج الرد+ (REDD+)

الفئة	الخيارات الاستراتيجية	المكونات
الحوافز المالية	تقديم أسعار فائدة أقل من السوق، أو خفض رسوم الإقراض، أو خيارات التمويل الأخرى الجذابة	خفض تكاليف تمويل أنشطة برنامج الرد+ (REDD+)؛ يجب أن تفيد الإعانات ومعدلات الفائدة المنخفضة بشكل خاص المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ومُلاك المواشي
	توفير خيارات ضمان مرنة	استخدام اتفاقيات الشراء مع المتعهدين كضمان في حالة عدم السداد؛ ضمانات جزئية تحمي المؤسسات المالية من الخسائر الأولى بنسبة 25-50٪
	تسريع الاستثمار	دعم مؤسسات الإقراض والمقترضين لتلبية متطلبات التمويل (مثل إعداد خطط الأعمال وتحسين ممارسات المحاسبة / الإبلاغ)
	منح قروض بشروط سداد ميسرة ومواتية	الاستفادة من فترات سماح أو فترات سداد أطول للقرض خاصة للاستثمارات والمشاريع المتعلقة بالغابات في المحميات الطبيعية.
الحوافز غير المالية	بناء قدرات القطاع الخاص (المنتجون والشركات)	بناء الوعي (المعرفة) وتدريب الشركات على تحسين الممارسات (أو توسيع و "تسويق" أنشطة برنامج الرد+ (REDD+) الحالية والقيام باستثمارات "خضراء" والوصول إلى التمويل المستهدف المسنود بنقل التكنلوجيا.
	بناء القدرات القطاع المالي	تدريب المصارف والدائنين على تطوير حدود التمويل الأخضر وربطها بمصادر التمويل الدولية وتطوير متطلبات الاستشارات (وضمان متابعة الشركات لها)
	طريقة مواتية لاحتساب الضرائب	الإعفاءات الضريبية الممنوحة (أو بأسعار مواتية) للشركات التي تنفذ مشاريع أو تستثمر في تمويل أنشطة برنامج الرد+ (REDD+)
	البنى التحتية	تحسين الأوضاع في سلاسل الإمداد بالقطاعات الرئيسية، ولا سيما تلك التي تدعم تجهيز/تصنيع الصمغ العربي، على سبيل المثال من خلال تحسين البنية التحتية العامة، لجعل سلاسل الإمداد أقل تكلفة
البيئة التمكينية	توضيح القوانين واللوائح	تبسيط عملية التصديق على الاستثمار والترخيص بين المستويين الاتحادي والولائي والإدارات المختلفة وتنظيم ورش العمل حول السياسات وتحسين قنوات الاتصال.
	إضفاء الطابع الرسمي على متطلبات الرصد والتقييم وآلية رد المظالم وجبر الضرر	توفير الدعم للرصد والتقييم (على سبيل المثال من خلال وحدة الضمانات أو تحمل تكاليف فرق الرصد والتقييم الخارجية)، بما في ذلك استخدام آلية رد المظالم وجبر الضرر للامتثال لمتطلبات الإبلاغ البيئي والاجتماعي وللحصول على التمويل الدولي
	إنفاذ القانون بفعالية	ضمان الاعتراف بالقوانين السارية وإنفاذها لخلق فرص متكافئة للقطاع الخاص
الشراكات بين القطاعين العام	المشاركة مع أبطال القطاع الخاص الناشئ والمحتمل في	المشاركة مع كنانة ومجموعة سي تي سي ومجموعة دال ومجموعة حجار وأفريكورب العالمية وآخرين لتسهيل

الفئة	الخيارات الاستراتيجية	المكونات
والخاص	مجال أنشطة برنامج الرد+ (REDD+)	الوصول إلى التمويل وتوسيع نطاق الاستثمارات الجارية والمخططة والقابلة للتمويل والغابات الذكية
	برنامج الاستثمار المرحلي والمنظم	دمج المشاريع والشركات الفردية في منصة استثمارية كبيرة لتحقيق التمويل المتعلق بالمناخ على نطاق واسع والوصول إليه من خلال: • **المرحلة (الأولى)**: تسريع الاستثمار (دعم الأعمال لتصبح جاهزة للاستثمار) • **المرحلة (الثانية):** الحصول على المساعدة الفنية لتمويل المناخ لتوسيع نطاق مسرعات الاستثمار (المساعدة في الوصول إلى مصادر التمويل الميسرة التي تقبل المخاطر المرتبطة بالاستثمارات المبتكرة لبرنامج الرد+ (REDD+) • **(المرحلة (الثالثة):** تطوير وسائل الاستثمار مع الشركاء الماليين مثل الصناديق أو حد الائتمان الأخضر أو السندات الخضراء لتمويل الشركات الناجحة والأكثر نضجًا من مسرّع الاستثمار (تُستخدم مصادر التمويل التجارية لتحقيق المستوى المطلوب) • (تُستخدم مصادر التمويل التجارية لتوسيع نطاق برنامج الرد+ (REDD+)

4.3.1 الحوافز المالية

تشكل المخاطر وإدراك ما تسببه من أذى وخطورة العقبات الرئيسية أمام الاستثمار في أنشطة برنامج الرد+ (REDD+). يعتبر مستوى الإقراض لقطاعي الزراعة والغابات متدنياً بشكل عام مقارنة بدول أخرى بذات الظروف المماثلة. كما أن التكلفة العالية لتمويل وتنفيذ أنشطة برنامج الرد+ (REDD+) هي عقبة أخرى. يجب أن تركز توصيات الحوافز المالية على معالجة هذين العائقين الرئيسيين.

يتمثل أحد الحوافز المالية الرئيسية في تقليل تكاليف تمويل أنشطة من خلال تقديم أسعار فائدة أقل من السوق أو خفض رسوم الإقراض أو توفير خيارات تمويل جذابة. يجب استخدام هذه الآلية عندما تكون ربحية أنشطة برنامج الرد+ (REDD+) منخفضة على المدى القصير مقارنة بالعمل المعتاد. تم تقديم مثالين على القروض الميسرة خلال المشاورات؛ واحد لمجموعة دال للاستثمارات في الزراعة والصناعات الغذائية بقيمة تصل إلى 75 مليون دولار أمريكي وواحد لمجموعة النفيدي للاستثمارات في قطاع الثروة الحيوانية حتى 65 مليون دولار أمريكي. نظرًا لارتفاع القدرة التنافسية للأعمال والافتقار إلى الشفافية فيما يتعلق بشروط القرض، فمن غير المعروف ما إذا كانت هذه أيضاً قروض بفائدة منخفضة. القرض الوحيد ذو الفائدة المنخفضة المؤكد والفعال حاليًا في السودان هو بين صندوق المناخ الأخضر ومجموعة حجار لمشروع محطة الطاقة الشمسية بقيمة 10 مليون دولار أمريكي. بينما تدعم هذه الدراسة التوافر الإضافي لمثل هذه القروض لمشروعات برنامج الرد+ (REDD+) المحتملة واسعة النطاق، فإنها توصي أيضًا بإتاحة الإعانات والقروض بأسعار فائدة منخفضة لصغار المزارعين ومُلاك الثروة الحيوانية.

هناك حافز مالي آخر يهدف إلى تقليل المخاطر أو المخاطر المتصورة للإقراض لأنشطة برنامج الرد+ (+REDD). تشكل المخاطر مصدر قلق خاص للمؤسسات المالية عندما يقرض أصحاب الحيازات الصغيرة الذين لديهم تاريخ ائتماني محدود أو يفتقرون إلى الحيازة أو يصعب على المؤسسات المالية الإقراض. لذا من أجل تقليل المخاطر، تعد ضمانات القروض المرنة والتأمين خيارات مختلفة. الضمانات هي أوسع آلية ممكنة، يجب استخدامها لحماية المؤسسات المالية أو الأعمال التجارية الزراعية من التخلف عن سداد القروض. ومع ذلك، لا يزال ينبغي تقاسم المخاطر مع المؤسسات المالية بحيث يكون لها نصيب في تقييم الأهلية الائتمانية للمقترضين من خلال إجراءات الإقراض النموذجية. يجب استخدام الضمانات الجزئية التي تحمي المؤسسات المالية من خسائر بنسبة 25 أو 50%. من المهم النظر في تكلفة الضمانات، ومع ذلك، فقد لا تكون دائمًا أكثر الوسائل فعالية من حيث التكلفة لتقليل المخاطر. تعد خيارات الضمانات المرنة وسيلة أكثر استهدافًا لتقاسم المخاطر مع المؤسسات المالية. يمكن أن يشمل ذلك اتفاقيات الشراء خارج البورصة كضمان في حالة عدم السداد. مثل هذا الخيار هو الأنسب عند تطويره بالتعاون مع الأعمال التجارية الزراعية والجهات الفاعلة الأخرى في سلسلة القيمة. التأمين هو الأداة الأخيرة لتقليل المخاطر، ويجب استخدامه لحماية المقرضين من مخاطر محددة تتعلق بالإنتاج الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة. يعتبر التأمين ذو قيمة خاصة لمعالجة المخاطر مثل المخاطر المتعلقة بالمناخ والمخاطر المماثلة التي تقع خارج سيطرة المقترضين.

تسريع الاستثمار هو أداة أخرى لبرنامج الرد+ (+REDD) لزيادة الاستثمار في أنشطة برنامج الرد+ (+REDD). وسيشمل ذلك دعم مؤسسات الإقراض والمقترضين لتلبية متطلبات التمويل مثل إعداد خطط الأعمال وتحسين الممارسات المحاسبية، إلخ. يمكن لبرنامج الرد+ (+REDD) إجراء دراسات سوق لتحديد قطاع فرعي محدد يمثل تحديًا للإقراض. وسيمكن هذا أيضًا برنامج الرد+ (+REDD) من تطوير منتجات ائتمانية تستهدف احتياجات محددة لأصحاب الحيازات الصغيرة والشركات الزراعية المشاركة في تنفيذ البرنامج. أخيراً، يمكن لبرنامج الرد+ (+REDD) تحفيز أنشطته من خلال تسهيل توفير فترات السماح والقروض الميسرة والقروض طويلة الأجل. يمكن منح القروض الميسرة من خلال خيارات التمويل الثنائية وتسليمها إلى السودان عبر الميزانية الوطنية (إما تقديرية أو مخصصة لأنشطة أو أعمال معينة. "بعض الأنشطة مربحة ومع ذلك لا تحقق عوائد على الفور. يمكن لفترات السماح والمدد الممتدة لذلك أن تمكن من تمويل الأنشطة التجارية أو مشاريع المحميات الطبيعية التي لا تتطابق مع جداول سداد القروض النموذجية. وتميل استثمارات غرس الأشجار بما في ذلك الغابات لإنتاج الأخشاب أو الفحم وإنتاج الصمغ العربي إلى تحقيق عوائد منخفضة خلال السنوات الأولى وتميل إلى السنوات الماضية. من شأن جدول سداد التدفق النقدي هذا جعل التمويل عن طريق القروض صعبًا ما لم يتم تقديم فترات سماح أو فترات طويلة.

بالإضافة إلى الحوافز المالية، يمكن للحوافز غير المالية أن تؤدي أيضاً دوراً هاماً في تيسير مشاركة القطاع الخاص في أنشطة برنامج الرد+ (+REDD). تواجه الجهات الفاعلة في القطاع الخاص عدداً من التحديات والعقبات التي تحول دون الحد من إزالة وتدهور الغابات وعزل الكربون من خلال تحسين ممارسات استخدام الأراضي. تتسبب الضرائب في رفع تكلفة العديد من الأعمال التجارية الزراعية والغابية خاصة على الصادرات. يمكن لبرنامج الرد+ (+REDD) إعفاء الشركات المساهمة في تحقيق أهداف برنامج الرد+ (+REDD) من خلال توفير حافز قوي. قد يكون هذا مفيدًا بشكل خاص للقطاع الفرعي للصمغ العربي. تساهم الشركات الملتزمة التزاماً قوياً بالاستعانة بعائدات الصمغ العربي في إعادة التشجير كما من شأنها الدفع بعجلة التشجير الجديد.

وبالمثل، يمكن لبرنامج الرد+ (+REDD) الاستثمار في تحسين سلاسل الإمداد في القطاعات الرئيسية التي تدعم أهدافه. يجب أن يكون هذا الدعم مستهدفاً القيمة المضافة لسلسلة الإمداد لجعلها أقل تكلفة وزيادة الربحية في نهاية المطاف. مرة أخرى، يعد الصمغ العربي مجالًا محتملاً للاستثمار حيث تعد تكاليف التجهيز حاليًا عاملاً مقيدًا للقطاع الفرعي. ويمكن أن يشمل ذلك أيضًا الاستثمار في البنى التحتية العامة التي تدعم سلاسل الإمداد ذات الأولوية.

بشكل عام، يعد نقل المعرفة والتكنولوجيا حافزًا غير مالي آخر يمكن أن يقدمه برنامج الرد+ (+REDD) للجهات الفاعلة المهتمة. يمكن لحكومة السودان أن تلعب دورًا فريدًا بسبب قدرتها على حشد التمويل الدولي، فضلاً عن قربها من الجهات الفاعلة في برنامج الرد+ (+REDD) من خلال تسهيل إدخال التكنولوجيا إلى البلاد أو من خلال نشر التكنولوجيا والمعرفة بين الجهات الفاعلة الرئيسية. قد يشمل ذلك، على سبيل المثال التعاون مع الأعمال التجارية الزراعية في القطاع الخاص لوضع خارطة لموردي الأعمال التجارية الزراعية في سلاسل الإمداد الزراعية ذات الأولوية. وهذا يندرج تحت المظلة الواسعة لتنمية قدرات القطاع الخاص. من شأن وفورات الإنتاج الكبير أن يضمن تمكين الفاعلين الكبار من إحداث تغييرات كبيرة على نحو أكثر كفاءة. لذلك، وبغض النظر عن التدريبات الفردية للمزارعين والمجتمعات، ينبغي أيضًا تدريب الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ودعمها في التخطيط للمشاريع التي من شأنها خفض الانبعاثات المرتبطة بإزالة وتدهور الغابات وكذلك تحديد الجهات الممولة والتقدم بطلب للحصول عليه من خلال القنوات المناسبة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن لبرنامج الرد+ (+REDD) أيضًا الاستثمار بشكل مباشر في الأنشطة التي تعزز أهدافه من خلال شراكات القطاعين العام والخاص.

4.3.2 السياسة العامة والبيئة التمكينية

لكي تتحقق قدرة القطاع الخاص على المشاركة بشكل كبير في أنشطة الغابات، يلزم تغيير النموذج الحالي - السياسات والبيئة المؤسسية - ويجب توضيح مختلف المسائل الهيكلية. ومن أجل تحقيق إمكانات القطاع الخاص في المشاركة بشكل كبير في أنشطة الغابات، يلزم تغيير السياسات والبيئة المؤسسية الحالية، وتوضيح مختلف المسائل الهيكلية.

من المهم أن تتيح البيئة التمكينية وجود إطار تنظيمي شفاف لاستثمارات القطاع الخاص في الأراضي والموارد الطبيعية ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، إنشاء فريق عمل لإجراء مراجعة شاملة لما يلي:

- تحديد الثغرات ووضع معيار ملائم وشفاف لتأجير الأراضي
- مراجعة قانون الاستثمار ومواءمته مع اللوائح الأخرى ذات الصلة باستخدام الأراضي .
- تبسيط القوانين التي تحكم الاستثمارات ومختلف قطاعات الموارد الطبيعية (الزراعة، والثروة الحيوانية، والغابات، والمراعي)، وقطاعات الصناعة والطاقة والتعدين للحد من التناقضات والتعارض.
- مراجعة قانون الاستثمار، وسياسة الغابات الجديدة، وخطة العمل الزراعة، وقانون الضرائب، وقانون الشركات والزكاة في سياق المناخ السياسي الجديد. ويجب أن يتم أي تحديث لهذه القوانين في المستقبل بالتشاور مع القطاعات الرئيسية المعنية .
- تبسيط القوانين وعلى المستويين الولائي والاتحادي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يوصى بأن يتم التخطيط لجميع التمويل والأنشطة ذات الصلة في المستقبل من خلال إدارة الاستثمار بالهيئة القومية للغابات والموافقة عليها وتنفيذها.

ولتحقيق ذلك، فإن تطوير القدرات والتدريب، على مدى الأشهر المقبلة، ضروري لتحسين القدرات المؤسسية والتقنية لموظفي إدارة الاستثمار بالهيئة القومية للغابات.

يجب تصحيح عملية حيازة الأراضي للحد من أوجه عدم اليقين والصراعات التي تعوق حالياً استثمارات الغابات والأراضي من قبل الشركات الكبيرة أو المزارعين والأفراد أو المنظمات. وستسهم الإدارة السليمة للغابات والأراضي من خلال تنفيذ خطط استراتيجية جيدة التخطيط لاستخدام الأراضي، تُجرى بالاشتراك مع المجتمعات المحلية ونظم الحكم المحلي، في إيجاد نظام تمكيني لحيازة الأراضي يدعم القطاع الخاص في مجال خفض الانبعاثات وإزالة وتدهور الغابات.

أعرب أصحاب المصلحة عن تأييدهم لوضوح القوانين والمعايير التي تحكم أنشطة برنامج الرد+ (+REDD) المحتملة والأنشطة الغابية والتي يمكن أن تحدث من خلال تبادل المعرفة ونشر المعلومات في المؤتمرات والاستثمارات في البحوث والمواد الإعلامية وزيادة الوعي والحوارات بين مختلف الوكالات والجهات الفاعلة الخاصة. من المتوقع أن تؤول ملكية تدخلات/مبادرات برنامج الرد+ (+REDD) إلى الهيئة القومية للغابات والقطاع الخاص. هذا النوع من العلاقات جديد بالنسبة للسودان وأن كلا الطرفين بحاجة إلى مزيد من المعرفة وبناء القدرات لإدارة المعاملات والالتزامات والأدوار المختلفة، في سياق الجوانب المؤسسية والقانونية والمالية والتعاقدية الحالية.

بناءً على المزيج المذكور أعلاه من الحوافز المالية وغير المالية، يوصى بدعم الجهات الفاعلة في القطاع الخاص من خلال تنسيق أعمالها أو برامجها المتصلة بخطط تنمية الأراضي والغابات على الصعيد الإقليمي أو الوطني. وهذا من شأنه أن يمكن قطاع الغابات من تحقيق الأهداف الاستراتيجية الشاملة للسودان.

لا توصي الاستراتيجية بالسماح للقطاع الخاص أو تشجيعه على الاستثمار في الغابات المحجوزة. بشكل عام، هناك نقص في متطلبات الامتثال والرصد للتحكم في أنشطة القطاع الخاص أو توجيه استثماراتهم بشكل مستدام.

لا توجد حاليًا متطلبات رسمية للشركات للإبلاغ علنًا لتعزيز الشفافية فيما يتعلق بعملياتها وتأثيراتها. قد تكون إحدى التوصيات هي جعل هذا الإبلاغ مطلبًا رسميًا ليتم تقديمه في المنتديات المناسبة مثل "منتدى الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية". بالنظر إلى أن نظام الرصد والتقييم الإلزامي قد يكون عملية مكلفة للجهات الفاعلة الصغيرة والمتوسطة، فمن المستحسن أن تقدم وحدة الإجراءات الوقائية مثل هذا الدعم وبناء القدرات مجانًا أو أن يتم تقديم خطط تمويل رخيصة لهذه الشركات من أجل تغطية التكاليف. على سبيل المثال، هناك حاجة إلى آليات منظمة لرد المظالم وجبر الضرر. يجب أن تكون آلية رد المظالم وجبر الضرر سهلة المنال ومتعاونة وسريعة وفعالة في معالجة الشواغل من خلال الحوار والانضمام إلى تقصي الحقائق والمفاوضات وحل المشكلات. علاوة على ذلك، يجب أن تكون الآلية مشروعة ويمكن التنبؤ بها ومنصفة وشفافة ومتوافقة مع الحقوق وتمكين التعلم المستمر من خلال المشاركة. بدأ تطوير التعليقات وآليات رد المظالم وجبر الضرر المعدلة حسب سياق برنامج الرد+ (+REDD) السودان في سبتمبر 2018، وسيتم تطويرها من خلال استكشاف وتسجيل شكاوى أصحاب الحيازات الصغيرة، لا سيما بشأن تخصيص الأراضي، والحصول على القروض المصرفية، والخدمات الأساسية، وتدمير منتجات الغابات غير الخشبية والسياسات التسويقية غير المواتية. يمكن الاطلاع على المبادئ التوجيهية المشتركة بين البنك الدولي وبرنامج الرد+ (+REDD) على الإنترنت، كما ترد استمارة بشأنها في المرفق 5 من وثيقة مرفق تبادل المعلومات والمبادرة. تطوير قدرات آلية رد المظالم وجبر الضرر بالهيئة القومية للغابات كما يجب تطويرها وتطبيقها على هيئات القطاع الخاص والمجتمع المدني؛ مثل جمعيات منتجي الصمغ العربي والمجتمع

المحلي للغابات، وأصحاب الغابات الخاصة والمؤسسات التجارية. وأخيراً، يمكن لنظم معلومات الضمانات أن تساعد في رصد آلية رصد الموارد المالية عن طريق تقديم جميع الشكاوى الواردة في نظام إلكتروني متاح للجمهور.

وأخيرا، هناك بالطبع توقع بأن تزداد الاستثمارات في السودان، بما في ذلك في قطاعي الغابات والأراضي، مع التنمية الاقتصادية وتطوير البنى التحتية المناسبة ونقل التكنولوجيا. وهذه ليست توصية مخططة في إطار هذه الاستراتيجية، بل هي بالأحرى توقع طويل الأجل للبلاد.

4.3.3 الشراكات بين القطاعين العام والخاص

بعض أنشطة واستثمارات القطاع الخاص جارٍ بالفعل العمل فيها وهي: الأنشطة الحقلية والابتكارات المحددة وتوسيع نطاقها والاستثمارات في مختلف قطاعات استخدام الأراضي. هذه هي الاستثمارات الذكية في الغابات، ولكن لم يتم الاعتراف بها بعد تحت مظلة برنامج الرد+ (+REDD). يُعد تمويل هذه الأنشطة محدوداً ولكن بعض المشاريع قابلة للتمويل وجاهزة للتوسع في إطار مبادرة برنامج الرد+ (+REDD).

استناداً إلى المشاورات ومراجعة دراسة مسببات ودوافع إزالة وتدهور الغابات والوثيقة الاستراتيجية الوطنية لبرنامج الرد+ (+REDD)، يوصي فريق الخبراء الاستشاريين بأن تكون قطاعات الأولوية لمشاركة القطاع الخاص هي: الزراعة والصمغ العربي والخشب والطاقة. يبرز الصمغ العربي على وجه الخصوص لإسهاماته في إعادة تشجير مساحات واسعة على أساس تجاري. ويمكن للقطاعات الأخرى أن تسهم في الحد من إزالة الغابات ولا سيما عن طريق تحسين الإنتاجية في المواقع القائمة من أجل الحد من الحاجة إلى توسيع نطاق الأنشطة لتشمل مناطق الغابات. الشركات العاملة في هذه القطاعات لها تأثيرات كبيرة على الغابات واستخدام الأراضي، فضلاً عن الاهتمام المحتمل والمشاركة في أنشطة مجدية في مجال برنامج الرد+ (+REDD). في حين أن الشركات العاملة في مجال التعدين لها تأثير كبير على أراضي الغابات بالنظر إلى ملكية وإدارة عمليات التعدين، واستناداً إلى نتائج هذه الدراسة وتقرير التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي(SESA)، فإن التعاون مع هذا القطاع قد يكون أمراً صعباً. ودون التشاور مباشرة مع هذا القطاع كجزء من استراتيجية إشراك أصحاب المصلحة، من الصعب الحكم بدقة على ما يمكن أن يكون عليه دورهم.

فرص جمهورية السودان في تحفيز استثمارات القطاع الخاص

خلال فترة التشاور، أعرب عدد من الشركات عن رغبتها في الشراكة مع برنامج الرد+ (+REDD). نورد فيما يلي خلاصة هذه الفرص:

- قيام شركة كنانة للسكر بإنتاج وتصنيع منتجات السكر في منطقة النيل الأبيض. وهم يعانون من الحصول على التمويل بسبب سياسات الصرف الأجنبي غير الواضحة وغيرها من السياسات التجارية. إذ من الصعب على هذه البلدان فهم اللوائح البيئية والامتثال بها. وتناضل الشركة من أجل تلبية معايير مقترحات التمويل للمنظمات الدولية مثل صندوق المناخ الأخضر .(GCF) وهي بحاجة إلى الدعم في اعتماد معايير جديدة والتواصل مع الممولين الدوليين. إنهم يفكرون في عدد من الاستثمارات:
- يعتبر الفيناس "مخلفات التخمر" (Vinasse) أحد المنتجات الثانوية لإنتاج الإيثانول من دبس السكر والذي سيؤدي بدون معالجة مناسبة إلى تأثيرات بيئية سلبية. ومع ذلك، فإن التخمير اللاهوائي لإنتاج الغاز الحيوي "البيوغاز" والذي سيتم استخدامه لوقود الغلايات " المراجل" يمكن أن يستخدم المنتجات الثانوية بأمان. يمكن إعادة تدوير مياه الصرف لري محاصيل الغابات والبستنة. سيتم تحويل بقايا المعالجة إلى سماد مشترك مع المنتجات الثانوية الأخرى لمشروع التسميد التالي.
  - التسميد. استخدم المنتجات الثانوية، وخاصة روث الأبقار والدجاج، مع بقايا الفيناس (vinasse) للتخمير الهوائي.
  - علف الخميرة. كمنتج ثانوي من إنتاج الإيثانول يمكن زيادته وتجفيفه لتغذية الحيوانات
  - التوسع في الإيثانول. التوسع في إنشاء معمل الإيثانول بإدخال البطاطا الحلوة "البامبي" للإيثانول •

    تغذية الخميرة. كمنتج ثانوي من إنتاج الإيثانول الذي يمكن أن يكون راقياً ومجففاً للأعلاف الحيوانية.

مجموعة سي تي سي CTC هي تكتل له أنشطة مهمة في الزراعة. يمكن أن تكون وسيطًا رئيسيًا لزيادة الإنتاج الإنتاجية في المجال الزراعي، ومع ذلك فهي تعاني من صعوبة الوصول إلى مورديها بشأن هذا الموضوع. الشركة غير قادرة على المواءمة بين الإنتاجية وتقليل إزالة الغابات. الدعم مطلوب بشكل خاص لتقييم جدوى الاستثمارات المقترحة والتأكد من أن مكاسب الإنتاجية تؤدي إلى تقليل إزالة الغابات. تدرس المجموعة حالياً إمكانية توسيع استثماراتها في التدريب الزراعي في ولايتي سنار والقضارف.

أبدت مجموعة دال اهتماماً بالغاً عن رغبتها وقدرتها على المشاركة في استثمارات برنامج الرد+ (+REDD). بل إنهم حددوا فرق العمل التي ستعمل على هذا النوع من الاستثمار. وهي تحتاج إلى مساعدة مهنية في تطوير مشاريع برنامج الرد+ (+REDD) القابلة للتمويل، ولكنها بصفة عامة "الثمرة الدانية القطف" للمشاركة في دعم تنمية الاستثمار. إن دراسات الجدوى ودعم تطوير خطط العمل هي الحاجة الرئيسية التي تم تحديدها. وهم يعتبرون عددا من الاستثمارات:

  - أعلى سقف بالمنطقة الصناعية الخرطوم بحري
  - نظام الغاز الحيوي" البيوغاز" الشمسي الهجين في مزرعة الواحة. تحتوي المزرعة على 105 رشاش ري محوري مركزي يمكن تشغيلها بأنظمة الطاقة الشمسية والغاز الحيوي" البيوغاز".
- الغاز الحيوي" البيوغاز" لمنتجات الألبان في مزرعة العيلفون. تضم مزرعة الألبان 6000 رأس من الأبقار والتي يمكن أن توفر الغاز الحيوي لكهربة حظيرة المحلب وإضاءة المزرعة.

تمتلك شركة أفريكورب سلسلة إمداد مرتبطة بشكل مباشر بالغابات ولديها روابط قوية بالمجتمعات المحيطة بها وخاصة جمعيات منتجي الصمغ العربي. فهي تنظر في نوعين من الاستثمارات ذات الصلة:

- الطاقة الشمسية في شمال كردفان ودارفور لتلبية استخدامات الطاقة في تجهيز وتصنيع الفول السوداني.
- التوسع في إنتاج الصمغ العربي في كردفان والقضارف.

مجموعة حجار بصدد تنفيذ مشروع متعلق بصندوق المناخ الأخضر لكنها تعاني إجراءات التصديق المطولة والمعقدة على عرضها. لم تتلق الشركة أي نوع من الدعم الفني من القطاع العام المسؤول عن تعميم صندوق المناخ الأخضر السودان. سوف يتم مساعدتهم بشكل كبير من خلال العمل مع الجهات الفاعلة التي لديها خبرة في التعامل مع الإجراءات والعمليات لصندوق المناخ الأخضر. تخطط مجموعة حجار نوعين من الاستثمار:

- إنشاء محطة طاقة شمسية للزراعة بولاية نهر النيل. تمت الموافقة على مذكرة مفهوم المشروع بالفعل من قبل صندوق المناخ الأخضر والسلطة الوطنية المعينة في السودان (National Designated Authority (NDA)). بدأت عملية الحصول على قرض بشروط ميسرة من صندوق المناخ الأخضر ولكن العملية تواجه صعوبات جمة من قبل الجهة المعتمدة بالتصديق.
- توفير مواقد طهي فعالة في ولايتي شمال دارفور والنيل الأزرق. قامت الشركة بالفعل بتخصيص 5000 موقد حائزة على المعيار الذهبي للتحقق. تعكف المجموعة حالياً على التخطيط للارتقاء بهذا البرنامج.

يوصي المؤلفون بأن تتبنى حكومة السودان معايير لتقييم هذه الشراكات المحتملة. يوصى باستخدام معايير مماثلة لصندوق المناخ الأخضر من أجل الوصول إلى هذا النوع من التمويل (انظر القسم التالي لمعايير صندوق المناخ الأخضر).

منصة الاستثمار المرحلي والمنظم

يمكن دمج المشاريع والشركات الفردية المذكورة أعلاه في منصة استثمارية كبيرة لتحقيق الحجم والوصول إلى تمويل المناخ. لمحة عامة على الحزمة المقترحة تتناول الاحتياجات المتعددة لبرنامج استثمار برنامج الرد+ (+REDD) مع توسيع نطاق الأنشطة والتمويل بمرور الوقت (الشكل 8). يتم تنفيذ الأنشطة على مراحل لتلبية الاحتياجات الفورية للشركات، مع التقدم تدريجيًا نحو مصادر تمويل قائمة على الاكتفاء الذاتي. تركز المرحلة الأولى على دعم الشركات لتصبح جاهزة من خلال برنامج تسريع الاستثمار. بعد ذلك، يمكن للشركات الوصول إلى مصادر التمويل الميسرة التي تقبل المخاطر المرتبطة باستثمارات برنامج الرد+ (+REDD) المبتكرة. في نهاية المطاف، يمكن استخدام مصادر التمويل التجارية لتوسيع نطاق برنامج الرد+ (+REDD).

أحد بنود الحاجة الواضحة هو دعم الشركات للوصول إلى مصادر تمويل مواد خفض الانبعاثات. تم تحديد الأنشطة، لكن الشركات تكافح من أجل إقناع الممولين بأن المشاريع تستحق الاستثمار. يمكن إنشاء برنامج تسريع الاستثمار للعمل مباشرة مع الشركات لمساعدتهم طوال فترة عملية تطوير المشروع (الشكل 9).

الشكل **8**: المشاركة المرحلية والمنظمة للقطاع الخاص

الشكل **9**: لمحة عامة عن مُسرّع وتيرة الاستثمار

بالإضافة إلى عناصر محددة تعمل مع صندوق المناخ الأخضر، تواجه الشركات التي شملتها الدراسة الاستقصائية تحديات كبيرة في تقييم جدوى الاستثمار ووضع خطط الأعمال ومطابقتها مع المستثمرين المحتملين. ستركز أنشطة مسرّع الاستثمار على هذه القضايا. نظراً لأن الشركات يتم دعمها من خلال مسرع الاستثمار، فيمكنها أيضًا البدء في مواءمتها مع فرص التمويل سواء التمويل التجاري أو التمويل المختلط. يمكن للشركات الكبيرة الوصول مباشرة إلى مصادر التمويل الدولية بما في ذلك فرص التمويل في مجال المناخ. من المرجح أن تصل الشركات الصغيرة إلى مصادر التمويل المحلية. يمكن أيضاً تقديم الدعم للبنوك من أجل تطوير "حدود ائتمان برنامج الرد+ (REDD+)"، حيث يتم تطوير منتجات قروض محددة وتقديمها لشريحة من الشركات المشاركة في برنامج الرد+ (REDD+). قد يكون التمويل العام والمختلط، مثل البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي (GAFSP) ضرورياً من أجل توفير تقاسم المخاطر وخفض أسعار الفائدة للاستثمارات التي لم يتم إثباتها تجاريًا بعد. في نهاية المطاف، تكتسب الشركات والمستثمرون ما يكفي من الخبرة والراحة مع فئة الأصول ويمكنهم التخرج من التمويل الميسر إلى التمويل التجاري الكامل. يمكن تحقيق هذا الإنجاز بالتزامن مع

استلام المدفوعات المستندة إلى الأداء. يجب استخدام مدفوعات برنامج الرد+ (REDD+) القائمة على الأداء لضمان استمرار الاستثمارات على أساس الاكتفاء الذاتي.

4.4 التمويل وأفضل الممارسات

4.4.1 معايير ومتطلبات/شروط التمويل

تتبنى البلدان شتى النُهج لتمويل إجراءات التخفيف من حدة آثار إزالة وتدهور الغابات، وتنقسم إلى فئتين التمويل العام والخاص. تشمل المصادر العامة الوطنية ميزانية الدولة والتدابير المالية، ويمكن أن تشمل المصادر العامة الدولية الصناديق البيئية مثل مرفق البيئة العالمية وصندوق المناخ الأخضر؛ والجهات الداعمة لبناء قدرات برنامج الرد+ (REDD+) مثل مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات ومبادرة الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناتجة عن آثار إزالة وتدهور الغابات ومبادرة الغابات في وسط إفريقيا (CAFI)؛ المساعدات الثنائية وصناديق برنامج الرد+ (REDD+) القائمة على النتائج. قد تشمل المصادر الخاصة الأسهم والديون والمسؤولية الاجتماعية للشركات واستثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات الخاصة والسندات الخضراء والتأمين والائتمان الصغير.

يسعى القطاع الخاص ومختلف الممولين المحليين والدوليين بنشاط إلى الحصول على فرص استثمارية في الأعمال التجارية التي تدر أرباحاً من خلال استعادة الأراضي. عند اتخاذ القرار، تقوم هذه الشركات بفحص الأعمال التجارية على ضوء عدد من المعايير، بما في ذلك ربحية الأنشطة وقابليتها للتوسع والتكرار، والآثار البيئية والفوائد الاجتماعية المشتركة. صندوق المناخ الأخضر (GCF) على سبيل المثال لديه المجموعة التالية من مؤشرات معايير الاستثمار:

- التأثيرات المحتملة
  - للتخفيف (تخفيضات الانبعاثات خلال عمر المشروع)
  - للتكيف (العدد المتوقع للمستفيدين، والتغير في الخسائر في الأرواح، وقيمة الأصول المادية، وسبل كسب العيش، والخسائر البيئية أو الاجتماعية بسبب الكوارث المناخية)
- إمكانية التحول في النموذج
  - نظرية التغيير التي تُظهر استدامة النتائج على المدى الطويل وتحفيز تطبيق الاتفاق بما يتجاوز الاستثمار لمرة واحدة
- إمكانات التنمية المستدامة
  - دليل على فائدة واحدة على الأقل محتملة من المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتمكين النوع الاجتماعي أو تحقيق واحد أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة
- احتياجات المتلقي
  - أدلة على وجود معوقات تحول دون الوصول إلى التمويل المتعلق بالمناخ (المحلي أو الدولي)، وغيرها من الاحتياجات الاقتصادية أو الاجتماعية أو المؤسسية الأخرى.
- ملكية الدولة
  - مواءمة المشروع مع المساهمات المحددة وطنياً والخطط والسياسات والالتزامات الوطنية
  - دليل على المشاركة مع أصحاب المصلحة المعنيين والسلطات الوطنية المعينة

- الكفاءة والفعالية
  - التكلفة لكل طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، ونسبة التمويل المشترك، ومعدل العائد المتوقع، وتطبيق أفضل الممارسات في القطاع (القطاعات) ذات الصلة.

هذه المعايير شاملة إلى حد ما وتمثل الشروط المسبقة للتمويل في جميع المجالات.

4.4.2 مصادر التمويل الداعمة برنامج الرد+ (+REDD)

استناداً إلى احتياجات واهتمامات وقدرات الجهات الفاعلة في القطاع الخاص التي تمت استشارتها، يتم تسليط الضوء على مصادر التمويل المحتملة لأنشطة برنامج الرد+ (+REDD).

- **صندوق المناخ الأخضر**: يعتبر بنك فيصل الإسلامي ومجموعة حجار ومجموعة دال كيانات معتمدة محتملة للسودان.
- **الصندوق العالمي للزراعة والأمن الغذائي** (GAFSP): هو صندوق ائتماني متعدد المانحين يتم تنفيذه بواسطة عدة بنوك إنمائية مختلفة. مؤسسة التمويل الدولية هي أحد البنوك المنفذة وهي تستخدم أموال GAFSP من أجل حماية استثمارات مؤسسة التمويل الدولية من مخاطر الائتمان وتقليل تكلفة الإقراض للشركات. إن التخفيف من آثار تغير المناخ هو من المنافع المشتركة التي يسعى البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي إلى دعمها.
- **صندوق التجارة والاستثمار الزراعي في أفريقيا (AATIF)**: يستهدف الصندوق المزارع الزراعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم والشركات من خلال سلسلة القيمة الزراعية بأكملها الممولة بشكل مباشر أو غير مباشر. وتشمل المنشآت المباشرة التعاونيات والمزارع التجارية وشركات التجهيز/التصنيع، بينما تتعلق الاستثمارات غير المباشرة بالاستثمارات في المؤسسات المالية المحلية أو المؤسسات المالية الأخرى مثل الشركات الزراعية الكبيرة التي تقرض القطاع الزراعي لتمويل أصحاب الحيازات الصغيرة أو الشركات الصغيرة والمتوسطة على سبيل المثال. تبلغ القروض 3.5 مليون دولار كحد أدنى، مع فترة سداد 12 سنة. يجب على المستثمرين تقديم خطة عمل ومواقف مالية مدققة للسنوات الثلاث الماضية وتقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروعهم أو أنشطتهم.
- **الصندوق الفنلندي للتعاون الصناعي** (FINNFUND): تمول كلاً من مشاريع الحقول الخضراء ومشاريع التوسع المطابقة لأولويات التنمية الفنلندية. تقدم بشكل عام قروض استثمارية طويلة الأجل من 10 إلى 15 عاماً، واستثمارات في رأس المال وتمويل الميزانين في الغابات والمزارع المستدامة، وإعادة تأهيل الأراضي العشبية والأدغال. وقد بدأت مؤخرًا الاستثمار في الزراعة حيث تم حتى الآن صرف 15% من محفظتها البالغة 594 مليون يورو للتخفيف من تغير المناخ والتمويل المناسب.
- **الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي** (AAAID): يبلغ رأس مال الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي حوالي 1.1 مليار دولار أمريكي، وقد تم تأسيسها ككيان قانوني في السودان. يركز الصندوق على الاستثمارات المتوسطة والكبيرة في قطاع الزراعة في العالم العربي.
- **صندوق نوفاستار فنشرز بشرق أفريقيا** (NOVASTAR Ventures): يوفر صندوق رأس المال الاستثماري المحدود استثمارات في رأس المال لإنجاز الأعمال التجارية (الهادفة للربح) التي يمكن أن تنمو بسرعة لتتوسع

في قطاعات الزراعة والغابات المستدامة. الحد الأدنى للدعم هو 250000 دولار أمريكي لنماذج الأعمال غير المثبتة ذات الإمكانات العالية وحتى 8 مليون دولار أمريكي من خلال جولات رأس المال المتعددة.

- **AgDevCo.** هو صندوق استثماري ومطور مشاريع مؤثرة اجتماعياً ينشط في القطاع الزراعي الأفريقي يدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية. استثمر الصندوق ما يقرب من 128 مليون دولار أمريكي عبر 40 استثمارًا في القارة حيث يركز على نمو رأس المال للأعمال التجارية الزراعية.

- **صندوق أكيومن (Acumen) للزراعة الذكية مناخياً**: أنشأ صندوقاً للزراعة الذكية مناخياً (المتكيفة مع تقلبات المناخ) مع التركيز بشكل خاص على شرق أفريقيا.

5 الاستنتاجات

- تكللت المشاورات التي استغرقت لعدة أشهر بالنجاح في وضع استراتيجية مقترحة لإشراك القطاع الخاص في برنامج الرد+ (REDD+) كثمرة لعدة شهور من المشاورات. وترتبط التوصيات ارتباطاً مباشراً بالمطالب؛ الاهتمامات والاحتياجات التي تم استكشافها خلال المشاورات.

- أبدت الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في السودان اهتماماً كبيراً ببرنامج الرد+ (+REDD) وتنفيذه. لذلك، يجب أن تحظى مشاركة القطاع الخاص بالأولوية في تطوير وتوسيع نطاق استثمارات برنامج الرد+ (+REDD). وقد تم بالفعل تصور هذا في المرحلة التالية من برنامج الرد+ (+REDD)، والتي ستشدد بشكل كبير على زيادة الوعي والدعم الملموس للقطاع الخاص.
- توصية من جميع أصحاب المصلحة في الأعمال تقريباً بزيادة تبادل المعلومات وجلسات التواصل والتشاور لا سيما في مجال إشراك عملية برنامج الرد+ (+REDD) في اتخاذ خطوات ملموسة لتحفيز الحد من إزالة الغابات. ومن الأمثلة الملموسة على تحسين معارف القطاعين العام والخاص، والوعي والمشاركة، الذي اقترحه المجيبون، تنظيم دورات منتظمة لتوعية أصحاب المصلحة المتعددين بشأن هذه المواضيع. يوجد حاليًا مستوى منخفض من الوعي بين موظفي الغابات في القطاع العام بشأن طبيعة وفوائد برنامج الرد+ (+REDD).
- على المدى الطويل، هناك حاجة إلى تدخلات أكبر وأكثر تحديًا، لخلق بيئة سياسية ومالية مواتية لاستثمارات برنامج الرد+ (+REDD). أولاً، يحتاج إنفاذ قوانين الغابات والموارد الطبيعية إلى التحسين. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تطبيق القانون وإشراك المجتمعات في العملية وإيجاد أنشطة بديلة للدخل مع مراعاة الرقابة الفعالة والإبلاغ والتقييم.
- يوصي الفريق الاستشاري بأن يقوم برنامج الرد+ (+REDD) بمراجعة استراتيجية المشاركة المقترحة وعرضها على جميع الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة الرئيسيين مع مراعاة الالتزام بإجراءات ملموسة في هذا الصدد. قد يعالج البرنامج بعض التوصيات، والبعض الآخر قد يكون مكلفاً أو صعبًا.
- ينبغي أن يأخذ تنفيذ الاستراتيجية بعين الاعتبار القطاعات التي لها تأثير محتمل كبير على ممارسات التشجير الجديد / إعادة التشجير واستخدام الأراضي، ليس فقط في وثيقة استراتيجية برنامج الرد+ (+REDD) ودراسة الدوافع المسببة لإزالة وتدهور الغابات فحسب، بل أيضاً قد تناولها هذا التقرير.
- يبدو أن مشاركة القطاع الفرعي للصمغ العربي واعدة للغاية.
- تعتبر الغابات التجارية للفحم والأعمدة وأخشاب البناء فرصة واعدة أخرى.
- من المرجح أن يكون الحد من إزالة وتدهور الغابات هو أفضل طريقة للتصدي لها من خلال إشراك قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية.
- خطوة مهمة أخرى تتمثل في إقامة شراكات مع رواد القطاع الخاص الرئيسيين في برنامج الرد+ (+REDD).
- بروز المؤسسات المالية والأعمال التجارية الزراعية التي تم التشاور معها أثناء إعداد هذه الاستراتيجية كشركاء ممتازين لبرنامج الرد+ (+REDD).
- لدى بعض الجهات الفاعلة احتياجات استثمارية ملموسة يجب معالجتها من خلال أنشطة برنامج الرد+ (+REDD).
- يجب تحفيز الأبطال على المشاركة ليثبتوا للجهات الفاعلة الأخرى في القطاع أن REDD + مربحة وقيمة.
- يجب أن يشرك برنامج الرد+ (+REDD) الوزارات والوكالات الحكومية الشريكة داخله. تبرز وزارات الاستثمار، والمالية، والإنتاج، والزراعة في جزء منها كوزارات شريكة رئيسية للمشاركة. يجب أن تتماشى

الأنشطة الموصى بها مع برامج تطوير الوزارات بحيث تكون إجراءات برنامج الرد+ (REDD+) مكملة للخطط الحالية.

- يمكن أن يساعد التمويل الدولي، ولا سيما التمويل من صندوق المناخ الأخضر وتمويل الكربون في استكمال التمويل المقدم من حكومة السودان، والتي يمكنها هي نفسها تقديم قروض بشروط ميسرة للأنشطة التي تشجع استعادة الغابات وإصلاح الأراضي. يمكن للمنتجين الرئيسيين للصمغ العربي أفريتيك Afritec وأفريكورب Africaorp وهما منتجان رئيسيان للصمغ العربي تلقي الدعم لإعادة تأهيل وإدارة غابات الأكاشيا. في الوقت الحالي، تغطي كلتا الشركتين تكاليف العمالة فقط لجمع المنتج الخام وفي المقابل تدعمان جمعيات منتجي الصمغ في إطار وظائف المسؤولية الاجتماعية للشركات. وقد أعربت الجهات الفاعلة التي تمت استشارتها بالفعل عن اهتمامها بالسعي إلى الحصول على تمويل من هذه المصادر. يمكن لبرنامج الرد+ (REDD+) الاستفادة من استثماراته. يعد صندوق المناخ الأخضر، بما له من عمليات اعتماد وتصديق طويلة، أحد المجالات التي تمكن برنامج الرد+ (REDD+) من مضاعفة موارده. يمكن دمج هذه المشاريع الاستثمارية في منصة شاملة من شأنها دعم الشركات لتسريع الاستثمار ومساعدتها على الوصول إلى مصادر التمويل الخارجي.
- وأخيراً، يمكن لبرنامج الرد+ (REDD+) إعداد قائمة قصيرة بالمشاريع القابلة للتمويل وتقديم الدعم اللازم لتسريع الاستثمار حتى يتسنى جذب المستثمرين. قد يكون من الصعب على برنامج الرد+ (REDD+) معالجة بعض التوصيات، مثل تحسين حيازة الأراضي في مناطق الرعي التقليدية؛ يتطلب البعض الآخر منها ميزانية كبيرة حتى تكون فعالة. يجب أن يعطي برنامج الرد+ (REDD+) الأولوية للتدخلات /للمبادرات بناءً على الميزانيات المتاحة.
- يخلص التقرير إلى أن إشراك القطاع الخاص في تحقيق أهداف برنامج الرد+ (REDD+) في السودان أمر ممكن أمر ممكن. ويجري حالياً تنفيذ بعض الأنشطة والاستثمارات بوصفها أنشطة واستثمارات من أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات، وينبغي وضعها رسمياً تحت مظلة برنامج الرد+ (REDD+).

هذا من شأنه أن يفتح نماذج أعمال مجربة لفرص تمويل جديدة. يجب أن تتم المشاركة باستخدام نهج ذي رباعي المحاور من الآن فصاعدًا:

- **تقديم حوافز مالية لأنشطة برنامج الرد+ (REDD+) من خلال:**
  - تقديم أسعار فائدة أقل من السوق
  - تخفيض رسوم الإقراض
  - تقليل المخاطر أو المخاطر المتصورة للإقراض
  - تسريع الاستثمار
  - تسهيل تقديم القروض الميسرة مع مراعاة منح فترات سماح
  - تأمين القروض طويلة الأجل
  - تحفيز أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات، إلخ ...
- **تقديم حوافز غير مالية من خلال:**

- الإعفاءات الضريبية للأعمال المساهمة في برنامج الرد+ (+REDD).
- تحسين سلاسل الإمداد للقطاعات الرئيسية
- تسهيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص
- نقل المعرفة والتقانات
- التدريب إلخ ...

- **تحسين البيئة التمكينية الشاملة للمشاركة من خلال**:
  - ترشيد وتنظيم ومواءمة استخدام الأراضي والسياسات ذات الصلة بالاقتصاد / الاستثمار
  - إزالة التناقضات في سياسات استخدام الأراضي، وقانون الاستثمار وتغير المناخ وأهداف الح برنامج الرد+ (+REDD).
  - تنمية القدرات
  - تطبيق ضمانات ومراقبة بيئية صارمة
  - إضفاء الطابع الرسمي على التقارير
- دعم أنشطة القطاع الخاص المحددة الجاري تنفيذها حالياً والمخططة من خلال الوصول إلى التمويل وتسريع الاستثمار (أي الدعم الملموس لمجموعة دال ومجموعة حجار ومجموعة سي تي سي (CTC) وأفريكورب (Africaorp) وشركة سكر كنانة لتوسيع وتكرار استثماراتهم ذات الصلة ببرنامج الرد+ (+REDD) وإنشاء منصة استثمار منظمة).

6 المراجـــع

ADB 2016. Private Sector-Led Economic Diversification and Development in Sudan. African Development Bank Group. Nairobi.

Eco Act UK, Etifor and Lavola Consultants. Strategic Environmental and Social Assessment Final Report: Sudan REDD+ Readiness Programme. October 2018.

FAO 2004. Proceedings of the Workshop Forests for Poverty Reduction: Tree-based Farming Systems for Poverty Alleviation in Semi-Arid Tropics. Bangkok.

FAO 2006. Sudan National Forestry Policy Statement. Food and Agriculture Organization of the United Nations, Rome.

FAO 2013. Climate Smart Agriculture Sourcebook. Accessed at: http://www.fao.org/3/i3325e/i3325e.pdf

FAO 2016. Promoting Private Sector Investments in Sustainable Forestry: Expert Workshop Report. April 21-22, 2016. Solsona. Accessed at: http://www.fao.org/3/a-bo564e.pdf

FAO 2017. REDD+ Finance and Investments: Brief. Accessed at: http://www.fao.org/3/CA0907EN/ca0907en.pdf

FAO 2020. Land and Water: SLM Practices. Accessed at: http://www.fao.org/land-water/land/sustainable-land-management/slm-practices/en/

Hassan & Tag Consultants 2018. In-depth analysis of Drivers of Deforestation and Forest/Range Degradation. Republic of Sudan REDD+ Programme. Khartoum.

IDB 2019. New Releases: Mexico invests in agricultural, inclusive and sustainable development with IDB support. December 5, 2019. Accessed at: https://www.iadb.org/en/news/mexico-invests-agricultural-inclusive-and-sustainable-development-idb-support

IFC 2016. A Bond that Protects Forests and Revitalizes Communities: Press Release. Accessed at: https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/news_ext_content/ifc_external_corporate_site/news+and+events/news/impact-stories/a-bond-that-protects-forests-and-revitalizes-communities

Salih 2020. Environmental Impact Assessment of Gold Mining on Natural Resources of Sudan. Reducing Emissions from Deforestation and Forest Degradation Project. Ministry of Agriculture, Forests National Corporation. Khartoum.

World Resources Institute 2019. Public and private financing options in Sudan, a resource mobilization plan for further investment in FLR. Washington DC.

7 المرافق

المرفق رقم (1): تحديات المشاورات

الولايـــــــة	الكيـــــــــــــان	حالة الاجتماع	ملاحظـــــــــــات
النيل الأبيض	اتحاد أصحاب العمل	ملغي	تـم حلـه مـن قبـل المجلـس العسكري الانتقالي منذ أبريل
	الغرفة التجارية	ملغي	تـم حلـه مـن قبـل المجلـس العسكري الانتقالي منذ أبريل
	وزارة الإنتـاج والتنميـة الاقتصادية	مؤجل	إعفـاء المـدير العـام للـوزارة أثنـاء زيارتنا للولاية
	غرفة الصمغ العربي باتحاد أصحاب العمل	ملغي	تـم حلـه مـن قبـل المجلـس العسكري الانتقالي منذ أبريل
النيل الأزرق	شركة أقدي	مؤجل	تواجـه مشـاكل مـع المـزارعين المحليين بشأن حيازة الأراضي
	منتجو الفحم	مؤجل	غير موجودين في ذلك الوقت
	اتحاد أصحاب العمل	مؤجل	تم حله من قبل المجلس العسكري الانتقالي منذ أبريل
	اتحادات المزارعين والرعاة	مؤجل	تم دمجه مع غرفة الزراعة تحت إشراف اتحاد أصحاب العمل
سنار	اتحاد أصحاب العمل	مؤجل	تم حله من قبل المجلس العسكري الانتقالي منذ أبريل
	منتجو الصمغ العربي	مؤجل	غير موجودين في ذلك الوقت
	اتحاد المزارعين والرعاة	مؤجل	تـم دمجـه مـع غرفـة الزراعـة تحـت إشـراف اتحـاد أصـحاب العمل
	مجموعة البرير	مؤجل	توقـف العمليـات أثنـاء فعاليـات الثورة
الخرطوم	اتحاد أصحاب العمل	ملغي	تم حله من قبل المجلس العسكري الانتقالي منذ أبريل 2019
	وزارة الاستثمار	ملغي	لم تعد موجودة بعد الثورة
	لجنـة الزراعـة والإنتـاج الحيـواني فـي المجلـس التشريعي	ملغي	المجلـس التشـريعي لـم يعـد موجوداً بعد الثورة
	الغرفة التجارية	ملغي	تـم حلهـا مـن قبـل المجلـس العسكري الانتقالي منذ أبريل 2019
	مجلس الصمغ العربي	ملغي	تـم تجميـده مـن قبـل المجلـس العسكري الانتقالي
	الشركات التجارية	مؤجل	أوقفـت عملياتهـا منـذ بـدء الاعتصـام أمـام القيـادة العامـة للقوات المسلحة

المرفق رقم (2): مشاورات أصحاب المصلحة

مسمى الكيان	التنظيم	القطاع
Adra Ingo أدرا	مجتمع مدني	متعدد القطاعات
Akeshia أكيشيا	قطاع خاص	الزراعة (الصمغ العربي)
Africorp أفريكورب	قطاع خاص	الزراعة والثروة الحيوانية
Afritech أفريتيك	قطاع خاص	الزراعة (الصمغ العربي)
APCOمجموعة محجوب أولاد	قطاع خاص	الزراعة والثروة الحيوانية
الشركة العربية السودانية للنيل الأزرق الزراعية / أقدي - السودان	قطاع خاص	الزراعة والثروة الحيوانية
شركة الدرات الزراعية	قطاع خاص	الزراعة
علي عبدالرحمن محمد قاضي	قطاع خاص	الزراعة
علي إبراهيم وأولاده	قطاع خاص	الزراعة والثروة الحيوانية
الرخاء للتنمية	قطاع خاص	الزراعة
بنك الثروة الحيوانية	قطاع خاص	المالية
إدارة الزراعة الآلية – ولاية القضارف	قطاع عام	الزراعة
بشير شرف الدين	قطاع خاص	الغابات
اتحاد أصحاب العمل – ولاية شمال كردفان	مجتمع مدني	متعدد القطاعات
اتحاد أصحاب العمل – ولاية النيل الأبيض	مجتمع مدني	متعدد القطاعات
مجموعة سي تي سي	قطاع خاص	متعدد القطاعات
مجموعة دال	قطاع خاص	متعدد القطاعات
إيفاد	مجتمع مدني	الزراعة
بنك فيصل الإسلامي	قطاع خاص	المالية
مدير إدارة غابات ولاية شمال كردفان	قطاع عام	الغابات
مدير إدارة غابات ولاية سنار	قطاع عام	الغابات
مدير إدارة غابات ولاية النيل الأبيض	قطاع عام	الغابات
وحدة إدارة غابات ولاية النيل الأبيض	قطاع عام	الغابات
جمعية منتجي الصمغ العربي – ولاية النيل الأزرق	مجتمع مدني	الزراعة (الصمغ العربي)
جمعية منتجي الصمغ العربي – ولاية النيل الأبيض	مجتمع مدني	الزراعة (الصمغ العربي)
المجلس الأعلى للبيئة – ولاية القضارف	مجتمع مدني	الغابات
إدارة الاستثمار – ولاية سنار	قطاع عام	المالية
مجموعة شركات مأمون البرير	قطاع خاص	متعدد القطاعات
محمد أحمد الخضر	قطاع خاص	الغابات
شركة النصر للتجارة والصناعة المحدودة	قطاع خاص	الزراعة (من بين أمور أخرى الصمغ العربي)
غابات ولاية النيل الأزرق	قطاع عام	الغابات
فوكتاب	قطاع خاص	الزراعة

مسمى الكيان	التنظيم	القطاع
جمعية كنوز الغابات لإنتاج الصمغ العربي – ولاية سنار	قطاع خاص	الزراعة (الصمغ العربي)
اتحاد منتجي موارد الغابات والتجار – ولاية النيل الأزرق	مجتمع مدني	الغابات
حجار	قطاع خاص	متعدد القطاعات
كمال للصناعات	قطاع خاص	الزراعة (من بين أمور أخرى الصمغ العربي)
شركة خلوج للتنمية والاستثمار الزراعي	قطاع خاص	الزراعة
مجموعة شركات سكر كنانة	قطاع خاص	الزراعة والثروة الحيوانية
لؤي عبدالله	قطاع خاص	الغابات
وزارة الإنتاج الحيواني – ولاية القضارف	قطاع عام	الثروة الحيوانية
وزارة الإنتاج	قطاع عام	متعدد القطاعات
وحدة الاستثمار – ولاية القضارف	قطاع عام	المالية
النيل للبترول	قطاع خاص	النفط والغاز
بلانِت انترناشونال	قطاع خاص	تقنية المعلومات
إدارة الزراعة المطرية – ولاية النيل الأزرق	قطاع عام	الزراعة
إدارة الزراعة المطرية – ولاية سنار	قطاع عام	الزراعة
إدارة المراعي	قطاع عام	الثروة الحيوانية
إدارة المراعي – ولاية سنار	قطاع عام	الثروة الحيوانية
نقطة اتصال برنامج الرد+ (REDD+) – ولاية النيل الأبيض	قطاع عام	الغابات
مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية	قطاع خاص	المالية
جمعية أصحاب العمل السوداني – ولاية القضارف	مجتمع مدني	متعدد القطاعات
الجمعية السودانية لحماية البيئة – ولاية القضارف	مجتمع مدني	الغابات
جمعية الهلال الأحمر السوداني	مجتمع مدني	متعدد القطاعات

المرفق رقم (3): نتائج عمل مجموعة الحوافز المالية

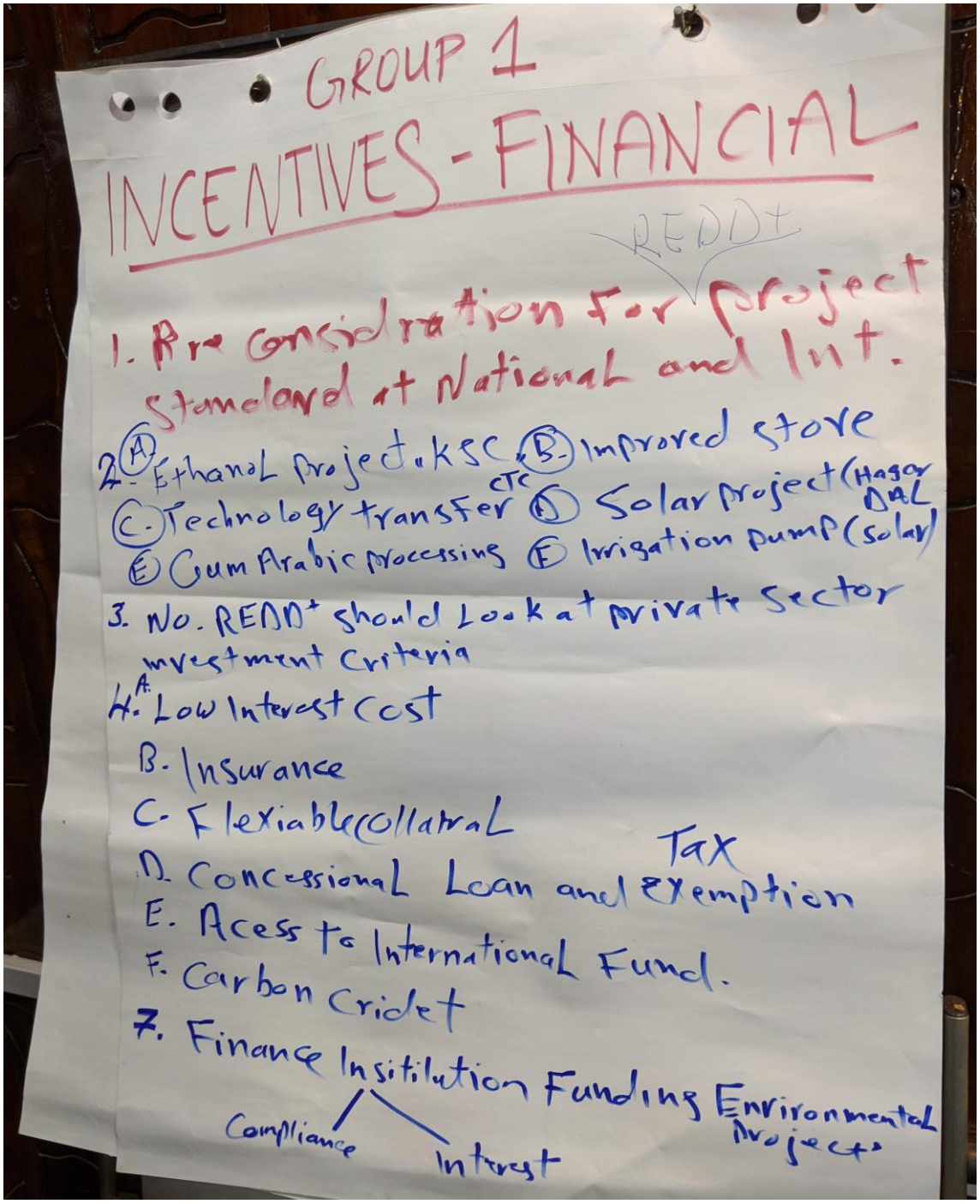

المرفق رقم (4): نتائج عمل مجموعة الحوافز غير المالية

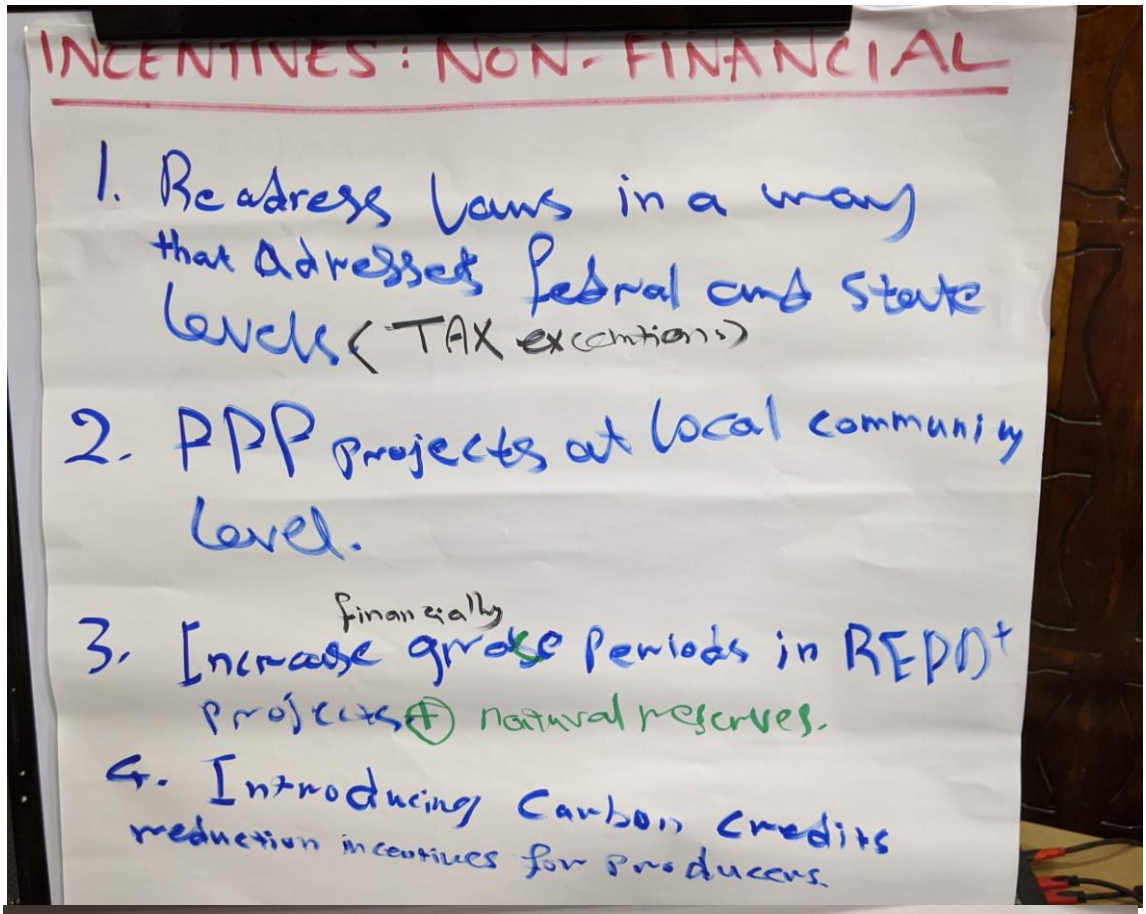

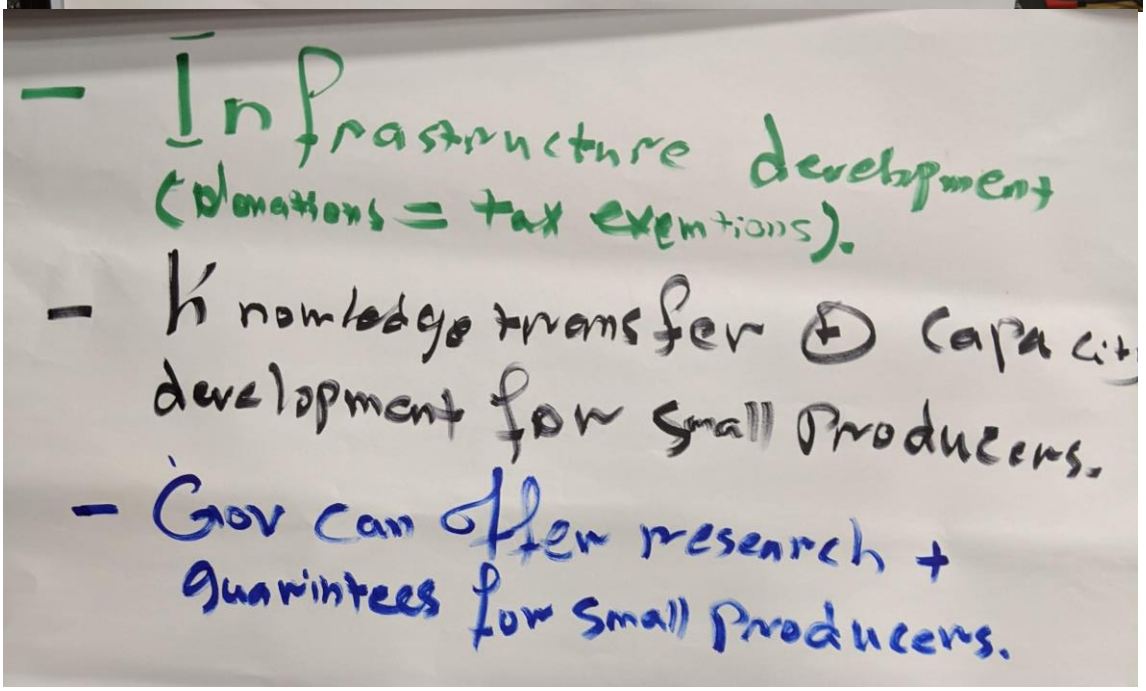

المرفق رقم (5): نتائج عمل مجموعة البيئة التمكينية المواتية

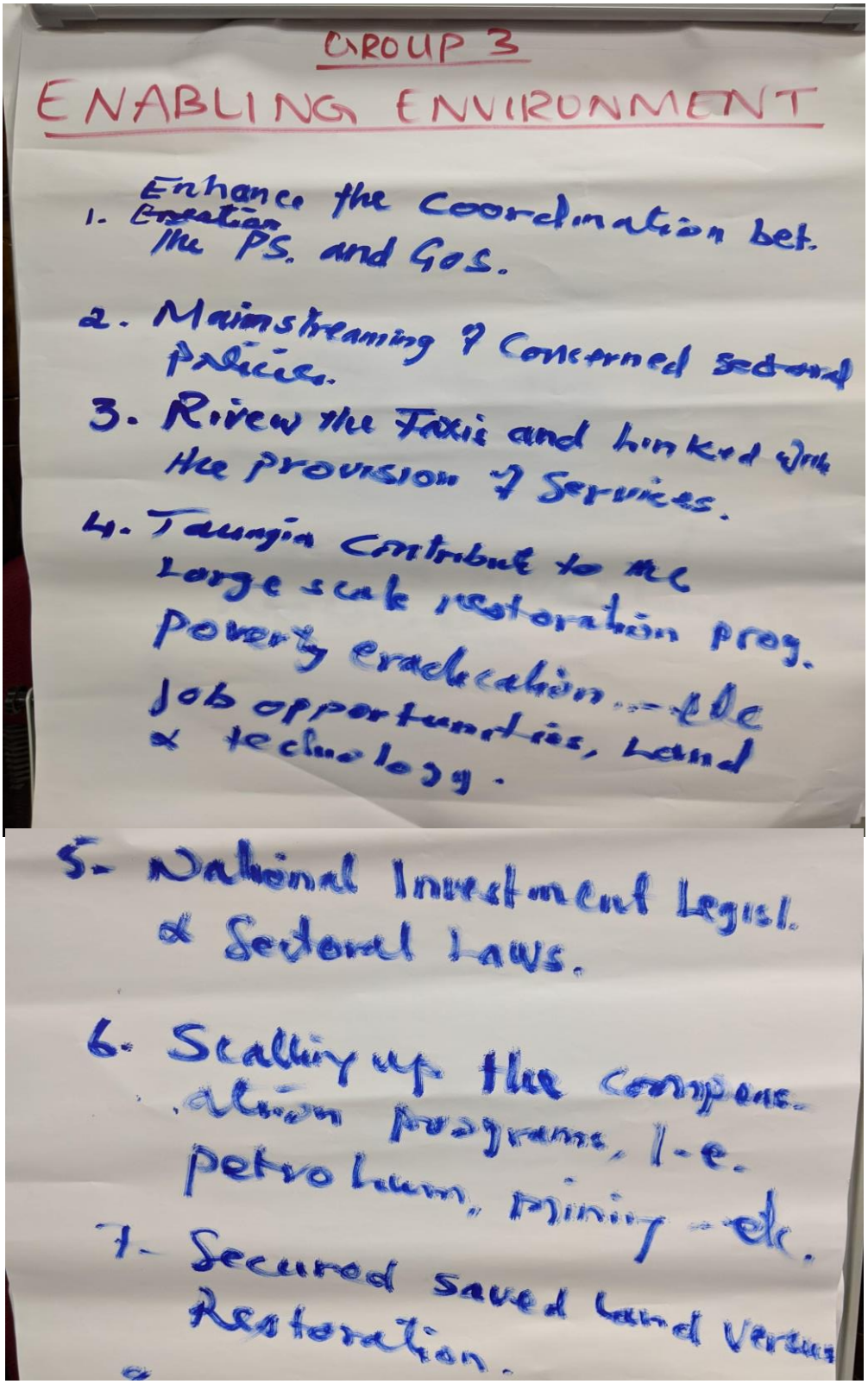

المرفق رقم (6): المشاركون في الورشة

الرقم	الاســـــم	الوظيفة/الجهة
.1	Renuka Srinivasan	مستشار أجنبي بالمكتب الاستشاري (UNIQUE)
.2	عمر عوض	مستشار وطني لدى المكتب الاستشاري(UNIQUE)
.3	رزان نمر	مستشار بالبنك الدولي
.4	صالح علي صالح	مستشار
.5	عبدالرحمن الطاهر	مستشار التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA)
.6	عثمان عمر عبدالله	الهيئة القومية للغابات
.7	سيدة خليل	
.8	عبدالله محمد شريف	
.9	فائزة صديق	
.10	حسن الأمين حسن	
.11	رشا عبدالله فضل	
.12	أماني إبراهيم أحمد	
.13	منى حسين	
.14	نجلاء محجوب حمدوك	
.15	محمد علي الهادي	المدير العام للهيئة القومية للغابات
.16	عصمت حسن	مدير إدارة الاستثمار بالهيئة القومية للغابات
.17	معتصم إسماعيل أمين	مدير غابات ولاية النيل الأبيض
.18	آدم محمد بابكر	مدير إدارة الإرشاد والإعلام بالهيئة القومية للغابات
.19	يسرى بشير آدم	مجموعة حجار
.20	Tnhn Elfadil Sneed	بنك فيصل الإسلامي السودان
.21	حسام الدين تاج السر	مدير المنتجات
.22	هبة حسن فضل علي	أفريكورب انترناشنوال
.23	بخيتة محجوب	وزارة الزراعة – الأمن الغذائي
.24	رؤى حسن	دال للمواد الغذائية
.25	سليمان محمد جبريل	مستشار بالبنك الدولي
.26	سارة الطيب محمد	أرياب للتعدين
.27	نزار أنور سعد	SBSAالمعلومات الجغرافية
.28	منال عبدالرحيم عثمان	نائب المدير
.29	ياسر مدثر مصطفى	وزارة الزراعة بولاية النيل الأبيض
.30	عبدالمنعم عثمان حسن	مدير المراعي الطبيعية بالإدارة العامة للمراعي والعلف
.31	خضر الصادق جابر	الإدارة العامة لحماية الحياة البرية
.32	محمد عثمان محمد الحسن	RSSA
.33	منى عبدالرحمن	برنامج الرد+ (REDD+)
.34	خضر صلاح خضر	برنامج الرد+ (REDD+)

الرقم	الاســـــم	الوظيفة/الجهة
.35	حمدان كباشي عثمان	جمعية منتجي الصمغ العربي
.36	سهل مصطفى	برنامج الرد+ (+REDD)
.37	بابكر عبدالله	مستشار بالبنك الدولي
.38	محمد المصباح	المدير التجاري لمجموعة البرير
.39	ساهل عبدالله ساهل	برنامج الرد+ (+REDD)

المرفق رقم (7): جدول أعمال (أجندة) الورشة

الوقت	الموضـــــــــــــــــــــوع
09:00	توزيع الاستبيانات
0910 - 0900	كلمة ترحيبية من قبل مدير وحدة إدارة المشروع/ وزير الزراعة والموارد الطبيعية
1030 - 0910	مقدمة عن المشروع من قبل المكتب الاستشاري يُونيك المختص في الغابات واستخدام الأراضي (UNIQUE forestry and land use GmbH) تتناول دور المكتب الاستشاري في المشروع
	الغطاء الغابي وخريطة الأنشطة
	خلاصة النتائج الرئيسية
1100 - 1030	استراحة
1200 - 1100	مناقشة النتائج
1300 - 1215	مجموعات عمل استراتيجية إشراك القطاع الخاص في برنامج الرد+ ()(مناقشة حول الحوافز المالية وغير المالية والبيئة التمكينية)
1330 - 1300	ملاحظات المجموعة
1400 - 1330	اختتام الورشة

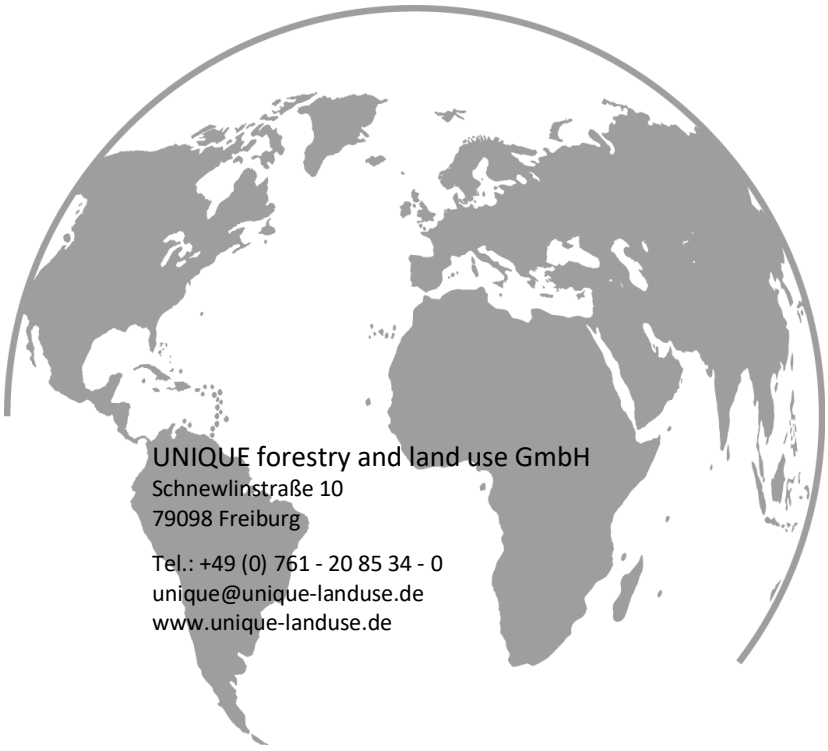

UNIQUE forestry and land use GmbH
Schnewlinstraße 10
79098 Freiburg

Tel.: +49 (0) 761 - 20 85 34 - 0
unique@unique-landuse.de
www.unique-landuse.de